الأمم المتحدة

الجمعية العامة
الدورة الثامنة والأربعون

الوثائق الرسمية

الجلسة العامة ٥٠
المعقودة يوم الخميس
٤ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٣
الساعة ١٥/٠٠

نيويورك

الرئيس: السيد إنسانالي (غيانا)

ثم: السيد خرازي (جمهورية إيران الاسلامية)، نائب الرئيس

ثم: السيد إنسانالي (غيانا)، الرئيس

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/٢٥.

البند ٢٤ من جدول الأعمال (تابع)

برنامج الأمم المتحدة الجديد للتنمية في افريقيا في التسعينات

(أ) تقريرا الأمين العام (A/48/334 و A/48/336 و Corr.1)

(ب) مذكرة من الأمين العام يحيل بها تقريرا مقدما من منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة (A/48/335 و Add.1)

السيدة غيمير (نيبال) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): إن الركود الاقتصادي المستمر في البلدان الصناعية، الذي ترتب عليه ارتفاع معدلات البطالة والتدابير الحمائية المتزايدة مسألة تثير بالغ القلق في البلدان النامية. وهذا ينطبق خصوصا على البلدان الافريقية - وخاصة البلدان الواقعة في افريقيا جنوب الصحراء - التي بدأت عملية إصلاحات هيكلية واتباع سياسات الاقتصاد السوقي المفتوح.

فعلى الرغم من المشقات الاقتصادية الخطيرة والظروف الاجتماعية التي لا تطاق، مضت البلدان الافريقية قُدما بعملية الاصلاحات بحماس ونشاط جديدين مستمدة القوة من برنامج الأمم المتحدة الجديد للتنمية في افريقيا في التسعينات. فالتفاهم الذي تم التوصل إليه بين المجتمع الدولي والبلدان الافريقية واضح غاية الوضوح. وبينما تقع على عاتق البلدان الافريقية المسؤولية الأساسية المتمثلة في القيام بالإصلاحات الاقتصادية لتحقيق التنمية المستدامة، وافق المجتمع الدولي في جملة أمور أخرى، على إيجاد حل لمشكلة الدين وتوفير دعم إضافي للتنويع الاقتصادي والتكامل. وحتى دون أن أقوم باستعراض متعمق لتنفيذ البرنامج الجديد لافريقيا، فإن الحالة الراهنة للبلدان الافريقية غنية عن التعليق.

تواجه معظم البلدان النامية في افريقيا مشاكل ارتفاع معدلات النمو السكاني، وانتشار الجوع والأمراض وسوء التغذية والفقر المدقع. فاقتصادات معظم هذه البلدان، وخصوصا في افريقيا جنوب الصحراء قد أصبحت مهمشة في السنوات الأخيرة، وأصبحت الحالة الاقتصادية في أقل البلدان نموا مزعزعة للغاية. لقد استمر النمو الاقتصادي في هذه البلدان على ركوده، وتدهور أيضا في بعض الدول، ويتضاءل باستمرار

هذا المحضر قابل للتصويب .
ترسل التصويبات موقعة من أحد أعضاء الوفد المعني **في غضون أسبوع واحد من تاريخ نشر هذا المحضر** إلى Chief of the Verbatim Reporting Section, Room C-178، مع مراعاة إدخالها على نسخة من المحضر.
وستصدر التصويبات بعد نهاية الدورة في وثيقة تصويب واحدة.

Distr. GENERAL

A/48/PV.50
10 December 1993

ARABIC

93-87084(A)

معدل الانتاج للفرد الواحد. ويموت الناس كل يوم، وخصوصا الأطفال، من الجوع وسوء التغذية.

علاوة على ذلك، إن معدل التضخم قد زاد الوضع تفاقما في هذه البلدان. ونتيجة ذلك، تدهورت عائدات صادراتها تدهورا كبيرا. وشهد العقد الماضي حروبا أهلية وزعزعة سياسية في العديد من البلدان الافريقية. وأصبح الجفاف والتصحر المشكلتين الكبيرتين الأخريين في افريقيا، وخاصة في المناطق الشرقية والجنوبية.

يشيد وفد بلادي بالتقدير إلى مبادرة الأمين العام المتمثلة في تقديم تقريرين مفيدين جدا (A/48/335 و A/48/336) والمتعلقة بإنشاء صندوق لتنويع السلع والتدفق العام للموارد إلى افريقيا. وفي هذا السياق نثني أيضا على الجهود التي تبذلها الوكالات الدولية والمؤسسات المالية من أجل تحسين المشاكل الاجتماعية والاقتصادية في افريقيا. وخلص أحد التقريرين إلى أن:

"تزامن المديونية المتزايدة مع زيادة النمو السكاني والتدهور البيئي وعدم الاستقرار السياسي، والحروب الأهلية، والاعتماد المفرط في عائدات التصدير على عدد محدود من السلع الأساسية الأولية والانخفاض الحاد في أسعار تلك السلع، قد أدى إلى انخفاض طويل الأجل في دخل الفرد وتدهور حاد في حالة التغذية في المنطقة". (A/48/335، المرفق، الفقرة ٢ من الموجز)

إن وفد بلادي يؤيد تأييدا تاما تنفيذ التوصيات الواردة في التقريرين. ويمكن للمؤسسات المالية الدولية والإقليمية، بما فيها البنك الافريقي للتنمية، الاضطلاع بدور رئيسي في تنفيذ البرامج. وبالمثل، إن هيئات الأمم المتحدة، مثل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية، ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية ومنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة، يمكن أن تكون مفيدة في المساعدة على إقامة برامج لتنويع السلع الأساسية. ونعتقد أن البلدان الافريقية يمكن أن تستفيد على نحو كبير من مشاريع تنويع الصادرات عن طريق تقوية اقتصاداتها من خلال "الأثر المضاعف".

ومما يبعث على القدر الكبير من الرضى التوصية بإنشاء مرفق يُعنى بتنويع السلع الأساسية الافريقية في البنك الافريقي للتنمية لفترة أولية تستغرق ثلاث أو أربع سنوات، وبموارد تتراوح ما بين ٥٠ و ٧٥ مليون دولار لبرامج ومشروعات تنويع السلع الأساسية. وإن إنشاء مجالس لتنويع السلع الوطنية، كما هو مقترح، ستكون عماد استمرار البرنامج. وتوجد حاجة أيضا إلى مساعدات التنمية من أجل إعداد مشاريع تنويع ناجعة وذلك كي تكون هذه المشاريع ذات جدوى وهادفة إلى تحقيق نتائج. ولا ضرورة لأن نذكر مرة أخرى أن الحاجة إلى موارد إضافية وتدابير تخفيف الدين لهذه البلدان الافريقية لم تكن على ما هي عليه الآن من العمق أبدا.

إن وفد بلادي يقدر الجهود التي تبذلها الحكومة اليابانية، والأمم المتحدة والائتلاف العالمي من أجل افريقيا في تنظيم مؤتمر طوكيو الدولي المعني بالتنمية الافريقية والمعقود في ٥ و ٦ تشرين الأول/أكتوبر من هذا العام. ونرى أن توصيات هذا المؤتمر بشأن مسائل مثل المساعدة والتجارة واستراتيجية الدين والاستثمارات مفيدة جدا وتأتي في حينها لمواجهة تحديات التنمية. ويسرنا أن نلاحظ مشاعر القلق والتضامن التي عبرت عنها الجماعة الأوروبية ودول الشمال الأوروبي فيما يتعلق بالبلدان النامية في افريقيا وخصوصا أقل البلدان نموا.

إن نيبال، بوصفها من البلدان غير الساحلية والأقل نموا في جنوب آسيا، تتعاطف مع أشقائها وشقيقاتها الأفارقة وتؤيدهم في مساعيهم الرامية إلى بلوغ مستقبل أفضل. والواقع أن مشاكلنا الاقتصادية والاجتماعية متماثلة في طبيعتها. لذا فإننا نعرب عن تضامننا مع بلدان افريقيا. ونيبال منخرطة أيضا في عملية لتأمين مستقبل أفضل لشعبها عن طريق برامج شتى للتنمية الاقتصادية. وفي هذا السياق، نحث المؤسسات المالية الدولية والبلدان المانحة على إيلاء أولوية خاصة لاحتياجات التنمية لأقل البلدان نموا.

وختاما، نعتقد أن التنمية الاقتصادية والاجتماعية يمكن التعجيل بها عن طريق ممارسة سياسات تجارية دولية أكثر تحررا، والتعاون بين الشمال والجنوب، والتوصل إلى التفاهم الأفضل والتعاون الاقتصادي على الصعيد الدولي من أجل حسم مشاكل البلدان النامية.

السيد نياكيي (جمهورية تنزانيا المتحدة) (ترجمة شفوية عن الانكليزية):

ما فتئ وفد بلدي يتطلع بشوق وتوقع إلى هذه

المناقشة بشأن برنامج الأمم المتحدة الجديد للتنمية في افريقيا في التسعينات، إيمانا منه بأن هذه المناقشة ستتيح لنا فرصة لإجراء استعراض شامل للبرنامج وآلية المتابعة. ونعلن مشاركتنا في تأييد البيان الذي ألقاه الممثل الدائم لمصر السفير نبيل أ. العربي، الذي تكلم باسم افريقيا، مبينا بشكل إجمالي التحديات التي تواجه المنطقة الافريقية، ومقدما اقتراحات لتحسين الحالة المتدهورة. وأود أيضا أن أعرب عن امتناننا للبيان الذي ألقاه رئيس مجموعة الـ ٧٧ والممثل الدائم لكولومبيا، السفير لويس فرناندو خاراميو، والذي يؤيده وفد بلدي تمام التأييد.

وتمثل هذه المناقشة التي تجري في الجمعية العامة أولى الخطوات الخمس المتوقع اتخاذها من جانب الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي على التوالي في متابة برنامج الأمم المتحدة الجديد للتنمية في افريقيا، وتقديره، وتقييمه، أي الدراسة التمهيدية لتنفيذ البرنامج. ويمثل تقرير الأمين العام المعنون "الحاجة إلى إنشاء صندوق لتنويع السلع الأساسية الافريقية وجدوى إنشائه" (A/48/335) إسهاما جديرا بالترحيب في هذه العملية، في وقت تكون فيه الصورة العامة لعملية الانتعاش في افريقيا قاتمة ومخيبة للآمال. فعملية الانتعاش في افريقيا تسير ببطء، كما أن معدل أداء عملية النمو ما زال منخفضا للغاية، ونصيب الفرد من الدخل القومي اليوم أخفض كثيرا من مستويات عام ١٩٧٠. وتعاني افريقيا بشكل عام من تدهور مستمر في بيئتها الخارجية.

وتتيح لنا هذه المناقشة فرصة لدراسة أوجه النجاح وأوجه الفشل في برنامج عمل الأمم المتحدة من أجل الانتعاش الاقتصادي والتنمية في افريقيا للفترة ١٩٨٦-١٩٩٠. وإذا نظرنا إلى الماضي فسيتضح لنا تماما أن تشخيص مشاكل افريقيا على النحو المحدد في برنامج العمل كان صحيحا، كما أن وصفة العلاج كانت سليمة تماما. ومما يؤسف له أن إدارة البرنامج كانت معيبة وغير كافية، ولهذا فشلت في التصدي للتحديات التي واجهت التنمية الافريقية في أواخر عقد الثمانينات. وبالتالي، لم يحقق أي هدف من أهداف برنامج العمل تحقيقا كاملا. وأهملت أهداف النمو، والأمن الغذائي، والاستثمار البشري، وتخفيض الديون. وسجلت دول كثيرة والقارة الافريقية ككل حالات انهيار بدلا من تسجيل حالات الزيادة التي كان يؤمل في تحقيقها.

إن سبب فشل برنامج عمل الأمم المتحدة من أجل الانتعاش الاقتصادي والتنمية في افريقيا للفترة ١٩٨٦-١٩٩٠ واضح. وكان يتمثل ببساطة في الافتقار إلى تدفقات كافية للموارد إلى افريقيا. وكانت معدلات الأداء على الصعيدين الثنائي والمتعدد الأطراف بالنسبة لتحويلات الموارد الصافية وتخفيف عبء الديون دون المتوقع. وعانت افريقيا من انخفاض شديد في حصائل صادرات سلعها الأساسية. وفرضت الحروب والصراعات الأهلية والأحداث الخارجة الأخرى مثل الجفاف والتصحر وانهيار معدلات التبادل التجاري وتكاليف مدمرة. وكان الانخفاض في الأداء العام يعزى جزئيا إلى حالة التصدير غير المرضية التي أدت إلى انخفاض معدل النمو العام للاقتصادات الافريقية في الفترة من ١٩٨٦ إلى ١٩٩٠ فبلغ متوسطه أقل من ٢,٥ في المائة سنويا. وفي البلدان التي عصفت بها الحروب والكوارث الطبيعية كالجفاف أدت ندرة الامدادات الغذائية إلى حدوث مجاعة.

ولم يكن تنفيذ برامج التكيف الهيكلي، مهما كان لها من تأثير مؤات محتمل في الأجلين المتوسط والطويل، خاليا من التوتر الاجتماعي والاضطراب والمخاطر الساسية. وكان لانخفاض مستويات نصيب الفرد من الاستهلاك ومن الواردات تكاليفه الاجتماعية، وخصوصا بالنسبة للصحة والتعليم والتغذية والعمالة والمحافظة على المؤسسات الاجتماعية. وعلى الرغم من الموافقة في برنامج العمل على معالجة قضايا السلع الأساسية على نحو عاجل تراعى فيه المصالح الخاصة للبلدان الافريقية، لم تبذل أية جهود إضافية لتوفير تدابير تحقق الاستقرار عند مستويات مجزية إلى حد معقول في حصائل صادرات تلك السلع الأساسية والمعادن التي تهم افريقيا أساسا. لذلك، يعزى انخفاض الأداء العام جزئيا إلى حالة التصدير غير المرضية. وهبطت المكاسب التجارية إلى ما دون التوقعات، وعانت افريقيا من انهيار في حصتها في الأسواق في العديد من المناطق الرئيسية للسلع الأساسية.

ومع ذلك، لم يكن برنامج العمل فاشلا فشلا تاما. فقد ركز اهتمام العالم على المشاكل الاقتصادية الافريقية، وهو بذلك يكون قد حقق مكاسب من ناحية السياسة العامة والفعالية، وتجنب حدوث انهيار أشد في تدفقات الموارد الصافية، ونتيجة لذلك قللت سرعة الانهيار الاقتصادي الذي أصاب افريقيا. وعلاوة على هذا، أدت عملية إعادة هيكلة السياسة الافريقية وتفاعلها مع الشركاء في عملية التنمية إلى تعلم دروس هامة.

ويتمثل أهم تطور مأمول فيه في مجال السلع الأساسية خلال الدورة السابعة لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية في الاتفاق على إنشاء الصندوق المشترك للسلع الأساسية. وأقر المؤتمر ضرورة التوصل إلى حلول دائمة لمعالجة المشاكل الخاصة بقطاع السلع الأساسية في الآجال القصيرة والمتوسطة والطويلة، وسلم بأن التعاون الدولي بين المنتجين والمستهلكين ضروري لتحقيق هذه الأهداف. ودعا المؤتمر أيضا إلى تنفيذ عدد من السياسات والتدابير، بما في ذلك التنويع كهدف هام طويل الأجل.

في ظل هذه الخلفية، بدأ برنامج الأمم المتحدة الجديد للتنمية في افريقيا في التسعينات منذ حوالي ثلاث سنوات. إلا أن هذا البرنامج يتيح فرصة أخرى لأن يجدد المجتمع الدولي التزامه بدعم جهود افريقيا الرامية إلى تحقيق نمو وتنمية يعتمدان على الدعم الذاتي في المجالين الاقتصادي والاجتماعي. وهو يتيح أيضا مناسبة لإعادة تركيز اهتمام العالم على الصعوبات الاقتصادية والاجتماعية التي لا تزال تواجه القارة الافريقية.

ومن الأهداف ذات الأولوية للبرنامج الجديد التعجيل بعمليات تحويل الاقتصادات الافريقية وتكاملها وتنويعها ونموها بغية تقويتها في إطار الاقتصاد العالمي، وتقليل درجة تعرضها للصدمات الخارجية، وزيادة ديناميتها، وإدخال عملية التنمية في الإطار التنظيمي الداخلي، وتعزيز الاعتماد على الذات. كما أنه يولى اهتماما خاصا للتنمية البشرية، وزيادة العمالة المنتجة، والنهوض بالتقدم السريع صوب تحقيق الأهداف ذات المنحى الإنساني في موعد أقصاه عام ٢٠٠٠.

بيد أنه لكي تتحقق تلك الأهداف من الضروري أن يدخل المجتمع الدولي في اتفاق جديد وأقوى مع افريقيا، يوضح فيه بجلاء التزام المجتمع الدولي الراسخ بدعم افريقيا ومساعدتها في جهودها من أجل التنفيذ الناجح لبرنامجها الإنمائي، وتقليل، وإن أمكن إزالة، المعوقات والعقبات الخارجية التي تعترض عملية التحول الاقتصادي والاجتماعي المعجل لافريقيا.

يوضح البرنامج بجلاء أن العنصر الأساسي في الدعم الذي يقدمه المجتمع الدولي هو توفير التدفقات الكافية من الموارد لافريقيا. وقد قدر الأمين العام أنه حتى تحقق البلدان الافريقية معدل نمو سنويا في الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي لا يقل عن ٦ في المائة في التسعينات من اللازم أن تزداد المساعدة الانمائية الرسمية الصافية اللازمة التي يبلغ حدها الأدنى ٣٠ مليارا من دولارات الولايات المتحدة زيادة بمعدل متوسطه ٤ في المائة سنويا.

لقد وفر البرنامج الجديد للبلدان الافريقية الفرصة لتجديد التزامها بتحقيق تنميتها الذاتية. إن افريقيا ملتزمة بتنفيذ سياسات ترمي إلى تحويل هياكل اقتصاداتها من أجل تحقيق النمو والتنمية على أساس مستمر ومستدام. وافريقيا مصممة أيضا على أن تتبع بنشاط سياسة التعاون والتكامل الاقتصاديين الفعالين على الصعيدين الإقليمي ودون الإقليمي وأن تنشئ في نهاية المطاف المجموعة الاقتصادية الافريقية. إن تعزيز الدمج القطاعي لضمان تطوير شبكة يعتمد عليها من الهياكل الأساسية الزراعية والمادية والصناعية والمؤسسية في القارة، والمحافظة عليها، يقع تماما ضمن التزامات افريقيا بالبرنامج الجديد.

بيد أن تلك الالتزامات لن تجنى ثمارها المرجوة إلا إذا توافر مناخ استثماري مؤات. ولذلك فإن افريقيا ملتزمة أيضا بإيجاد مناخ يمكن في إطار البرنامج الجديد من جذب الاستثمارات الأجنبية والمحلية المباشرة، ومن تشجيع المدخرات، وتحفيز إعادة رأس المال المنقول وتعزيز المشاركة الكاملة من جانب القطاع الخاص بما في ذلك المنظمات غير الحكومية في عملية النمو والتنمية.

إن "الدراسة الاستقصائية للاقتصاد العالمي لعام ١٩٩٣" أخمد آمالنا في تحقيق تطورات إيجابية في السنوات الثلاث الأولى لتنفيذ البرنامج الجديد. فهو يبين أنه في الوقت الذي نمت فيه اقتصادات البلدان النامية الأخرى على نحو ملموس في الفترة ١٩٩٢-١٩٩٣ ليستمر ناتج الفرد في افريقيا التي تضم أكثر من خُمس سكان العالم النامي في الانخفاض كل عام تقريبا منذ بداية الثمانينات. ويضيف المسح ما يلي:

> "في افريقيا جنوب الصحراء الكبرى كان السجل أسوأ بكثير، فبسبب تضرر المنطقة بالجفاف والأزمات السياسية والحروب الأهلية لم يكن الناتج في المنطقة ينمو في حين زادت المعاناة البشرية ..."

> "وزاد الجفاف الضغط على ميزان المدفوعات، نظرا لارتفاع الواردات من

الأغذية، وانخفاض الصادرات، وعلى ميزانيات خزانات الدول، نتيجة لتنفيذ برامج الإغاثة". (ST/ESA/237-E/1993/60، ص ٨٦ و ٨٧)

ومنذ بداية العقد الحالي انخفض الإجمالي الصافي لتدفقات الموارد إلى افريقيا وأصبح في عام ١٩٩٢ يقل عن مثيله في عام ١٩٩٠ بنسبة ٢٢ في المائة. وانخفضت حصة افريقيا من الإجمالي الصافي لتدفقات الموارد على الرغم من الزيادة في إجمالي التدفقات إلى البلدان النامية. وبالمقارنة ارتفع الإجمالي الصافي للتدفقات إلى أوروبا وآسيا الوسطى من ١٥,٢ بليون دولار في عام ١٩٩٠ إلى ٣١,٩ بليون دولار في عام ١٩٩٢. وخلال نفس الفترة ارتفع الإجمالي الصافي للتدفقات إلى شرق آسيا ومنطقة المحيط الهادئ من ٢٦,٣ بليون دولار إلى ٣٤,٧ بليون دولار، وإلى أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي من ١٥,٦ بليون دولار إلى ١٨,٤ بليون دولار، وإلى جنوب آسيا من ٧,٨ بليون دولار إلى ١٠,١ بليون دولار.

وكما قلت فإن البلدان الافريقية تجدد التزامها بأن تحقق تنميتها الذاتية في إطار البرنامج الجديد. إن البيئة الممكنة الجديدة التي تعززها بلدان افريقية كثيرة في التسعينات تبشر بإمكانيات تجارية واسعة. ففي السنوات الثلاث من تنفيذ البرنامج الجديد اتخذت تدابير هامة في مجال سياسة الاقتصاد الكلي داخل البرنامج العام للتقييد الميزاني وتعزيز تدابير الإصلاح. ونفذت تدابير للتخفيض الكبير لقيمة العملة وبدئ في ترشيد عمليات المؤسسات العامة ونفذت خطط لوقف العاملين واتخذت إجراءات أخرى تستهدف جميعها زيادة فعالية الخدمة المدنية. إن الجهود التي ترمي إلى معالجة الاختلال في الاقتصاد المحلي وإعادة الاستقرار المالي جعلت بلدانا افريقية كثيرة تواصل تنفيذ برامج التقشف.

بيد أن الإصلاح الاقتصادي لم يؤد إلى زيادة كبيرة في الاستثمار وفقا "للدراسة الاستقصائية للاقتصاد العالمي لعام ١٩٩٣"، فلا تزال الاستثمارات في كل البلدان الافريقية تقريبا أقل بكثير من ذروة مستوياتها في منتصف السبعينات. إن قلة التحويلات الأجنبية بالاقتران بخدمة الدين وانخفاض وتدهور أسعار السلع الأساسية والخسائر الناشئة عن معدلات التبادل التجاري حدت من القدرة على استيراد سلع رأسمالية.

لقد اتبعت هذه التدابير من تدابير السياسة العامة تحت قيود مالية وميزانية شديدة. وقد تأثرت النفقات الاستثمارية الحكومية وبصفة خاصة الانفاق الاجتماعي بسبب التخفيضات المالية. وبالتالي أصبحت الخدمات التعليمية والصحية والتصحاحية وغيرها من الخدمات الاجتماعية الكثيرة صعبة المنال أو غير موفرة. وفي أقل البلدان نموا في افريقيا، وبلادي من بينها، بلغ متوسط حصة الاستثمار المحلي الإجمالي في الناتج المحلي الإجمالي ١٥ في المائة في مقابل ٣,٨ في المائة بالنسبة للمدخرات المحلية الإجمالية. وارتفع عدد أقل البلدان نموا في افريقيا من ٢١ بلدا في عام ١٩٨١ إلى ٣٢ بلدا في عام ١٩٩٣.

إن اعتماد افريقيا على المساعدة الانمائية الرسمية تزايد بشكل كبير في العقد الماضي وأصبح الآن اعتمادا كليا تقريبا بسبب إمكانية وصولها المحدودة إلى القروض الخاصة والاستثمارات الأجنبية المباشرة. وأدت عوامل خارجية وداخلية معا إلى انخفاض تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى افريقيا. وتتضمن العوامل الخارجية انخافض أسعار السلع الافريقية المصدرة وزيادة التنافس من مناطق أخرى؛ أما العوامل الداخلية فتتمثل في الشك الذي يحيط بالبرامج القائمة على الالتزام والمستويات المرتفعة للديون الخارجية وعوامل أخرى تحد من احتمالات النمو في المدى القصير.

ينبغي معالجة الاحتياجات المالية لافريقيا في التسعينات في مواجهة تناقص الموارد المتاحة من المصادر الرسمية والبنوك التجارية والاستثمارات المباشرة الأجنبية. والواقع أن البلدان الافريقية تكبدت خسائر كبيرة في إيراداتها منذ الثمانينات نتيجة لمعدلات التبادل التجاري غير المؤاتية.

وفي نفس الوقت ينوء كاهل عدد كبير من البلدان الافريقية بالدين الخارجي المرتفع والعبء الكبير لخدمة الدين بالإضافة إلى تكدس المتأخرات على الكثير من هذه البلدان. إن مدى عبء الديون الافريقية أصبح جزءا لا يتجزأ من الموارد المالية اللازمة للانتعاش الاقتصادي والتنمية في القارة. وينبغي أن تتضمن عناصر الاستراتيجية الجديدة العمل المتعلق بجميع فئات الدين الخارجي - الثنائي والمتعدد الأطراف والتجاري. وينبغي أن تولى الأولوية في الاهتمام للديون الثنائية نظرا لسيادتها في مجال التعهدات الخارجية الافريقية.

إن حصة افريقيا في التجارة الدولية تتناقص حتى في ميادين السلع الأساسية التي تسيطر على الصادرات الافريقية ولا يزال هذا الاتجاه مستمرا. ولا تزال السلع المصنوعة لا تشكل إلا حوالي ١٠ في المائة من صادرات افريقيا ومعظم هذه السلع سلع استهلاكية قليلة الثمن وسلع خفيفة أخرى يتم الاتجار فيها أساسا فيما بين البلدان المجاورة. وفي سنة ١٩٩٢ انخفضت عمليا أسعار جميع السلع الأساسية. إن أسعار البن والكاكاو - وهما أهم صادرات المنطقة بعد البترول الخام - انخفضت بنسبة أخرى هي ١٥ في المائة فوصلت أخفض مستوياتها خلال عشرين عاما ونيف.

وتقرير الأمين العام بشأن الحاجة إلى إنشاء صندوق لتنويع السلع الأساسية الأفريقية وجدوى إنشائه تقرير له أهمية ملحة جاء في وقته. ويشير التقرير على نحو صحيح إلى وجود فجوة في المساعدة الإنمائية في مجال إعداد مشاريع التنويع الجذابة للمستثمرين وبغية ملء هذه الفجوة يقترح إنشاء مرفق خاص لغرض تمويل مرحلة ما قبل الاستثمار لمشاريع تنويع السلع الأساسية. ويمكن لهذا المرفق أن يصبح المركز اللازم لتوجيه وزيادة المساعدة في مجال الأولوية هذا. ووفقا لتقرير الأمين العام، يمكن أن يؤدي أيضا إلى استخدام أوسع نطاقا وأكثر فعالية للتكلفة للخدمات التقنية والخبرة الفنية للوكالات المتخصصة، مثل منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية.

والمبلغ الإجمالي اللازم لإنشاء مرفق ما قبل الإستثمار يتراوح بين ٥٠ و ٧٠ مليون دولار. ومن المتوقع أن تجمع موارد المرفق من المانحين على المستوى الثنائي وعلى أساس طوعي وأن تكون هناك أيضا إسهامات من المؤسسات التمويلية المتعددة الأطراف. وعن تفهم أن المبلغ المنفق للمساعدة الخارجية لمشاريع تنويع السلع الأساسية في أفريقيا هو أقل من دولار واحد للرأس الواحد، أو ٢ في المائة من حصائل صادرات المنتجات الأولية وهو جزء صغير من الاحتياجات الإجمالية من المساعدة الخارجية. لهذا السبب، تحث شركاءنا في التنمية والمؤسسات المالية المتعددة الأطراف على الإسهام في صندوق التنويع بغية دخوله حيز التنفيذ في موعد أقصاه كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤.

وختاما، أود أن أهيب مرة أخرى بالمجتمع الدولي أن يزيد تدفق الموارد المالية إلى أفريقيا، لما لها من أهمية حيوية لإنعاش الإقتصادات الأفريقية وتنميتها المستدامة. ونحن نحث بصورة خاصة الدول التي لم تستوف بعد هدف تخصيص نسبة ٠,٧ في المائة عن ناتجها المحلي الإجمالي لأغراض المساعدة الإنمائية الرسمية على أن تفعل ذلك في هذا العقد بغية إقامة بيئة أفضل لزيادة التدفقات السنوية للموارد المالية إلى أفريقيا بنسبة ٤ في المائة، وفقا لما هو محدد في برنامج الأمم المتحدة الجديد للتنمية في أفريقيا في التسعينات.

ونحن نثني على حكومة اليابان والأمم المتحدة والإئتلاف العالمي من أجل أفريقيا لتنظيمها مؤتمر طوكيو بشأن التنمية الأفريقية. وهو خطوة في إتجاه نأمل أن يتخذه آخرون. ونطلب إلى الحكومات والأجهزة والمنظمات والهيئات التابعة لمنظومة الأمم المتحدة والمنظمات الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية إتخاذ التدابير اللازمة للوفاء بالتزاماتها الواردة في إعلان طوكيو.

ونحن نعتقد اعتقادا راسخا أنه إذا أوفى المجتمع الدولي بالتزاماته المحددة في البرنامج الجديد للتنمية في أفريقيا في التسعينات، ستتمكن أفريقيا من الانضمام إلى بقية الجنس البشري للاحتفال ببدء القرن الحادي والعشرين بتفاؤل وثقة بمستقبل أفضل لشعوبها.

السيد هاينوتشي (النمسا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية):

ترحب النمسا بفرصة التقييم المقرر للبرنامج الجديد للتنمية في أفريقيا في التسعينات لتركيز اهتمامنا على أفريقيا مرة أخرى. إن مجرد طول قائمة الممثلين الذين طلبوا الكلمة في إطار هذا البند يشير إلى أنه في وقت يعرب فيه في مختلف الدوائر عن التهميش الوشيك لأفريقيا، لاتزال شواغل أفريقيا وتطلعاتها تحظى بالاهتمام اللازم في الجمعية العامة.

وفي قلب الاتفاق الخاص بالبرنامج الجديد للتنمية في أفريقيا في التسعينات - وهو الاتفاق المسجل في القرار ١٥١/٤٦ الذي لم يتم التوصل إليه إلا بعد مفاوضات صعبة - يكمن الإعتراف بواقع أن تنمية أفريقيا مهمة يجري الاضلاع بها في إطار المشاركة. ويذكر البرنامج الجديد بوضوح أن التنمية الأفريقية هي أساسا مسؤولية الأفريقيين. ويذكر أيضا أن المجتمع الدولي يقبل مبدأ المسؤولية المتشاطرة والمشاركة الكاملة

لأفريقيا ويلزم بالتالي نفسه بتوفير الدعم الملموس والكامل للجهد الأفريقي.

وما لم نقم بهذه المساعي المشتركة التي تضطلع بها أولا وقبل كل شيء الحكومات الأفريقية ذاتها لن تتمكن من تجنب إضاعة عقد آخر من التنمية الأفريقية. وهذه هي الممارسة الاستعراضية الأولى. دعونا نجريها بأمانة وشجاعة رغم أننا قد نكون قد توصلنا إلى استنتاج بأنه كان في إمكان كل من الشريكين في هذه العملية المشتركة أن يحقق نتائج أفضل - حتى نتمكن من أن نحرز بالفعل نتائج أفضل في السنوات القادمة.

والمقولة الشهيرة أن "التنمية" كلمة أخرى "للسلم" كادت أن تصبح مقولة مبتذلة. ومع ذلك، يوجد سبب يدعو إلى تعديل المقولة والتأكيد على أن السلم شرط لاغنى عنه للتنمية. وكان من المتوقع أن يتيح انتهاء الحرب الباردة الفرص للتسوية السلمية للصراعات؛ ومع ذلك مازالت الحروب مستمرة بين الأخوة وأفريقيا، التي يوجد فيها ٦ ملايين مشرد، هي القارة التي يوجد بها أكبر عدد من اللاجئين والأشخاص المشردين داخليا. ويجري تنفيذ عمليات رئيسية للأمم المتحدة في ثمانية بلدان مختلفة في أفريقيا، وفي خلفية المعاناة البالغة والفاقد الهائل من الانتاجية، نرحب بالانشاء مؤخرا لآلية لمنع الصراعات الاقليمية في إطار منظمة الوحدة الأفريقية، باعتبار ذلك الانشاء حسن التوقيت بصورة خاصة.

والأدلة الإحصائية يبدو أنها تشير إلى أن التنمية الاقتصادية تتوقف عندما تتجاوز معدلات النمو السكاني مستوى معينا. وأفريقيا، التي تجاوزت فيها المعدلات هذا المستوى بكثير، تواجه تحديا رئيسيا آخر، لا يمكن إلا للأفريقيين معالجته بنجاح.

دعوني انتقل الآن إلى بوادر الأمل.

أولا، يوجد وعي عام بحقيقة أن المشاكل التي تهدد التنمية الأفريقية يجب أن يتصدى لها على نحو فعال. وفي هذا السياق، أود أن أشيد بحكومة اليابان لتنظيمها وإستضافتها المؤتمر الدولي بشأن التنمية الأفريقية في مستهل تشرين الأول/أكتوبر. وقد قطع مؤتمر طوكيو شوطا كبيرا على طريق إنشاء مشاركة جديدة بين أفريقيا والمانحين.

ثانيا، أود أن أشيد أيضا بالعديد من القادة الأفريقيين الذين كانت لهم الشجاعة على مواجهة المصاعب ذات الأبعاد التي تكاد تكون كاسحة والبدء في تطوير بلدانهم. وفي عدد من البلدان نفدت برامج للاصلاحات والتكيف بنجاح، واعتمدت سياسات للاقتصاد الكلي. وقد آن الأوان لأن يضطلع المجتمع الدولي بدوره. والنمسا تعمل على توفير إمكانية أفضل لوصول الصادرات الأفريقية إلى الأسواق - وبخاصة في سياق جولة أوروغواي. ونحن نسعى إلى المواءمة بين مساعدتنا التقنية واحتياجات البلدان المتلقية. ورغم الظروف الصعبة، نسعى على الأقل للحفاظ على مستوى المعونة التي نقدمها في إطار جهود المساعدة الإنمائية الرسمية والتخفيف من حدة الدين.

لقد أحرزنا تقدما منذ إعتماد البرنامج الجديد للتنمية في أفريقيا في التسعينات، غير أن التحسينات ليست على النطاق الواسع الكافي. ولئن كان البرنامج الجديد يهدف إلى تحقيق معدل نمو سنوي للاقتصادات الأفريقية قدرة ٦ في المائة، فإن تقرير الأمين العام عن تدفقات الموارد المالية إلى أفريقيا يفيد أن معدل النمو الحقيقي في الناتج المحلي الاجمالي لأفريقيا في ١٩٩٢ كان ١,٥ في المائة - نصف معدل النمو السكاني في المنطقة، ويبدو أن التدفقات المالية لأفريقيا تتناقص بدلا من أن تتزايد. والقيمة الإجمالية الصافية لتدفقات الموارد إلى أفريقيا في ١٩٩٢ كانت أقل بنسبة ٢٢ في المائة من حيث القيمة الحقيقية مما كانت عليه في ١٩٩٠. وما زال عدد كبير من البلدان الأفريقية مصابا بالشلل بسبب عبء الدين. ومن الواضح أن على المجتمع الدولي أن يبذل جهودا مجددة.

إن تقرير منظمة الأغذية والزراعة التابعة للأمم المتحدة، الوارد في مرفق الوثيقة A/48/335، والمعنون "الحاجة إلى إنشاء صندوق لتنويع السلع الأساسية الافريقية وجدوى انشائه" هو أحد المقترحات باعطاء شكل ملموس للالتزام المجدد بالتنمية في افريقيا.

والنمسا على استعداد لدراسة هذا المقترح بعناية فائقة. ويهمنا بحق أن نستمع إلى ردود فعل كل شركائنا. ونود أن نشير في هذه المرحلة إلى أنه يجب اتخاذ المزيد من الحيطة لئلا تتكرر الهياكل والآليات القائمة بالفعل مثل اتفاقيات لومي أو الصندوق المشترك للسلع الأساسية. كما يجب توخي الحذر لعدم الوقوع في فخ اعتبار الصندوق المشترك لتنويع السلع الأساسية الافريقية بمثابة حل لجميع المشاكل التي تحيق بالقارة الافريقية. ومنظمة الأغذية والزراعة، باقتراحها إنشاء

هـذا الصنـدوق، تؤكد أنه لن ينجح في مهمته إلا إذا نجحت الحكومـات في تهيئة البيئة الصحيحة الممكنة، بما في ذلك النظم القانونية والضريبية المؤاتية، والبنى الأساسيـة الكافيـة، والأسواق الرأسمالية التي تعمل بكفـاءة، وتنمية الموارد البشرية. وعند تقصي فكرة صندوق تنويع السلع الأساسية الافريقية، يبدو أيضا من الواجب مراعـاة خبـرة مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتـاد) فـي مسائـل السلع الأساسية وبالتعليقات ذات الصلة للأمين العام.

وأخيرا، أود أن أدلي ببعـض الملاحظـات بشأن سياسات بلدي حيال القارة الأفريقية.

إن وزارة خارجية النمسا، إذ تعي أهمية مواصلة تكثيف علاقات النمسا مع البلـدان الافريقيـة، تضـع مفهوما إطاريا يدعى "افريقيا ٢٠٠٠". وسيتم وضع هذا المفهوم بانتهاء العام الحالي، وسيتضمن مبادئ توجيهية لسياسـة النمسـا الخارجيـة في الميادين السياسية والاقتصادية والثقافية والادارية.

وفيما يتعلق بالتعاون الانمائي نفسه، أود أن أشير إلى أن التعاون الانمائي النمساوي يؤكد على تهيئة الأوضـاع الإطاريـة المؤاتيـة للتنميـة الاجتماعية والاقتصادية المستدامة بيئيا ويهدف إلى استئصال الفقر وتلبية الاحتياجات الأساسية وتعزيز قدرة البلد علـى المشاركة الناجحة في الاقتصاد العالمـي. واعتمـدت حكومة النمسا في تموز/يوليه الماضي برنامج السنوات الثـلاث للتعـاون الانمائـي للسنوات من ١٩٩٤ إلى ١٩٩٧. ويركز هذا البرنامج جهـود التعـاون الانمائي النمساوي على ثمانية بلدان، من بينها ستـة بلدان في افريقيا.

وتشارك النمسا أيضا في مساعي تخفيف عبء الدين لنادي باريس. وإلى جانب ذلـك، نضطلـع بدور نشط في المفاوضات الجارية لوضـع اتفاقيـة إطارية لمكافحة التصحر في البلدان التي تعاني من الجفاف أو التصحر بصورة خطيرة، وبخاصة في افريقيـا. ولا تزال حكومة النمسا تسعى إلى تحقيق النسبـة المستهدفة للمساعدة الانمائية الرسمية وتبلغ ٠,٧ في المائة من إجمالي انتاجنا القومي.

وأود أن أختتم بإعـادة تأكيـد التزام النمسا بالاسهام بنصيبها في تنفيذ البرنامج الجديـد للتنمية في افريقيا في السنوات المقبلة.

السيد أيواه (نيجيريا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): يسر وفد بلدي أن يتكلم بشأن البند ٢٤ المدرج في جدول الأعمال والمعنون "برنامج الأمم المتحدة الجديد للتنمية في افريقيا في التسعينات".

من الجدير بالذكر أن الجمعية العامة، في قرارها ١٧٨/٤٥ الف في ١٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٠، أنشأت اللجنة الجامعة المخصصة في الدورة الخامسة والأربعين لتعد للدورة السادسة والأربعين الاستعراض والتقييم النهائيين لتنفيذ برنامج عمل الأمم المتحدة من أجل الانتعاش الاقتصادي والتنمية في أفريقيا ١٩٨٦ - ١٩٩٠. وبالتالي حددت الطابع لحوار منتج يعقد بين البلدان الافريقية والمجتمع الدولي حول حل المشاكل الاقتصادية الاجتماعية في المنطقة. وكان اعتماد الجمعية العامة للبرنامج قبل خمس سنوات في دورتها الاستثنائية الثالثة عشرة في حزيران/يونيه ١٩٨٦ قد تم في خضم آمال عريضة وتفاؤل مطلق وتوقعات عامة بأن المشاكل الاقتصادية والاجتماعية في افريقيا ستبدأ أخيرا في الحصول على الاهتمام المناسب من المجتمع الدولي. وكان هذا الاهتمام لازما لتوفير البيئة المشجعة الحاسمة، من حيث زيادة الموارد المالية والمساعدة التقنية للبلدان الافريقية بغية تعزيز التنمية الاقتصادية المستدامة، وتنمية الموارد البشرية، وتنويع التجارة والسلع الأساسية وتوسيع نطاقها. والحكومات الافريقية، في التزامها الذي لا رجعة فيه بانتهاج سياسات ووضع برامج تضمن تحسن الحالة الاقتصادية في المنطقة، قد اضطلعت باصلاحات أساسية وبرامج تكيف نفذت بصورة مؤلمة ترتب عليها تضحيات جسام بالنسبة لاقتصاداتها وشعوبها.

ولهذا، على أساس الاعتراف الكامل من قبل المجتمع الدولي بأنه قد أعلن أن أفريقيا تشكل احدى الأولويات الخمس للأمم المتحدة في التسعينات، رحب بلدي - والقارة الافريقية كلها حقا - باتخاذ الجمعية العامة للأمم المتحدة بالاجماع، في دورتها السادسة والأربعين، القرار ١٥١/٤٦ بشأن البرنامج الجديد الذي قصد منه أساسا أن يكون حافزا وأن يوفر الزخم والقوة السياسيين للأنشطة الأخرى التي تجرى داخل افريقيا وخارجها. وكان الاستنتاج أن ما تم التوصل إليه حتى الآن يقصر عن تحقيق توقعات كل من البلدان الافريقية والمجتمـع الدولـي. وبالتالـي، تجـدد الالتزام بالتنمية الافريقية على أسـاس مبـدأ المسؤوليـة المشتركـة والمشاركة الكاملة بين أفريقيا والمجتمع الدولي. وأهم من ذلـك أن البرنامـج الجديـد حـدد أهدافا معينة يجب تحقيقها في التسعينات، وتشمل معـدل نمو سنوي في

إجمالي الناتج المحلي يبلغ ٦ في المائة على الأقل، ومساعدات إنمائية رسمية صافية لا تقل عن ٣٠ بليون دولار في عام ١٩٩٢، على أن ينمو اجمالي الناتج المحلي بعد ذلك بمعدل تبلغ نسبته ٤ في المائة سنويا.

لم يعد من الممكن أن ننكر أن الحالة الاقتصادية والاجتماعية العصيبة التي تواجهها افريقيا منذ أوائل الثمانينات لا تلقى الاهتمام اللازم من المجتمع الدولي. وتشير دراسة أجريت مؤخرا للأوضاع الاقتصادية والاجتماعية إلى أن البلدان الافريقية - بعد أن فقدت زخم التنمية أثناء الثمانينات - لم تحقق بعد الانتعاش الاقتصادي الدائم المعتمد على الذات.

ولم يتم الناتج الاقتصادي للقارة إلا بنسبة ١,٥ في المائة في عام ١٩٩٢، بعد أنه لم يتم إلا بنسبة ٢,٣ في المائة في عام ١٩٩١، وبنسبة ٣,١ في المائة في عام ١٩٩١. والواقع أن افريقيا هي المنطقة الوحيدة في العالم التي عانت ومازالت تعاني من تناقص في متوسط الدخل والتي يتزايد فيها انتشار الفقر منذ عام ١٩٨٠ وحتى الآن. وما زال عبء الدين الخارجي الباهظ يثقل كاهل البلدان الافريقية. وقد استهلكت خدمة هذا الدين حوالي ٢٤ في المائة من حصائل صادرات المنطقة في العام الماضي، وفي بعض البلدان كان عبء خدمة الدين أعلى من ذلك بكثير.

إن المتوقع الاقتصادي الباهت المستمر للبلدان الافريقية دليل على أن الاصلاحات التي نفذت حتى الآن لم تعالج أوجه الضعف الهيكلي الأساسي. وحتى تصحح هذه الاختلالات، فإن البلدان لن تستطيع تحطيم أغلال التخلف لتحدد لنفسها مزايا نسبية في إطار اقتصاد عالمي متغير.

وهناك الآن حاجة الى تعبئة كميات ضخمة من الموارد، سواء من داخل افريقيا أو من شركائها الخارجيين، والى استثمار هذه الموارد في برنامج مكثف للارتقاء بالقدرات الانتاجية البشرية، وتحديث المؤسسات ولنقل العلم والتكنولوجيا وملاءمتهما ونشرهما. وزيادة التجارة فيما بين البلدان الافريقية وإقامة علاقات تجارية مع بقية العالم حيويتان للانتعاش والنمو الاقتصاديين المستمرين في افريقيا.

وفي هذا الصدد، يود وفدي أن يسجل تقديره وعرفانه للأمين العام السيد بطرس بطرس غالي، لتقديمه لثلاثة تقارير لقيت الترحيب عن النظر التمهيدي في تنفيذ البرنامج الجديد للتنمية في افريقيا في التسعينات (A/48/334)، وعن الحاجة الى إنشاء صندوق لتنويع السلع الأساسية الافريقية وجدوى إنشائه (A/48/335 و Add.1)؛ وعن تدفقات الموارد العامة الى افريقيا (A/48/336 و Corr.1). ونحن نحيي جهود الأمين العام الرامية لضمان تنفيذ البرنامج الجديد بنجاح. ونلاحظ، مع التقدير، إنشاء فريق رفيع المستوى لإسداء المساعدة والمشورة للأمين العام بشأن التنمية في افريقيا، وخاصة فيما يتعلق بتنفيذ البرنامج الجديد. ونحن نطلب الى ذلك الفريق مواصلة عقد اجتماعات منتظمة برئاسة الأمين العام وتقديم توصياته للدول الأعضاء سنويا.

كما أننا نرحب مع التقدير بمؤتمر طوكيو بشأن التنمية الافريقية الذي أنهى أعماله توا والذي عقدته حكومة اليابان، كما نرحب باعتماد المشاركين في المؤتمر لإعلان طوكيو بالاجماع، وهو صك يستهدف ترجمة التزام سياسي رفيع المستوى بالتنمية الافريقية، مع الاشارة الواضحة الى برنامج الأمم المتحدة الجديد للتنمية في افريقيا وأولويات البرنامج.

وقد استرعى الأمين العام في تقريره انتباه المجتمع الدولي الى الحاجة الى إنشاء صندوق لتنويع السلع الأساسية الافريقية وجدوى إنشائه، كما أعدته وأوصت به منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة. والواقع أن تضافر ازدياد المديونية وسرعة النمو السكاني والتدهور البيئي وانعدام الاستقرار السياسي والصراع الأهلي والافراط في الاعتماد على قلة من السلع الأساسية للحصول على عوائد الصادرات والتدهور الحاد في أسعارها قد أدت كلها الى انخفاض طويل الأمد لدخل الفرد والتردي الحاد لحالة التغذية في المنطقة. إن الحاجة الى التنويع ملحة للغاية. والمنطقة تعتمد في التصدير على عدد ضئيل من السلع الأولية للحصول على عوائد التصدير، ومازال تصدير هذه السلع يعاني من الركود ولا يبشر إلا بامكانات نمو ضئيلة. وفي ظل هذه الظروف يشكل التنويع خطوة منطقية للنهوض بالتنمية عن طريق تدعيم قطاع السلع الأساسية وتعزيز الصلات الاقتصادية بين مختلف القطاعات.

وبالتالي يدعو وفدي الى إنشاء فريق لتنويع السلع الأساسية الافريقية في إطار مصرف التنمية الافريقي لفترة أولية مدتها ثلاث أو أربع سنوات على

أن يزود بموارد كافية للمساعدة على إعداد مشروعات وبرامج لتنويع السلع الأساسية.

ونحث الدول الأعضاء والمنظمات المتعددة الأطراف على الاسهام في هذا المرفق الخاص بالتنويع بهدف البدء في تشغيله في موعد لا يتجاوز ٣١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥. ونحث البلدان الافريقية على إنشاء مجالس وطنية للتنويع تضم ممثلين عن الحكومة والقطاع الخاص والأوساط العلمية والمنظمات المتعددة الأطراف، بغية إيجاد مقترحات لمشاريع تناسب برامج التنويع والأولويات الوطنية.

وهناك عنصر حاسم آخر من الدعم الذي يقدمه المجتمع الدولي يتمثل في توفير تدفق الموارد الكافية الى افريقيا. وهذه الموارد لازمة للاسهام في بلوغ المستويات المطلوبة من النمو والتنمية. وبينما أصبحت الحاجة الى تمويل الانعاش الاقتصادي والتنمية في افريقيا ماسة، فإن الموارد المالية آخذة في الانكماش. وتقدر الموارد المالية اللازمة لافريقيا كلها بأنها تتجاوز ٥٦ بليون دولار سنويا؛ وفيما بين عامي ١٩٩٣ و ٢٠٠٥ تبلغ حاجة افريقيا المقدرة من الموارد المالية الخارجية ٩٥٠ بليون دولار أو ٩٠ بليون دولار سنويا (بأسعار الدولار في ١٩٩٠)، منها ٤٩٠ بليون دولار ينبغي أن تتجه الى تخفيف عبء الديون أو الغائها. وعلى النقيض من ذلك، هناك قلق بالغ من أن يكون الدعم الدولي من أجل الانتعاش الاقتصادي لافريقيا غير آت قريبا. وقد انخفض النقل الصافي للموارد الى افريقيا من ١٤,٤ بليون دولار في عام ١٩٩٠ الى حوالي ١٢,٦ بليون دولار في عام ١٩٩١. وتقدر الخسائر في معدلات التبادل التجاري بالنسبة لافريقيا كلها بـ ٥,٦ بليون دولار في عام ١٩٩١ أو ما بين ١,٥ و ٢ في المائة من اجمالي الناتج المحلي. والواقع أن البلدان الافريقية لا يسعها إلا أن تنظر بقلق بالغ إزاء بطء التقدم المحرز في العامين الماضيين في جولة أوروغواي للمفاوضات التجارية الجارية في إطار الاتفاق العام بشأن التعريفات الجمركية والتجارة (مجموعة "الغات"). ولا يمكن التقليل من الأهمية التي تعلقها افريقيا على توسيع نطاق التجارة الدولية، وتحريرها من عوائق الحمائية، والحاجة الى الاسراع باختتام المفاوضات المتوقفة.

ومما أصبح واضحا بجلاء ومعترفا به على المستوى العالمي أن مشكلات القارة ليست ذات طبيعة قصيرة الأجل فقط. ولذلك إن اتخاذ إجراءات جذرية وفورية لمساعدة افريقيا على التغلب على أزمتها الحالية ثم على تحقيق النمو المستدام على المدى البعيد ليس جوهريا فحسب من منطلق إنساني، بل أنه أيضا في صالح المجتمع الدولي بأسره. ومن الصعب أن ينعم العالم بالأمن والاستقرار والسلام بينما يعيش ملايين الناس في فقر مدقع ويعانون من سوء التغذية في انحاء قارة بأكملها.

وكما يصور برنامج الأمم المتحدة الجديد للتنمية في افريقيا في التسعينات فقد أصبح ما ينبغي عمله واضحا على المستويين الوطني والدولي. وقد مضى في الواقع وقت التأمل والدراسة والمناقشات. والآن هو وقت العمل.

السيد بينانيتش (توغو) (ترجمة شفوية عن الفرنسية):

منذ سنتين، وفي أعقاب فشل برنامج الأمم المتحدة من أجل الانتعاش الاقتصادي والتنمية في افريقيا للفترة ١٩٨٦ - ١٩٩٠، اعتمد المجتمع الدولي بروح التضامن، برنامج الأمم المتحدة الجديد للتنمية في افريقيا في التسعينات، وهو استراتيجية تهدف الى إنقاذ قارتنا من الركود الاقتصادي الذي تعيشه حاليا. واليوم يجتمع المجتمع الدولي مرة أخرى لاجراء تقييم أولي للاجراءات التي أتخذت بغية إعطاء قوة دفع جديدة لمتابعة تحقيق أهداف برنامج الأمم المتحدة الجديد للتنمية في افريقيا في التسعينات.

إننا نحيي الأمين العام الذي تحتوي تقاريره على اقتراحات وتوصيات مضونية من أجل نجاح البرنامج. كما نود أن نشكر مكتب المنسق الخاص لافريقيا ولأقل البلدان نموا، في ظل القيادة المقتدرة للسيد ولد عبد الله.

وإنني أشارك الممثلين الآخرين الذين تكلموا بالفعل في الاشارة الى أنه بالرغم من التزام الأمين العام الشخصي بالسعي من أجل توفير الموارد الضرورية، يمر برنامج الأمم المتحدة الجديد للتنمية في افريقيا في التسعينات بأوقات عصيبة. ولذا، إن المناقشة الجارية اليوم حيوية في ضوء الأزمة الاقتصادية التي مازالت تنزل بالقارة. ونحن جميعنا نعلم أن افريقيا تعاني من مصاعب خطيرة ناجمة عن عبء الدين الخارجي، وتدهور معدلات التبادل التجاري، وتضاؤل تدفق رؤوس الأموال، والكوارث الطبيعية ونقص المساعدات.

والمناقشة الجارية اليوم شاهده على التزام المجتمع الدولي بتنمية افريقيا، وهي إحدى الأولويات

الخمس بالنسبة للأمم المتحدة. وتبين الحلول التي اقترحتها مختلف الدوائر من أجل إنقاذ افريقيا من براثن الأزمة تبيانا واضحا أن مشكلة افريقيا ليست بمعزل عن غيرها: وإنما هي مرتبطة بالمناخ الدولي.

وقد تعلمت افريقيا دروسا نافعة من تجارب الفشل السابقة فيما يتعلق بإجراء اصلاحات بعيدة المرمى لتحقيق التنمية المستديمة في القارة. ولذا، في المجال الاقتصادي وافق أكثر من ثلثي البلدان الافريقية على تنفيذ برامج جذرية للتكييف الهيكلي؛ واتخذت تلك البلدان تدابير شجاعة لاصلاح نظمها المالية والنقدية؛ كما هيأت الظروف الضرورية لاجتذاب الاستثمارات الأجنبية، ولا سيما عن طريق اعتماد قواعد للاستثمارات بالغة التحرر. وبالمثل، انسحبت معظم هذه الدول من الأنشطة التجارية وقامت بخصخصة كثير من المشروعات التجارية.

وفي القطاع الزراعي، بذلت جهود من أجل تنويع الانتاج. وللأسف في أحيان كثيرة أدى نقص التمويل الى جانب عوامل أخرى مثل الجفاف الى الحد من هذه الجهود.

وفي مجال التكامل الاقتصادي، على الرغم من أن التجارة داخل افريقيا مازالت تشكل ٥ في المائة من اجمالي التجارة الاقليمية، يتضح أن الحكومات الافريقية مصممة على الاسراع بعملية التكامل. ومن الواضح أن العقبات التي مازالت تعرقل حرية الحركة بالنسبة للأشخاص والبضائع ورؤوس الأموال تتلاشى بالتدريج.

وعلى الساحة السياسية، أود أن أشير الى أن إضفاء الديمقراطية على المؤسسات قد بدأ، بما يتفق مع طموح وحالة كل بلد. وهذه العملية مهما عانت من الاضطرابات ستتعزز على المدى البعيد، وستبعث الثقة لدى قطاع أكبر من المستثمرين.

فهل تكفي هذه التدابير لإنهاء أزمة افريقيا؟ من الواضح أنها لا تكفي، وخاصة أن الهياكل مازالت هشة. ولهذا يعتقد وفدي أن الأزمة الحادة في افريقيا لا يمكن تسويتها بالخطب، والدراسات والتحليلات التي لا تترجم أبدا الى إجراءات. ومازلنا نعتقد أن الاجراءات الملموسة ضرورية لحل مشكلات افريقيا الاجتماعية - الاقتصادية.

والأولوية لايجاد حل مناسب لمشكلة الديون، التي تعوق انتعاش افريقيا. إذ أنه من الواضح أن عبء الديون يشكل عقبة رئيسية تعترض طريق تمويل التنمية. ولهذا فإن توغو مازالت تدعو لفكرة عقد مؤتمر دولي يعني بديون افريقيا الخارجية وتؤيد الاقتراحات المتعلقة بمسألة الديون التي قدمت الى مؤتمر طوكيو في الفترة من ٥ الى ٦ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٩٣

ويشعر بلدي بالقلق أيضا إزاء الهبوط المطرد في أسعار السلع الأساسية، الذي ما برح يحرم بلداننا من الموارد اللازمة لتمويل التنمية. وتقتضي العدالة أن تباع سلعنا الأساسية بأسعار مجزية. كما تؤيد توغو إنشاء صندوق لتنويع السلع الأساسية الذي يمكن أن يكون أداة حيوية لدعم التنمية.

من المهم أيضا، من منطلق زيادة تحرير التجارة الدولية، رفع التدابير الحمائية التي تحد من وصول المنتجات الافريقية الى الأسواق العالمية. وفي هذا الصدد، يأمل وفدي أن تلبي النتائج التي تتوصل إليها جولة أوروغواي للمفاوضات التجارية في إطار الاتفاق العام بشأن التعريفات الجمركية والتجارة (مجموعة "غات") توقعات البلدان النامية بوجه عام وافريقيا بوجه خاص.

ويتوقف نجاح البرنامج الجديد قبل كل شيء على توافر الموارد المالية من الداخل ومن الخارج. وفي هذا الصدد يناشد بلدي المجتمع الدولي أن يقدم مساهمات أكبر من أجل إنعاش افريقيا عن طريق توفير رؤوس أموال كبيرة.

وعن طريق العمل الموحد المنسق يمكننا تحقيق الأهداف التي يرمي إليها برنامج الأمم المتحدة الجديد للتنمية في افريقيا في التسعينات.

ويأمل وفدي أملا صادقا في أن يساعد تقييمنا لبرنامج الأمم المتحدة الجديد للتنمية في افريقيا في التسعينات على حفز تنفيذ البرنامج، الذي هو من أفضل البرامج التي وضعتها الأمم المتحدة على الاطلاق للتشجيع على التنمية في قارتنا.

وكما قال الأمين العام،

"إن برنامج الأمم المتحدة الجديد للتنمية في افريقيا نقطة انطلاق في مجال التعاون الدولي من أجل التنمية. وينبغي أن يؤتى ثماره".

ومن ثم علينا أن نعمل معا؛ ولنواجه التحدي. وعلينا ألا نحسب أن خطبنا تشكل إجراءات وأن نياتنا هي الأعمال.

السيد مومبنغيفوي (زمبابوي) (ترجمة شفوية عن الانكليزية):

اسمحوا لي في البداية أن أعرب عن تقديرنا لسعادة السفير العربي ممثل مصر على بيانه الذي ألقاه بالنيابة عن الدول الافريقية ولسعادة السفير خاراميو ممثل كولومبيا على البيان الذي ألقاه بالنيابة عن مجموعة الـ ٧٧.

وأرجو أن أعرب عن تقديرنا المخلص للأمين العام على إتاحة المعلومات لنا في تقريره (A/48/334) بشأن برنامج الأمم المتحدة الجديد للتنمية في افريقيا في التسعينات؛ وتقريره (A/48/336 و Corr.1) بشأن "تعبئة موارد إضافية للانتعاش الاقتصادي والتنمية في افريقيا: دراسة عن تدفقات الموارد العامة إلى افريقيا"؛ والمذكرة (A/48/335 و Add.1) بشأن "الحاجة إلى إنشاء صندوق لتنويع السلع الأساسية الافريقية وجدوى إنشائه". وقد وجدنا كلا التقريرين تحليليين وشاملين، وهما بذلك ييسران كثيرا نظرنا في هذا الموضوع الهام جدا.

وسيكون من المستحسن في هذه المرحلة أن نذكر بأنه عندما أجرت الجمعية العامة استعراضها وتقييمها النهائيين لبرنامج عمل الأمم المتحدة من أجل الانتعاش الاقتصادي والتنمية في افريقيا للفترة ١٩٨٦-١٩٩٠، الذي كان سيىء الطالع، خلص المجتمع الدولي إلى استنتاج محزن ولكنه قاطع مؤداه أن البرنامج عجز عن أن يصبح مركز تنسيق للانتعاش والتنمية المستمرة لقارتنا. وقد ذكر عدد من الأسباب لهذا العجز، من بينها العوامل الذاتية كضعف البنى الأساسية والهياكل المؤسسية، وعدم كفاية الموارد البشرية، والجفاف والصراعات المسلحة المطولة والاضطراب السياسي، مما استمر تأثيره على بعض أجزاء القارة. إلا أنه كانت هناك أيضا نواقص خارجية خطيرة ساهمت في فشل برنامج العمل هذا، في مقدمتها عدم توفير شركاء افريقيا الثنائيين ومتعددي الأطراف للتدفقات الضرورية من الموارد المالية على أساس كاف ومؤكد، وعبء الدين الطاحن، والانخفاض الحاد في أسعار السلع الأساسية في السوق العالمي، وتدهور معدلات التبادل التجاري. وبغية معالجة هذه المشاكل بالذات والتغلب عليها، اعتمدت الجمعية العامة برنامج الأمم المتحدة الجديد للتنمية في افريقيا في التسعينات.

وبعد أن انقضى عامان من اعتماد البرنامج الجديد للتنمية في افريقيا، هل يمكننا أن نقول بصدق أن هذا الإتفاق الجديد نجح ولو بقدر متواضع للغاية فيما فشل فيه على نحو قابض للصدر برنامج العمل للفترة ١٩٨٦-١٩٩٠؟ إن وفد بلدي درس هذا الموضوع بعناية، وهو يود أن يعرب عن تقديره للإجراءات التي اتخذتها حتى الآن منظومة الأمم المتحدة بالذات بل وغيرها من الجهات الفاعلة في تنفيذ البرنامج الجديد. ونحن نثني على جهود الأمين العام معالي السيد بطرس بطرس غالي، وخصوصا مبادرته المتعلقة بإنشاء فريق الشخصيات الرفيعة المستوى بشأن التنمية في افريقيا لمساعدته وإسداء المشورة له فيما يتعلق بالتدابير والخيارات العملية للسير قدما بتنفيذ البرنامج الجديد. ونلاحظ أن ذلك الفريق عقد بالفعل اجتماعين خلال فترة ستة أشهر لاستعراض بعض القضايا ذات الأهمية الحاسمة جدا لتنفيذ البرنامج الجديد. وقد لاحظنا أيضا مع التقدير الأنشطة التي اضطلع بها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في هذا الصدد، خصوصا عن طريق البرامج الخاصة للدراسات الوطنية للمنظور طويل المدى، والمبادرة المتعلقة ببناء القدرة الافريقية، وعن طريق التعاون المكثف مع منظمة الوحدة الافريقية، واللجنة الاقتصادية لافريقيا، ومصرف التنمية الافريقي. ونعرب عن تقديرنا أيضا لحكومة اليابان التي نظمت واستضافت بنجاح، بالتعاون مع الأمم المتحدة والائتلاف العالمي من أجل افريقيا، مؤتمر طوكيو المعني بالتنمية في افريقيا، الذي اختتم أعماله مؤخرا. والواقع أن قيمة هذه المبادرة وغيرها من المبادرات ذات الطبيعة المماثلة لا يمكن أن ننفيها حقها من التأكيد على أهميتها مهما قلنا.

ومع ذلك إن التقارير العديدة المعروضة أمام هذه الجمعية العامة تبين بوضوح أن الحالة في بلدان افريقية كثيرة لم تتحسن في السنتين الماضيتين، بل أنها بالأحرى اتخذت اتجاها إلى الأسوأ. والواقع أن وفد بلدي يتفق مع الاستنتاج الذي خلص إليه مدير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في أحد تقاريره الأخيرة عن دور برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في تنفيذ البرنامج الجديد والذي مؤداه أن البرنامج الجديد "عجز حتى الآن عن أن يصبح مركزا للتنسيق لحفز الدعم الدولي والإقليمي لتنمية القارة". (DP/1993/17، الفقرة ٤)

وعندما اعتمد البرنامج الجديد للتنمية في افريقيا، كان هناك تسليم عالمي بأن العنصر الحاسم في دعم المجتمع الدولي لجهود افريقيا الذاتية يتمثل في توفير تدفقات كافية في الموارد. وإذا جاز لي أن

ألخص الاتفاق الذي تم في ذلك الوقت، أقول إنه كان من المتوخى لكى تحقق البلدان الافريقية معدل نمو سنوي في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي متوسطه ٦ في المائة في السنة في عقد التسعينات، أن تقدم مساعدة إنمائية رسمية صافية إليها حدها الأدنى ٣٠ بليونا من الدولارات في عام ١٩٩٢، على أن تزداد بعده هذه المساعدة الإنمائية الرسمية الصافية بمعدل متوسطه السنوي ٤ في المائة. ومما يثير الجزع أن نلاحظ ما جاء في تقرير الأمين العام بشأن تعبئة الموارد الإضافية من أنه

"منذ بداية هذا العقد، انخفضت تدفقات الموارد الإجمالية الصافية إلى افريقيا، وكانت في عام ١٩٩٢ أقل بنسبة ٢٢ في المائة مما كانت عليه في عام ١٩٩٠". (A/48/336، و Corr.1، الفقرة ٤)

والواقع أن التقرير يضع هذه الأحوال البالغة الخطورة في سياقها الصحيح ويعرضها من منظورها السليم عندما يواصل القول إنه:

"ربما يبين الانخفاض في صافي تدفقات الموارد الإجمالية في التسعينات أن القارة قد جرى تجاوزها". (A/48/336، و Corr.1، الفقرة ٥)

ويوضح الأمين العام أيضا في تقريره بشأن تنفيذ البرنامج الجديد (A/48/334) الحالة غير العادية التي تتمثل في أنه

"رغم أن المجتمع الدولي قد أبدى دائما دعمه الكامل للاصلاحات الاقتصادية في افريقيا، فإن الدعم لم يترجم إلى مساعدة مالية كافية". (A/48/334، الفقرة ٣١)

فقد انخفضت المساعدة المالية الثنائية لقارتنا من ١٢ بليونا من الدولارات في عام ١٩٩٠، عندما شرع الكثيرون منا في تطبيق برامج التثبيت والتكيف الهيكلي، إلى ١٠,٧ بلايين دولار في عام ١٩٩١. وما هو أكثر مدعاة للسخرية ما جاء في "الدراسة الاستقصائية للاقتصاد العالمي لعام ١٩٩٣" (E-1993/60 - ST/ESA/237) وهو أنه من البلدان النامية كانت افريقيا المنطقة الجغرافية الوحيدة التي عانت من نقل سلبي للموارد في عام ١٩٩٢.

لا يمكن لأي مبادرة أو برنامج عمل أو استراتيجية جديدة أن تنجح في افريقيا ما لم تتخذ على وجه السرعة إجراءات شاملة لمواجهة مشكلة الدين الموجعة في القارة ولحلها. وكما ورد بوضوح في تقارير كثيرة أصدرت مؤخرا، بما في ذلك التقارير المعروضة أمامنا اليوم، لدى افريقيا أعلى معدلات في الدين بالنسبة للناتج القومي الإجمالي وكذلك بالنسبة لصادرات جميع المناطق النامية في العالم: فتبلغ هذه النسبة في الحالة الأولى ١٠٠,١ في المائة وفي الحالة الثانية ٢٨١,٣ في المائة. هذا هو حجم مشكلة الدين الخارجي للقارة، وهذه هي آثارها التي تشل القارة. ونحن نتفق بالكامل مع الأمين العام عندما يقول إنه

"لا يمكن فصل موضوع المديونية الافريقية عن موضوع الموارد اللازمة للانتعاش الاقتصادي والتنمية في افريقيا". (A/48/334، الفقرة ٧٢)

نود أيضا أن نكرر ذكر الحاجة الملحة إلى اتخاذ مبادرة جديدة وشاملة لجميع أنواع الديون الافريقية الخارجية، سواء أكانت ثنائية أو متعددة الأطراف أو تجارية. وفي هذا الصدد نؤيد اقتراحات الأمين العام بأن تبذل البلدان المانحة جهودا إضافية للتوصل إلى إلغاء الدين الناجم عن المساعدة الإنمائية الرسمية وإلى تحقيق زيادة ملموسة في صافي التحويلات من المؤسسات المالية المتعددة الأطراف؛ كما أننا نتفق معه في أنه من الضروري أن تبدأ في وقت مبكر عمليات تسهيل تخفيض الديون التجارية.

ثمة مسألة أخرى متصلة بالموضوع لها أثر حاسم على انتعاش افريقيا وتنميتها وهي مسألة معدلات التبادل التجاري في القارة. فوفقا للتقارير التي أمامنا حدث انخفاض كبير في معدلات التبادل التجاري في عدد كبير من البلدان الافريقية في عام ١٩٩٢ نتيجة لانخفاض أسعار السلع الأساسية وعدم الوصول إلى الأسواق وكما يبين التقرير الوارد في الوثيقة A/48/336 و Corr.1 يقدر بأن بلدان افريقيا جنوب الصحراء الكبرى بلغت الخسارة الصافية لعدد كبير منها بسبب معدلات التبادل التجاري ١٦,٥ بليون دولار على أساس صادرات عام ١٩٩٠ أو ما يعادل ٦,٦ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي. وعلى العموم نشعر بقلق عميق لأن حصة افريقيا من التجارة العالمية التي لا تمثل إلا ٢,١ في المائة من الصادرات العالمية ظلت منخفضة على نحو مريع في عام ١٩٩٣. إن الأثر الإجمالي لهذه البيئة الدولية غير

المشجعة معروف لدى الجميع: قلة المدخرات والأرباح الناشئة عن المبادلات الأجنبية، وعدم تدفق الموارد، والأثر السلبي على إمكانية جعل الإصلاحات الاقتصادية التي نطبقها فعالة في حفز الانتعاش والنمو المستدام.

وكما يبين التقرير الذي أعدته منظمة الأغذية والزراعة التابعة للأمم المتحدة نيابة عن الأمين العام بشأن الحاجة إلى إنشاء صندوق تنويع للسلع الأساسية الافريقية وجدوى ذلك فإن معظم بلدان المنطقة تعتمد في حصيلة صادراتها على سلع أساسية قليلة، كما أن صادرات هذه السلع تعاني من الركود واحتمالات النمو في هذا الميدان ضئيلة. إن أسباب هذا الركود والخسائر المترتبة على ذلك في حصيلة صادرات السلع الأساسية - وتتضمن هذه الأسباب عدم توفر فرص الوصول إلى الأسواق الدولية - واردة في هذه الوثيقة.

لقد تم التأكيد مرة أخرى على ضرورة تنويع قطاع السلع الأساسية في افريقيا. ومن ثم يشعر وفدي بالارتياح ويرحب بتوصية الأمين العام بإنشاء مرفق خاص داخل مصرف التنمية الافريقي لتمويل مشروعات تنويع السلع الأساسية في فترة ما قبل الاستثمار. وبناء على مثل هذه المبادرات نأمل في أن تتخذ على المدى الطويل تدابير ملموسة تؤدي إلى استقرار معدلات التبادل التجاري في افريقيا وإلى إيجاد إمكانية وصول مجموعة متنوعة جديدة من سلع التصدير الأساسية لافريقيا إلى الأسواق. وفي هذا الصدد نود أن نكرر ذكر الحاجة الملحة الى الوصول إلى نتيجة ناجحة وشاملة ومتوازنة لجولة أوروغواي لمفاوضات التجارة المتعددة الأطراف.

أنتقل الآن إلى قضية تتصل اتصالا وثيقا بالانتعاش الاقتصادي والتنمية في افريقيا. فبعد عام ونصف عام تقريبا من اختتام مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية المعقود في ريو دي جانيرو في حزيران/يونيه ١٩٩٢ اتخذت بلدان افريقية عديدة تدابير إيجابية حاسمة لتنفيذ البرامج الواردة في جدول أعمال القرن ٢١. إن العلاقة المتبادلة بين البيئة والنمو الاقتصادي الدائم والتنمية المستدامة والسكان والقضاء على الفقر علاقة واضحة ومباشرة. ونحن ندرك إدراكا عميقا أن الفقر الذي يظهر على نحو مميز نتيجة للاختلال الكبير بين عدد السكان والموارد المتاحة مصدر رئيسي لتدهور البيئة في القارة. لقد أدى الفقر إلى ضغط هائل على موارد الأرض، بما في ذلك الغابات وإلى الإفراط في الرعي وإلى تدهور الأساليب الزراعية وأدى ذلك كله إلى إزالة الأحراج وإلى تآكل التربة والتصحر.

وكما يشير الأمين العام في تقريره، وهو يدرك تمام الإدراك ضرورة وقف هذه الاتجاهات وعكس مسارها،

> "قامت البلدان الافريقية ... بتشجيع حماية البيئة، على الصعيد الفردي أو الجماعي عن طريق التحكم في إزالة الأحراج وإدارة الموارد الطبيعية وإدخال القوانين البيئية في قطاعات التعدين والصناعة". (A/48/334، الفقرة ٤٠)

وفي الوقت الذي نبقى فيه ملتزمين باحترام مسؤولياتنا بموجب جدول أعمال القرن ٢١ فمن الواضح أننا لا يمكن، كما ذكرت بالفعل، أن نواجه هذا التحدي بمفردنا. إننا ندرك ضرورة تطوير قدراتنا الوطنية بغية تنفيذ البرامج المتوخاة بموجب جدول أعمال القرن ٢١. ومع ذلك حتى نتمكن من فعل ذلك، يجب أن تتوفر موارد مالية وتكنولوجية جديدة وكبيرة. وهذا يتطلب التعاون الدولي. وتمشيا مع روح ريو والتزاماته ندعو المجتمع الدولي إلى أن يقدم دعمه الكامل لجهود افريقيا لكفالة التنمية المستدامة بتزويد افريقيا بموارد مالية جديدة وإضافية كافية، وبنقل التكنولوجيات السليمة بيئيا إليها وتمكينها من الوصول إلى هذه التكنولوجيات على أساس شروط تساهلية. إننا ننادي قبل كل شيء بنظام تجاري حر ومفتوح وغير مقيد وبتوفير بيئة اقتصادية دولية داعمة.

ما فتئت افريقيا ملتزمة بتنفيذ البرنامج الجديد بالتقيد بشدة بحصتها في هذا الاتفاق، المتمثلة في المشاركة الشعبية الكبرى، وتوفير مناخ مؤات وتنفيذ السياسات المتعلقة بالسكان والبيئة وتعزيز التعاون والاندماج الاقتصاديين على المستويين الإقليمي ودون الإقليمي. وندعو الآن المجتمع الدولي إلى تجديد تضامنه مع القارة الافريقية.

السيد ثاكور (الهند) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أتكلم بكثير من التفاؤل والسرور بشأن البند ٢٤ المدرج في جدول الأعمال والمعنون "برنامج الأمم المتحدة الجديد للتنمية في افريقيا في التسعينات". إن الحالة الاقتصادية الحرجة في افريقيا ظلت مدرجة في جدول أعمال الجمعية العامة منذ أوائل الثمانينات. وحتى في ذلك الوقت وجهت الوكالات المختلفة التابعة للأمم المتحدة، بما في ذلك اللجنة الاقتصادية لافريقيا،

تحذيرات عميقة بأن اقتصادات المنطقة الافريقية كانت تواجه نذر الركود أو حتى التدهور في المستويات المنخفضة غير المقبولة بالفعل في دخل الفرد وفي الناتج الإجمالي.

وكان قد أكد أن هذه الحالة لا يمكن، بل لا ينبغي، أن يسمح باستمرارها. وما حدث في الواقع كان ما وصفه الكثيرون على نحو دقيق بأنه "عقد التنمية الضائع". والمجتمع الدولي، الذي ازعجه الأداء الضار للاقتصادات الافريقية، اعتمد برنامج الأمم المتحدة الجديد للتنمية في افريقيا في التسعينات خلال الدورة السادسة والأربعين للجمعية العامة. وقد مر عامان على ذلك. ولدينا اليوم فرصة مفيدة لاستعراض التقدم المحرز وكذلك لاسترعاء الانتباه الى الأخطاء التي قد تكون قد ارتكبت.

وأود أن استرعي الانتباه الى بعض العناصر في البرنامج الجديد، الذي نرى أنه يجسد المفاهيم الناشئة للمشاركة العالمية في التنمية. ويسلم البرنامج بأن المجتمع الدولي يتشاطر مسؤولية مع افريقيا وبأنه شريك كامل لها يساند الجهود الذاتية التي تبذلها في مجال تحقيق النمو والتنمية الاقتصادية والاجتماعية الذاتية الدعم. وفي الوقت الذي يلزم فيه البلدان الافريقية بالقيام باصلاحات اقتصادية مختلفة، فإنه يسترعي الانتباه أيضا الى ضرورة أن يقترن ذلك ببيئة اقتصادية دولية داعمة.

وفي الوقت الذي نراعي فيه بالتالي تشجيع النهوض بالاستثمار، وحماية البيئة، وتشجيع التنمية الريفية والزراعية، والأمن الغذائي، ودمج التيارات السكانية في العملية الإنمائية، يجب أن نقدر أن الاقتصادات الافريقية تحتاج الى مساندة داعمة وحافزة من متغيرات خارجية. وهذه المتغيرات تتضمن المزيد من تدفقات الموارد، ومعدلات تبادل تجاري أفضل للسلع الأساسية، وتنويع الانتاج والتجارة، وتطوير التكامل على المستويين الإقليمي ودون الإقليمي، وزيادة الإستثمار المباشر الأجنبي. وتخفيض الدين وإعادة جدولته يجب أن يكونا أيضا جزءا ثابتا من هذه الاستراتيجية.

ويوضح استعراض المؤشرات الاجتماعية والاقتصادية المتعلقة بالاقتصادات الافريقية ايضاحا مؤلما أن النتائج المحرزة ليست دون المستوى المتوقع فحسب بل إنها دون المتطلبات الأساسية أيضا. وتدابير التكيف الهيكلي المتخذة الآن في بضعة بلدان تجعل من الضروري ضمان زيادة القيمة الإجمالية، للموارد المنقولة حتى يمكن استمرار الإصلاحات وبرامج التكيف المنفذة في العديد من هذه البلدان لا تزال في مرحلة هشة للغاية. وهي تستتبع دائما تكاليف اجتماعية، الى حد تهديد الإستقرار في بعض الأحيان، وفي الوعي الشعبي، الى حد تحدي استصواب العملية الإصلاحية أو استدامتها. وفي تجربة لبلدي ذاته، أنشأنا صندوقا وطنيا للتجديد لمواجهة التكاليف الاجتماعية في محاولة مبتكرة رئيسية لإعادة هيكلة اقتصادنا. وقد قلل ذلك الى حد ما من التكاليف الاجتماعية لمرحلة الانتقال. ولقد تصدينا في البداية الى القطاعات الأكثر ضعفا على سبيل الأولوية. ومع ذلك، أثرت الى حد ما القيود على التعجيل بعملية التحول ذات الوجه الإنساني وتعميقها.

وللأسف، يبدو أن الانتعاش الاقتصادي لأفريقيا ما زال بعيد المنال. وإن تقرير الأمين العام بشأن "تعبئة موارد إضافية للإنتعاش الاقتصادي والتنمية في افريقيا دراسة عن تدفقات الموارد العامة الى افريقيا". (A/48/336) قد استرعى الانتباه على النحو اللازم الى ضرورة زيادة تدفقات رؤوس الأموال الخاصة والاستثمارات المباشرة الأجنبية. وهناك توافق في الآراء بضرورة ملء الفجوة الكبيرة بين المدخرات والإستثمارات عن طريق الموارد الخارجية. وبرنامج الأمم المتحدة الجديد للتنمية في افريقيا في التسعينات كان قد أوصى بـ ٣٠ بليون دولار كحد أدنى للمساعدة الرسمية الصافية في ١٩٩٢، إذا كان المراد تحقيق نمو سنوي متوسط للناتج الوطني الإجمالي لا يقل عن ٦ في المائة حتى عام ٢٠٠٠. ولكن متوسط تدفق الإستثمارات المباشرة الأجنبية الى افريقيا قد انخفض من مستوى ٢,٥ بليون دولار في الثمانينات الى بليوني دولار في التسعينات. والأرقام المقابلة لأفريقيا جنوب الصحراء الكبرى قد انخفضت من ١,٣ بليون دولار الى بليون دولار.

والصورة بالنسبة للقروض الخاصة هي على نفس هذه الدرجة من القتامة. وفي الواقع أصبحت إمكانية حصول افريقيا على تدفقات القروض الخاص سلبية في التسعينات. وتمثل القروض التجارية والاستثمارات الخاصة الآن أقل من ٥ في المائة من تدفق الموارد الى هذه المنطقة. وشهدت المنطقة أيضا نقلا صافيا معاكسا للتدفقات المالية.

وغني عن البيان أنه إذا ما كان للصورة أن تتغير على المدى الطويل، يجب تغيير الهيكل الأساسي للإنتاج والتجارة. والتنويع وتوسيع قاعدة الموارد والقيمة

المضافة في الانتاج وما شابه ذلك يجب أن تكون مكونات أساسية. وفي تقرير الأمين العام بشأن "الحاجة الى إنشاء صندوق لتنويع السلع الأساسية الافريقية وجدوى إنشائه" (A/48/335) يوضح على النحو اللازم مرة أخرى أن المديونية المتزايدة المقترنة بالزيادة السريعة في النمو السكاني، وتدهور البيئة، والزعزعة السياسية والنزاع المدني، والإفراط في الاعتماد على عدد قليل من السلع الأساسية الأولية في حصائل الاستيراد، وكذلك التدهور الحاد في اسعارها، قد أدت الى تدهور نصيب الفرد من الدخل القومي على المدى الطويل.

ومن المزعج بالفعل أن نلاحظ وجود تدهور حاد في الحالة الغذائية في المنطقة. وفي هذا السياق، أود أن استرعي الإنتباه الى التوصية المقدمة من منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة بإنشاء مرفق لتنويع السلع الأساسية في افريقيا في إطار مصرف التنمية الأفريقي لفترة أولية تتراوح بين ثلاث وأربع سنوات، مع تخصيص موارد له تتراوح تقريبا بين ٥٠ و ٧٥ مليون دولار.

ويدرك المجتمع الدولي أن اقتصادات افريقيا قد تضررت أيضا بالقيود التي يفرضها الاستعمار والفصل العنصري في جنوب افريقيا. وبعد استقلال عدد كبير من البلدان الافريقية في الستينات، اختفت الى حد كبير ويلات الاستعمار من القارة الافريقية. ونأمل في انتهاء الفصل العنصري قريبا في جنوب افريقيا بعد إجراء الانتخابات في هذا البلد في نيسان/ابريل القادم. ومع ذلك، إن الاختلال الاقتصادي والاجتماعي الناجم عن مثل هذه الممارسات غير المتحضرة وغير الانسانية لا يزال يؤثر على حياة أغلبية السكان الافريقيين. لذا فمن الأهمية القصوى أن تتصدى أيضا الجهود التي تبذل لتنمية افريقيا للتباينات الاقتصادية والاجتماعية حتى يمكن للشعوب أن تحظى بالمساواة في الفرص الاقتصادية والمركز الاجتماعي الى جانب حصولها على الحقوق السياسية.

ونحن نحيي الجهود التي بذلتها اللجنة الخاصة المعنية بإنهاء الاستعمار واللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصري من أجل إنشاء حركة دولية قوية للتصدي لهذه المشاكل.

وتأييد الهند لحركات التحرر الافريقية وللجهود التي تبذلها البلدان الافريقية من أجل تحقيق النمو الاقتصادي المستدام يقوم على إلتزام قوي بمبادئنا الأساسية. وقد تجلى على نحو ملموس في شكل صندوق افريقيا الذي أنشئ بناء على مبادرتنا الرامية الى توفير المساعدة في مجال المشاريع والمساعدة التقنية الأخرى لدول خط المواجهة في مختلف المناطق، بما في ذلك في مجال تنمية الموارد البشرية وأعمال الإغاثة في حالات الجفاف. وبحلول ١٩٩٢، كان الصندوق قد انفق ما يبلغ ٥٠٠ مليون دولار في سياق تقديم هذه المساعدة. وتعاوننا مع المجموعة الإنمائية للجنوب الافريقي تعبير آخر عن الرغبة في أن نكون شريكا متكافئا في الجهود الإنمائية في افريقيا. وقد شاركنا بنشاط في التنمية الاقتصادية لأفريقيا، في جملة أمور، عن طريق برنامج الهند للتعاون التقني والاقتصادي الذي تفاعلنا في إطاره مع عدة بلدان افريقية في مجال المساعدة التقنية التي قدمت في سياق تنفيذ المشاريع، وتوفير التسهيلات التدريبية في الهند، وتعيين الخبراء الهنود، وإعداد دراسات الجدوى، وتوفير الخدمات الاستشارية وتنظيم زيارات دراسية. ومن الجدير بالملاحظة أن أكثر من ٢٠,٠٠٠ من مرشحي البلدان الأجنبية، معظمهم من البلدان الافريقية، قد تم تدريبهم في الهند في إطار هذا البرنامج.

ومن بين المشاريع الجاري تنفيذها إنشاء مركز للاستشعار عن بعد في نيجيريا، ومركز لبرنامج التدريب المهني في السنغال وعدة مشاريع في موريشيوس. ونوفر تسهيلات تدريبية في مجموعة واسعة النطاق من المجالات مثل المصارف، والإدارة المالية، والهيدرولوجيا وإدارة الموارد المائية، والتنمية الحضرية، والاتصالات الجماهيرية، ومصائد الأسماك، والألكترونيات، وتجهيز الصورة بواسطة التوابع الاصطناعية، والتعبئة والتغليف، وتجهيز الأغذية، والصناعات الصغيرة، والبحوث الخاصة بالمحاصيل، وانتاج الحرير الخام، وتكنولوجيا الغاز الحيوي، وتدريب الأيدي العاملة وتخطيطها وما شابه ذلك. وفي تموز/يوليه ١٩٩١، قررت الهند إيفاد متطوعين كجزء من التزامها بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب من أجل التفاعل مع البرامج الإنمائية للبلدان النامية الأخرى. وفي هذا الصدد تقرر أن يوفد بصورة أولية ٥٠ متطوعا خاصا الى ١٠ بلدان مختارة في آسيا وافريقيا.

وختاما، أود أن أؤكد أن برامج توافق الآراء للتنمية الاقتصادية في افريقيا موجودة. فلدينا برنامج الأمم المتحدة الجديد. كما أن الإعلان المتعلق بالتعاون الاقتصادي الدولي، وبخاصة تنشيط النمو الاقتصادي والتنمية في البلدان النامية، والاستراتيجية الإنمائية الدولية لعقد الأمم المتحدة الإنمائي الرابع (١٩٩١-٢٠٠٠) يشملان أيضا بلدان المنطقة الافريقية.

ويجري العمل في الوقت الحالي فيما يتعلق ببرنامج للتنمية. ويتضح بجلاء أن ما ينقصنا ليس مجموعة من الخطط والبرامج، بل القدرة والإرادة على ترجمتها الى واقع. ولهذا يجب أن نركز مناقشاتنا واهتمامنا على الطرق التي يمكننا بها أن نكفل تنفيذ التزاماتنا بسرعة وكفاءة.

وأود أن أؤكد للجمعية أن الهند لا تزال ملتزمة التزاما راسخا بتقديم دعمها القوي لهذا المسعى.

السيد أبيبي (الكونغو) (ترجمة شفوية عن الفرنسية): يوافق وفد بلدي موافقة تامة على البيان الذي أدلى به سفير مصر هنا بالنيابة عن منظمة الوحدة الافريقية، ويقدر عظيم التقدير الدعم الذي قدمه سفير كولومبيا بالنيابة عن مجموعة الـ ٧٧.

إن الحالة الحرجة التي تؤثر على اقتصادات البلدان الافريقية تثقل بشدة على ضمائرنا جميعا، وتعطي المناقشة الحالية لبرنامج الأمم المتحدة الجديد للتنمية في افريقيا في التسعينات بعدا خاصا، بالنظر الى توقعات ألوف وألوف البشر الذين يعانون من ويلات الجوع والفقر المدقع والكوارث الطبيعية في تلك القارة.

ولئن كانت افريقيا لا تحاول أن تلحق بالأخرين بأي ثمن، فإنها في حاجة الى السير الى جانبهم بفضل التقدم المستمر في تنميتها الاقتصادية. ولكن، وكما يتضح من الدراسات والوثائق المختلفة التي قدمت لنا لدراستها، فإن الحالة الاقتصادية والاجتماعية في معظم البلدان الافريقية تتدهور.

إن التزايد المستمر في عبء الدين، والتناقص التدريجي في المساعدة الإنمائية الرسمية، ونضوب رؤوس الأموال الأجنبية، وتدهور معدلات التبادل التجاري، والزيادة الضخمة في عدد السكان، والكوارث الطبيعية المتكررة، وعدم الاستقرار السياسي، والصراعات الداخلية المطولة، وتدهور البيئة، كل هذا يسبب حالة تهدد العديد من البلدان الافريقية بشبح الفقر المدقع، مما يعتم آفاق التنمية المستدامة في القارة، وبخاصة في افريقيا جنوب الصحراء.

إن التدني المستمر لنصيب افريقيا من الأسواق العالمية، يبين ما تتعرض له من تهميش تدريجي واضح. وفي هذه الحالة، يعتمد بقاء افريقيا على قدرتها على مواجهة كل هذه التحديات، سواء عن طريق جهودها الذاتية، أو من خلال التضامن الدولي المستدام.

ولهذا، أدى اعتماد برنامج الأمم المتحدة الجديد للتنمية في افريقيا في التسعينات الى إثارة حماس عارم في بلداننا، باعتباره عقدا أدبيا بين قارتنا والمجتمع الدولي. ومن المؤكد أنه من السابق لأوانه أن نحكم على نتائج ميثاق التضامن الهام هذا. ولكن يبدو أنه من الضروري بالفعل أن نتخذ تدابير أكثر جسارة بحيث يمكن للنتائج الضئيلة التي نشاهدها هنا وهناك أن تتحول الى إجراءات حاسمة تمثل بداية الانطلاق الاقتصادي الحقيقي للقارة.

ولهذا يؤيد وفد بلدي تأييدا مطلقا الخطة المتعلقة بإنشاء صندوق لتنويع السلع الأساسية الافريقية، ويأمل أن تختتم جولة أوروغواي للمفاوضات التجارية المتعددة الأطراف في أقرب وقت بحيث لا يلحق الضرر بجهود البلدان الافريقية بسبب نظام تجاري مختل لا يزال ساريا على الصعيد الدولي.

تواجه الكونغو اليوم حالة من الإفلاس الاقتصادي والمالي نتيجة لسياسة وخيمة العواقب انتهجت على مدى ما يزيد على عقدين، والأثر السلبي لعوامل خارجية تتصل بالأزمة العالمية. والسياسة الاقتصادية الجديدة التي ينوي الرئيس باسكال ليسوبا أن ينفذها تقوم على الحرية الاقتصادية وحرية الجميع في الإبداع والابتكار وإدارة الأعمال التجارية. هذه السياسة تعتمد، من الناحية السياسية، على تحقيق الديمقراطية التي ستستبدل التعددية بالسلطة الواحدة، مما يكفل المشاركة على أعرض نطاق ممكن في رسم سياسة للتجديد، وفي تنفيذها.

و"بتحرير الحرية"، نأمل أن تشجع الديمقراطية روح الإبداع، وهي مصدر الابتكار، مما يضمن نمو روح المغامرة التجارية، وتوفير فرص العمل، ويعود بالثروة على الأمة، ويؤدي الى التنمية الاقتصادية. وإقامة دولة يحكمها القانون، وينطبق فيها حكم القانون على الجميع، ويجري فيها احترام وحماية الحرية الفردية في جميع أشكالها، تهدف الى تهيئة بيئة مؤسسية مؤاتية لتنمية المشروعات الخاصة وانتشار المجتمع المدني.

وهناك بعض الأفكار التي تنتج عن هذه الخطة. أولها هو أنه من الممكن أن نبني التنمية الاقتصادية والتقدم الاجتماعي بالتأكيد على المبادرة والإبداع الفردي، والمجتمع المدني، بالإضافة الى المساعدة الدولية وتحسين معدلات التبادل التجاري وزيادة الاستثمار

الأجنبي وتدخل الدولة المحدود في القطاعات التي تدخل في نطاق اختصاصها، مثل البنى التحتية الوطنية.

كان هذا هو هدف حلقة العمل التي نظمت في بوانت نوار في عام ١٩٩٢ حول موضوع "إدارة الابتكار والإبداع وروح إدارة الأعمال التجارية". وانتفعت الحلقة من إسهامات كثير من الخبراء الدوليين من الولايات المتحدة الامريكية وفرنسا والمانيا وسويسرا وإيطاليا وكوت ديفوار وزائير وجمهورية افريقيا الوسطى. وأوصت الندوة، بين جملة أمور، بإنشاء شركة مالية للابتكار، أي شركة لرأس المال المغامر يكون دورها أن تحل محل المصارف التقليدية في تمويل المشاريع التجارية المبتكرة التي تنطوي على مخاطر حقيقية.

والفكرة الثانية تتعلق بأهمية الموارد البشرية في مواجهة التحدي التكنولوجي الذي يعد، بالقطع، عاملا من العوامل التي تحد من التنمية الاقتصادية في القارة. ذلك أن أحد العوامل الرئيسية التي تساعد على تفاقم الأزمة في افريقيا هو أن التنمية لم تعد تعتمد على مجرد القدرة على الاستثمار في المجالات الأساسية المختلفة للانتاج، ولا على امتلاك المواد الخام، بل أصبحت تعتمد بصورة متزايدة على القدرة على إدارة هذه الاستثمارات، والاستفادة من المعلومات العلمية والتكنولوجية المتصلة بها.

وقد أدى وجود المواد الاصطناعية، البسيطة أو المركبة، بالاقتران مع انخفاض الطلب على المواد الخام الزراعية والتعدينية، ولكن دون أن تحل محل هذه المواد بالكامل، إلى انهيار أسعار الصادرات الأفريقية، وبالتالي انهيار الدخل الأفريقي. ولكن البلدان الأفريقية تعتمد اعتمادا كبيرا على صادراتها من المواد الخام أو، في أفضل الحالات، السلع شبه المجهزة.

ولذلك، يتطلب بقاء أفريقيا اليوم بذل جهد لتعزيز القدرة الخلاقة الذاتية والتكامل الاقتصادي دون الاقليمي والاقليمي، علاوة على إيجاد قدرة حقيقية على استيعاب التكنولوجيات الأجنبية من أجل التنمية المطردة والمستدامة.

وفي هذا الصدد، سيكون لنقل الدراية الفنية دور خاص في إعطاء زخم لكثير من القطاعات الاقتصادية. ومن أجل تعزيز هذا النوع من التعاون، أعدت حكومة الكونغو مؤخرا تعديلا، وافق عليه البرلمان، على قانوننا الوطني لتسهيل إعطاء الجنسية للأجانب العاملين في بلدنا في القطاعات الاقتصادية المختلفة والراغبين في الحصول على الجنسية الكونغولية.

من البديهي أن الأزمات ظاهرة ثابتة في حياة الانسانية، سواء كان سببها الأوبئة أو الأمراض المتوطنة أو المجاعات أو الحروب أو الكوارث الطبيعية. ولكن، هل ينبغي لنا ونحن على عتبة القرن الحادي والعشرين أن نظل نتوقع تسوية الأمور بالكوارث؟ اليوم يمكن الإجابة على هذا السؤال بـ "لا"، وذلك بفضل العمل المتأني والمسؤول والمتضافر من جانب البشرية جمعاء.

السيد هواراكا (ناميبيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية):

يود وفد بلادي في البداية أن يحيط علما بالبيانين اللذين أدلى بهما وفدا مصر وكولومبيا باسم المجموعة الأفريقية ومجموعة الـ ٧٧، على التوالي، وأن يعرب عن تأييده لهما.

بشعور كبير من التفاؤل اعتمدت الجمعية العامة في دورتها السادسة والأربعين برنامج الأمم المتحدة الجديد للتنمية في افريقيا في التسعينات، اعتقادا منها بأنه يوفر إطارا جيدا شاملا ومتعدد الأطراف لمعالجة المشاكل الاقتصادية - الانمائية الحرجة والمتنوعة في القارة الافريقية. واليوم، لا يزال الوفد الناميبي، إلى جانب بقية الوفود، على اقتناع بأن البرنامج الجديد يمكن أن يكون وسيلة لضمان بقاء أفريقيا محط الاهتمام في الأمم المتحدة طوال التسعينات. وينبغي أن يكون هذا البرنامج الجديد حافزا، يعطي الزخم السياسي والعزيمة للأنشطة الانمائية الأخرى الجارية داخل القارة الأفريقية وخارجها.

تولى الرئاسة نائب الرئيس، السيد خرازي (جمهورية إيران الاسلامية).

لقد نما الناتج في أفريقيا بنسبة تناهز ١,٥ في المائة في عام ١٩٩٢، بعد معدل نمو مماثل شهدناه في عام ١٩٩١. ونصيب الفرد من الناتج هبط مرة أخرى كما كان الحال منذ أوائل الثمانينات. وفي عام ١٩٩٢، عانت منطقة الجنوب الافريقي وجزء من شرقي افريقيا معاناة شديدة من الجفاف. ففي بلادي وحدها، انخفض انتاج الحبوب بما يتجاوز ٧٠ في المائة. وقد أدى الجفاف إلى زيادة الضغط على ميزان المدفوعات بسبب ارتفاع واردات الأغذية وانخفاض الصادرات، وعلى الميزانيات المالية بسبب البرامج الغوثية، والجفاف لا يضر بالزراعة فحسب بل

يضر أيضا صناعات تجهيز المنتجات الزراعية والصناعات الأخرى، إما لأن الكهرباء المولدة بالمياة أصبحت أكثر تكلفة، ولأن ندرة المياة أثرت على عمليات الانتاج التي تحتاج إلى المياه، أو لأن الافتقار إلى الماء كان له أثر سلبي على إنتاجية القوة العاملة.

ولهذا، تأمل ناميبيا أن تكون سنة ١٩٩٤ سنة تجديد جهود المجتمع الدولي والتزاماته بالتنفيذ الفعال للبرنامج الجديد. إن الجهود التي تبذلها البلدان الأفريقية سعيا إلى تحقيق النمو والتنمية لن تحقق ثمارا تذكر مالم يسمح نظام التبادل التجاري الدولي بوصول صادرات البلدان الافريقية إلى أسواق البلدان المتقدمة النمو. ومالم يتم إصلاح الاقتصاد العالمي بحيث يتيح المساواة والانصاف للجميع، فإن جهودنا ستذهب أدراج الرياح.

ومن الواضح بجلاء أن الأمين العام بذل جهودا جادة لكفالة التنفيذ الناجح للبرنامج الجديد. وهذا أمر يستحق الثناء. ولكن ينبغي استكماله بتدابير ملموسة وإيجابية - من جانب البلدان الأفريقية بصورة خاصة، ولكن أيضا من جانب بقية المجتمع الدولي - لضمان النمو والتنمية على أساس مستدام وقابل للاستمرار في القارة الأفريقية.

إننا نعي حاجة أفريقيا إلى تنويع سلعها الأساسية من أجل تثبيت حصيلتها من الصادرات، أو زيادتها، في مواجهة الانخفاض الحاد والمستمر في أسعار السلع الأساسية، والتردي المتواصل في معدلات التبادل التجاري. ونحن في ناميبيا قطعنا على أنفسنا التزاما بأن ننهض بصورة حثيثة بمسؤوليتنا والتزامنا بمقتضى البرنامج الجديد، من أجل تحقيق النمو والتنمية على أساس مطرد وقابل للاستدامة. ولهذا نهيب بالمجتمع الدولي أن يقدم لنا الدعم الذي التزمنا به جميعا في البرنامج الجديد للتنمية في افريقيا في التسعينات. وهناك حاجة ماسة إلى إنشاء صندوق للتنويع في إطار مصرف التنمية الافريقي، للمساعدة في إعداد مشاريع وبرامج لتنويع السلع الأساسية في افريقيا. وينبغي للدول الأعضاء والمنظمات المتعددة الأطراف أن تسهم في مرفق التنويع هذا، بغية تشغيله في أقرب وقت ممكن.

إن انخفاض تدفقات الموارد المالية إلى افريقيا، وهي القارة الوحيدة التي شهدت نقلا سلبيا صافيا للموارد في التسعينات، مبعث قلق بالغ لأفريقيا. وتوفير تدفقات كافية من الموارد إلى افريقيا يعد عنصرا حاسما من عناصر الدعم الذي يقدمه المجتمع الدولي. فهذه التدفقات ضرورية للإسهام في تحقيق نمو حقيقي مستدام في نصيب الفرد من الناتج القومي الإجمالي.

وفي ضوء كل ما تقدم، يناشد وفد بلادي المجتمع الدولي أن يزيد من تدفقات الموارد المالية إلى أفريقيا، لكونها ذات أهمية حاسمة لتجديد النمو وتحقيق التنمية المستدامة للاقتصادات الافريقية، وكذلك لتوفير الدعم الفعال للاصلاحات السياسية والاقتصادية التي يعكف على تنفيذها حاليا العديد من البلدان الافريقية، مما يساعد على تخفيف حدة أثرها الاجتماعي الشديد.

السيد هوسليد (النرويج) (ترجمة شفوية عن الانكليزية):

يسعدني أن أتيحت لي فرصة الكلام عن هذا الموضوع المحبب إلى قلبي.

ويشرفني أن أدلي بهذا البيان بالنيابة عن بلدان الشمال الأوروبي - أيسلندا والدانمرك والسويد وفنلندا والنرويج.

وترحب بلدان الشمال الأوروبي بهذه الفرصة التي أتيحت لأول مرة في الجمعية العامة للمشاركة في مناقشة وتقييم تنفيذ برنامج الأمم المتحدة الجديد للتنمية في افريقيا في التسعينات، الذي اعتمد منذ عامين تقريبا. وتشكل الوثيقة، كما يتبين من نصها ذاته، التزاما متجددا بتنمية أفريقيا، على أساس مبدأ المسؤولية المشتركة والمشاركة الكاملة بين أفريقيا والمجتمع الدولي. وفي هذا السياق، يحدد البرنامج بوضوح مسؤوليات كل من البلدان الأفريقية والمجتمع الدولي ومنظومة الأمم المتحدة.

وتنوه بلدان الشمال الأوروبي بتقرير الأمين العام الوارد في الوثيقة A/48/334، الذي يصف بوضوح الملامح الرئيسية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، ويبرز بعض المشكلات الأساسية، ويشير إلى التحديات المتوقعة في المستقبل. ونحن نشيد بالأمين العام على ما أبداه من اهتمام شخصي بهذه المشكلات.

وفيما يتعلق بالتطورات الأخيرة، لا بد من التسليم، بأنها بعيدة عن أن تكون مرضية في مجملها. ويلخص التقرير الحالة قائلا:

"دخلت البلدان الأفريقية التسعينات، بدرجات متفاوتة، كما كان الحال في الثمانينات، بأزمة متعددة الوجوه في مجالات رئيسية مثل الأمن الغذائي، والسكان، والاسكان، والصحة العامة، والتعليم، والطاقة، والانتاج الصناعي، والتجارة، والديون والبيئة". (A/48/334، الفقرة ٥٢)

وينبغي ملاحظة أنه أثناء السنوات الثلاث الأولى للعقد الحالي نما الناتج المحلي الإجمالي في المنطقة بمعدل لايزيد على ٢,١ في المائة سنويا. وبالنظر إلى معدل النمو السكاني السنوي البالغ حوالي ٣ في المائة، فإن هذا معناه أن دخل الفرد استمر في الانخفاض. وليس هناك شك في أن معدل النمو السكاني المفرط في سرعته يشكل تحديا كبيرا للبلدان الأفريقية. وهذه المسألة مشار إليها أيضا في التقرير.

إلا أن الأرقام الاجمالية غير المرضية التي ذكرت تخفي وراءها اختلافات كبيرة في الأداء الاقتصادي، ويمكن أن نلاحظ، مع الارتياح، أن عدة بلدان تعكف حاليا على تنفيذ اصلاحات اقتصادية واجتماعية بعزم وطيد، سجلت أرقام نمو مرضية. ولكن الحقيقة المؤسفة مازالت تبين أن توقعات البنك الدولي وغيره من المؤسسات تشير إلى أن عدد من يعيشون في فقر مدقع في أفريقيا - وافريقيا هي المنطقة الوحيدة في العالم التي ينطبق عليها هذا الوصف - زاد من ٨٥ مليون نسمة تقريبا في عام ١٩٨٥، إلى رقم متوقع هو ٢٦٥ مليون نسمة في عام ٢٠٠٠.

وهذه الحالة المؤسفة تستدعي اتخاذ إجراءات ملموسة - في المقام الأول، من جانب البلدان الأفريقية ذاتها، ولكن أيضا من جانب المجتمع العالمي الذي وعد، وفقا للبرنامج الجديد، بتقديم الدعم الكامل والملموس للجهود الأفريقية.

وتفرض على اعتبارات الوقت أن أسلك نهجا انتقائيا بغض الشيء في تناول المبادرات والتدابير الرامية إلى التصدي للتحديات التي تواجه أفريقيا. واسمحوا لي، بالنيابة عن بلدان الشمال الأوروبي، أن أشير إلى عدة قطاعات - بادئا بمشكلة الدين الهامة.

وكما نعلم فإن أفريقيا جنوب الصحراء مازالت منكوبة بعبء الديون الخارجية الثقيل. ففي المتوسط تصل تكلفة خدمة الديون المتعاقد عليها في أفريقيا ذات الدخل المنخفض إلى نسبة مذهلة هي ٨٠ في المائة من حصائل الصادرات السنوية. ومادامت المتأخرات آخذة في التراكم، فإن ثبات معدلات خدمة الدين عند هذا الحد، أو حتى انخفاضها ضئيلا، لن يسمن أو يغني من جوع. وعلى الرغم من أن ظروف البلدان تختلف اختلافا كبيرا، فإننا نواجه في كثير من الحالات بعدم تناسب خطير بين التزامات خدمة الدين والقدرة على الدفع. ومن الواضح أيضا أن المساعدة الإنمائية الرسيمة لا يمكن على الاطلاق أن تسد ثغرات التمويل وأن تحل المشكلة بالتالي. ولذلك، فعلينا أن نتصدى لأزمة الدين الأفريقي تصديا مباشرا وحاسما، وعلينا أن نفعل ذلك بسرعة فائقة. وإذا دخلت أفريقيا القرن القادم وهي مازالت غارقة في مستنقع الديون الخارجية الجسيمة، ستكون النتيجة مأساوية حقا.

وفي ظل هذه الخلفية، ترحب بلدان الشمال الأوروبي باعتراف عدد من الدائنين من أعضاء نادي باريس مؤخرا بأن عددا من الدول التي تعاني من وطأة دين حادة، يحتاج إلى تخفيف الديون بما يتجاوز كثيرا نسبة الـ ٥٠ في المائة المعمول به حاليا. كما نرحب بادراج النهج الخاص بأصل الدين في جدول أعمال نادي باريس. وفي حالة أفقر البلدان الأفريقية، على الأخص، هناك حاجة ماسة لاتخاذ مثل هذه التدابير. وشريطة أن تلتزم هذه البلدان بالاصلاح الاقتصادي والتكيف الهيكلي، فإن بلدان الشمال الأوروبي مازالت مستعدة لمنحها خفضا في دينها الأصلي يصل إلى ٨٠ في المائة. ونحن نحث نادي باريس على التحرك بسرعة بشأن هذه المسألة الملحة. كذلك تقتضي الضرورة اتخاذ إجراءات مبكرة، وإلى التحلي بمرونة غير عادية، وينبغي للدائنين من خارج نادي باريس أن يحذوا حذو النادي.

وفضلا عن ذلك، ينبغي الاستفادة على أفضل وجه ممكن من عدد من الآليات المتعددة الأطراف الموجودة حاليا والتي أثبتت فائدتها الجمة للبلدان الأفريقية. وينبغي الاستفادة إلى أقصى حد من مرفق تخفيض الديون التابع للمؤسسة الانمائية الدولية المسمى بالبعد السادس - الذي أعيدت تغذية موارده مؤخرا، الذي يعمل على تيسير مهمة السوق الثانوية لإعادة شراء ديون البنوك الخاصة. وفي إطار صندوق النقد الدولي ينبغي الاتفاق، قبل نهاية هذا العام، على إنشاء مرفق جديد معزز للتكيف الهيكلي، ويجب ألا يقل العنصر التساهلي عما هو موجود في المخطط الحالي. وربما يحتاج برنامج الحقوق المتراكمة التابع للصندوق، من أجل تصفية المتأخرات، إلى أن يصقل أيضا أو، على الأقل، إلى شكل من أشكال المتابعة. وعلاوة على ذلك، ينبغي أن تنظر البلدان المانحة في الاسهام في البعد

الخامس للبنك الدولي الذي يدعم الآن الفوائد المصرفية المستحقة على بلدان المؤسسة الإنمائية الدولية، وكثير منها أفريقية، بنسبة تتراوح بين ٩٠ و ١٠٠ في المائة. كما أن المنح الثنائية يمكن أن تيسر أيضا زيادة تغطية أجزاء من مدفوعات سداد أصل الدين.

وفيما يتعلق بالتمويل، ترى بلدان الشمال الأوروبي أن برنامج البنك الدولي الخاص لمساعدة بلدان أفريقيا جنوب الصحراء المنخفضة الدخل والمنهكة بالدين، آلية تنسيق ناجحة للغاية لدعم عملية الاصلاح الاقتصادي في أفريقيا. ويوفر البرنامج حاليا، سدادا سريعا لدعم ميزان المدفوعات لـ ٢٧ بلدا من البلدان الأفريقية الفقيرة المنهكة بالدين والتي تضطلع ببرامج اصلاح اقتصادي شاملة. وقد دعمت بلدان الشمال الأوروبي هذا البرنامج منذ إنشائه في عام ١٩٨٧، ونحن نرحب بأن المانحين الثنائيين، إلى جانب برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومصرف التنمية الأفريقي والبنك الدولي وافقوا مؤخرا على البدء في مرحلة ثالثة لبرنامج البنك الدولي الخاص لتقديم المساعدة، تغطي الفترة ١٩٩٤-١٩٩٦.

وتشارك بلدان الشمال الأوروبي أيضا بنشاط وعلى نحو بناء في المفاوضات الجارية لتجديد موارد صندوق التنمية الافريقي. وفي ضوء الاحتياجات الكبيرة لموارد ميسرة في افريقيا، يضطلع صندوق التنمية الافريقي بدور حاسم، بوصفه القناة اللازمة لتوصيل هذه الموارد إلى القارة.

وتود بلدان الشمال الأوروبي أن توجه نظر الجمعية العامة إلى مؤتمر طوكيو بشأن التنمية في افريقيا، الذي عقد في تشرين الأول/اكتوبر من هذا العام. ففي رأينا، يمثل هذا المؤتمر وإعلان طوكيو بشأن التنمية في افريقيا خطوة هامة في العمل الرامي إلى تقوية الشراكة الجديدة البازغة من أجل تحقيق التنمية المستدامة في إفريقيا، وهذا يتواءم تماما مع البرنامج الجديد.

ونحن نتفق تماما مع إعلان طوكيو فيما يتعلق بأهمية عملية الإصلاح السياسي والاقتصادي المتزامن، وضرورة اشراك القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي الداخلي، والأهمية الخاصة للنهوض بالتعاون الإقليمي في افريقيا، مع التعلم، في نفس الوقت، من التجارب الإنمائية القيمة في البلدان الآسيوية الناجحة.

ودعمت بلدان الشمال الأوروبي أيضا بنشاط الائتلاف العالمي من أجل افريقيا، الذي، كما نعلم، تشترك فيه بلدان افريقية وغير افريقية. إن هذا الائتلاف الذي بدأ منذ بضع سنوات فقط، كان ولا يزال يمثل مبادرة هامة من مبادرات السياسة العامة لتقديم الدعم لافريقيا، ومحفلا للمشاركة على قدم المساواة بين البلدان الافريقية والجهات المانحة. ونحن نشعر بارتياح لأن هذا الائتلاف يهتم بحماس بعدد من القضايا الهامة التي يتناولها جدول الأعمال الدولي، ألا وهو برنامج الأمم المتحدة الجديد للتنمية في افريقيا في التسعينات.

ونرحب بتركيز أنشطة الائتلاف في المستقبل على القضايا ذات الأولوية العليا، كالديمقراطية، وسلامة الحكم، وتعزيز تدابير الاصلاح الاقتصادي، والتكامل الإقليمي، وإصلاح السياسة الزراعية. ويمكن للائتلاف العالمي من أجل افريقيا أن يقدم مساهمة هامة إذا تسنى تنسيق الأنشطة على النحو الواجب مع المبادرات الأخرى للسياسة العامة والمنظمات الدولية. وتود بلدان الشمال الأوروبي كذلك أن يضطلع الائتلاف بدور أكثر نشاطا في تقصي الصلة بين الإصلاح السياسي والاقتصادي والظروف اللازمة لعملية مستمرة لنشر الديمقراطية في افريقيا.

ومن نافلة القول إن منظومة الأمم المتحدة يجب أن تواصل الاضطلاع بدور هام في تنفيذ البرنامج الجديد. إن ضيق الوقت لا يسمح لى بأن أعلق بمزيد من التفصيل على هذا الإجراء الذي أؤكد أنه يجب أن يستعين بكل برامج الأمم المتحدة وكذلك الوكالات المتخصصة. ومن المهم، كما جاء في تقرير الأمين العام، وجود تنسيق كاف فيما بين شتى السياسات والبرامج داخل المنظومة، توخيا لزيادة الكفاءة. وفي هذا السياق، ينبغي الاستفادة إلى أقصى حد من آلية لجنة التنسيق الإدارية، تحت القيادة القديرة للأمين العام نفسه.

اسمحوا لي، في الختام، أن أدلي ببعض الملاحظات عن موضوع التنويع البالغ الأهمية. لقد درست بلدان الشمال الأوروبي باهتمام كبير مذكرة الأمين العام المعنونة "الحاجة إلى إنشاء صندوق لتنويع السلع الأساسية الافريقية وجدوى إنشائه" (A/48/335). وهذه الوثيقة تقدم وصفا مفيدا للحالة الاقتصادية في افريقيا، وترسم صورة قاتمة إلى حد بعيد للحالة اليوم، ولآفاق المستقبل بالنسبة لمعظم البلدان الافريقية. ومن ناحية أخرى، توضح المذكرة احتمالات التنويع وإمكاناته. ونحن نعلم أن بلدانا افريقية عديدة تبذل جهودا كبيرة

لاصلاح اقتصاداتها، بالرغم مما تتكبده من تكاليف اجتماعية باهظة.

وتوافق بلدان الشمال الأوروبي على ما جاء في التقرير من أن المسؤولية عن التنويع تقع، أولا وقبل كل شيء، على عاتق السلطات الوطنية، وأن تعبئة الموارد الوطنية عنصر أساسي في عملية التنويع. غير أننا ندرك أن بلدانا كثيرة تحتاج إلى مساعدة خارجية لتكملة جهودها الوطنية. وهذه المساعدة يجري تقديمها اليوم من خلال القنوات الثنائية، والمؤسسات المتعددة الأطراف كالبنك الدولي، وصندوق النقد الدولي، ومصرف التنمية الافريقي، والصندوق المشترك. وبالإضافة إلى ذلك، تقدم المساعدة التقنية في ميدان التنويع من جانب عدد من البرامج والمنظمات الأخرى في إطار منظومة الأمم المتحدة. ولكن التقرير يذهب إلى القول بأن الموارد المخصصة لتدابير التنويع ليست كافية، وأنه توجد بالتالي حاجة إلى إنشاء مرفق جديد في إطار مصرف التنمية الافريقي تحقيقا لهذا الغرض.

إن بلدان الشمال الأوروبي تلتزم التزاما قويا بدعم البلدان الافريقية في عملية تنويع سلعها الأساسية. ولكننا نرى أن قضية التنويع تحتاج لأن ينظر إليها في إطار أوسع، وألا تعرف تعريفا ضيقا أكثر من اللازم. والتنويع الناجح يرتبط بسياسات التكيف الهيكلي، وسلامة الحكم، والبيئة المؤاتية للاستثمارات الخاصة، والبنى الأساسية الموجودة، والسياسات الخاصة بتنمية الموارد البشرية. لذلك، فإن بلدان الشمال الأوروبي كانت تفضل وجود نهج أكثر تكاملا في التقرير فيما يتعلق بتدابير التنويع.

وبعد أن بينت ما كنا نود توضيحه، أقول إن بلدان الشمال الأوروبي ستواصل، مع ذلك، دراسة التقرير، وتشترك، مع البلدان الأخرى، في مناقشة هذا الموضوع الهام.

إن البرنامج الجديد للتنمية في افريقيا في التسعينات يشكل تحديا لافريقيا، والمجتمع العالمي، ومنظومة الأمم المتحدة. وستضطلع بلدان الشمال الأوروبي بدورها في مواجهة هذا التحدي.

لقد أدليت ببياني هذا باسم بلدان الشمال الأوروبي. وقبل أن أترك هذه المنصة، اسمحوا لي بأن أدلي ببعض الملاحظات الموجزة والشخصية، بصفتي رئيسا للجنة التي تفاوضت بشأن البرنامج الجديد قبل عامين، لأحاول أن أقدم، على الأقل، ردا جزئيا على السؤال الذي سمعته يتردد اليوم على لسان المتكلمين هنا، ونصه كما يلي، بدرجة أو أخرى من التباين: ما الذي أدى إليه البرنامج الجديد؟ وما هي النتيجة التي حققها؟ إن هذا السؤال جيد وسديد، وهو ليس بالسؤال الذي يسهل الرد عليه. بيد أنه ربما يكون من المفيد لنا جميعا أن نحاول إدراك ما يمكن أن يفعله هذا البرنامج، وأيضا ما لا يمكن أن يفعله.

ينبغي أن نضع في اعتبارنا أن هذا البرنامج، أولا وقبل كل شيء، وثيقة سياسية. وهو ليس بالوثيقة المتسمة بالكمال، بقدر ما هو حل وسط تمت صياغته في جلسة استمرت ليلة كاملة في شهر ايلول/سبتمبر ١٩٩١؛ وهو ليس بلسما شافيا يمكنه حل كل مشاكل افريقيا. ومع ذلك، فإن البرنامج يتضمن بعض المبادئ والأهداف الهامة التي اعتمدت بتوافق الآراء في هذه الجمعية العامة، من جانب افريقيا والمجتمع العالمي.

ومن بين هذه المبادئ مبدأ تقاسم المسؤولية والشراكة الكاملة. وثمة مبدأ آخر هو توفير الدعم الكامل والملموس للجهود الافريقية. وعلاوة على ذلك، هناك مبدأ آخر يتمثل في تحقيق نمو سنوي قدره ٦ في المائة.

هذه أهداف ومبادئ لا يمكن تنفيذها كما لو كانت جزاءات يفرضها مجلس الأمن؛ ولكنها يمكن - وينبغي - أن تشكل نقاطا مرجعية والتزامات سياسية للعمل، سواء داخل منظومة الأمم المتحدة أو خارجها. وعلى هذا الأساس ينبغي أن تشكل مصدر الهام وزخم للاجراءات العملية، الثنائية والمتعددة الأطراف.

إذا استخدمت تلك المبادئ على هذا النحو، فإنني أرى أن البرنامج يمكن أن يحقق هدفا مفيدا جدا طوال التسعينات، عندما تعود إليه الأمم المتحدة، كما نعلم، عدة مرات. ولكن لابد أن نتذكر أن من واجبنا جميعا أن ننفذ تلك المبادئ التي اتفقنا عليها جميعا، وأن نبقي عليها.

السيد عبد الله (تونس) (ترجمة شفوية عن الفرنسية):

إن وفد تونس لديه عدد من الملاحظات على البند ٢٤ من جدول الأعمال "برنامج الأمم المتحدة الجديد للتنمية في افريقيا في التسعينات".

اسمحوا لي أولا أن أبدأ بالترحيب باهتمام المجتمع الدولي بالحالة الاقتصادية الصعبة التي تسود

في افريقيا منذ عدة عقود. لقد كان برنامج عمل الأمم المتحدة من أجل الانتعاش الاقتصادي والتنمية في افريقيا للفترة ١٩٨٦ - ١٩٩٠، تعبيرا عن التزام الأمم المتحدة بتنمية افريقيا. وكان ذلك الاتفاق بين الدول الافريقية والأمم المتحدة الأول من نوعه، وقد أضيف إليه الآن برنامج الأمم المتحدة الجديد للتنمية في افريقيا في التسعينات، الذي يعكس التزام الأمم المتحدة المتجدد بدعم جهود التنمية في افريقيا، ويمثل بالنسبة لجميع دولنا عملا مخلصا، وإشارة أمل تعزز قراراتنا، على الرغم من عدم اليقين في الحالة الدولية والصعوبات التي نواجهها في الوقت الراهن.

وفي هذا الصدد، ينبغي أن نذكر بأن الأزمة الاقتصادية والاجتماعية في افريقيا في الثمانينات، التي استمرت طيلة ذلك العقد، لم تنته بعد في معظم أنحاء القارة. وبالإضافة إلى الجفاف المستمر، فإن هذه الحالة لا يمكن إلا أن تؤدي إلى اضطرابات اجتماعية تقوض الاستقرار الهش لهذه البلدان التي أصبح عدد كبير منها في حالة ضعف شديد.

هذه العوامل الداخلية، التي تزعزع الاستقرار في حد ذاتها، ضاعفت منها الحالة الدولية بما تنطوي عليه من صعوبات جمة. إن تدهور معدلات التبادل التجاري والعبء الساحق لخدمة الدين وركود تدفقات الموارد الخارجية - بل حتى تلاشيها، ما هي إلا أكثر الصعوبات المشتركة التي تواجه البلدان الافريقية لفتا للنظر. وفي هذا السياق المعادي، اضطرت البلدان الافريقية الى اعتماد سياسات ترمي إلى عكس مسار هذا الاتجاه السلبي إلى إعادة ترتيب اقتصاداتها المنهكة.

ولتحقيق هذا الهدف، قامت جميع بلداننا الافريقية تقريبا بتنفيذ برامج التثبيت والتكيف الهيكلي التي تبناها صندوق النقد الدولي والبنك الدولي. إلا أن برامج الإصلاح والتكيف الهيكلي التي شرعت بلداننا في تنفيذها بشجاعة وبعد نظر، والتي كانت مقيدة من الناحية الاقتصادية ومكلفة من الناحية الاجتماعية، لم تحقق حتى الآن النتائج المرجوة.

أود، في هذا السياق، أن أشير إلى أحد تقريري الأمين العام بشأن هذا البند، الوثيقة A/48/336 و Corr.1، المعنونة "تعبئة موارد إضافية للانتعاش الاقتصادي والتنمية في افريقيا". إننا نقرأ في تلك الوثيقة أن أكثر من ٣٠ بلدا افريقيا يضطلع ببرامج نشطة للتكيف الهيكلي، وأن الفجوة بين البلدان المتقدمة النمو وأفريقيا تزداد اتساعا كل عام. والأسوأ من ذلك أن الفجوة بين افريقيا والمناطق النامية الأخرى تزداد اتساعا أيضا. وفي هذا الصدد، أود أن أذكر بأنه في عام ١٩٨٦ كان في افريقيا ٢١ بلدا من أقل البلدان نموا، وأن هذا العدد تزايد إلى ٣٢ في عام ١٩٩١.

ويستمر تقرير الأمين العام في تحليله، مبينا أن وصول افريقيا إلى التمويل الدولي أصبح محدودا إلى حد كبير، وأن القارة ستواجه في المستقبل منافسة متزايدة من حوالي ٢٠ بلدا في مناطق أخرى، وهي بلدان مؤهلة أيضا للحصول على هذا التمويل.

وعلى الرغم من ذلك، ففي الوقت الذي تجمع فيه الآراء على أن الإنسان ينبغي أن يكون الغاية والوسيلة في خدمة السلم والأمن والرقي والتنمية، فإن النمو الاقتصادي في افريقيا لم يساير حتى الآن النمو في عدد السكان: فلم يحدث أي تحسن في مستوى المعيشة بالنسبة لأشد المجموعات حرمانا. إن أعظم تحد يواجه افريقيا اليوم هو القضاء على الفقر واستئناف النمو - وهو أمر ضروري لضمان التنمية في بلدان القارة، وضمان رفاه شعوبها.

لذلك ترى تونس من الضرورة الملحة أن يتخذ المجتمع الدولي تدابير تكميلية بغية عكس مسار هذا الاتجاه، وجذب الأموال نحو القارة الافريقية، لتمكين بلداننا من العودة إلى طريق النمو، ولضمان الرفاة الذي تتوق إليه شعوبنا.

ولتحقيق هذا الهدف، نرى أن حل مشكلة الدين الافريقي يجب أن يكون حجر الزاوية في أي جهد يبذل لمساعدة بلداننا على الخروج من دائرة التبعية، ولتمكين قارتنا من الاضطلاع بدورها الصحيح على المسرح الدولي، سواء على الصعيد السياسي أو في ميادين النشاط التجاري والاقتصادي.

وبلدي، الذي أيد باستمرار هذا النهج، على أعلى مستوى، خلال العقد الماضي، يرحب اليوم أيضا بالمبادئ التوجيهية وبرنامج العمل اللذين أعدتهما الأمم المتحدة في إطار برنامج الأمم المتحدة الجديد للتنمية في افريقيا في التسعينات، وبخاصة فيما يتعلق بمشكلة الدين الشائكة.

وفي هذا الصدد، أود أن أشير مرة أخرى الى تقرير الأمين العام بشأن هذا الموضوع، الذي جاء فيه ما يلي:

"هناك الآن اتفاق عام فيما بين البلدان الافريقية، والمجتمع الدولي، والمنظمات الدولية، على أنه لا يمكن فصل قضية الديون الافريقية عن الموارد المالية اللازمة للإنعاش الاقتصادي والتنمية في القارة".(A/48/336، الفقرة ٥٦)

وتستطرد نفس الوثيقة قائلة:

"... فإن الوقت موات لاتخاذ مبادرة جديدة بشأن ديون افريقيا". (المرجع نفسه)

والاستراتيجية المعتمدة على هذا النحو تستجيب لشواغلنا، لأنها تشمل كل فئات الدين الخارجي - الثنائي والمتعدد الأطراف والتجاري.

وهناك مشكلة أخرى يود وفدي أن يتطرق إليها هنا، تتعلق بمسؤولية افريقيا والتزامها بتنفيذ برنامج الأمم المتحدة الجديد للتنمية في افريقيا. وفي هذا الصدد، اسمحوا لي أن أشير، على وجه خاص، لنتائج مؤتمر طوكيو الدولي الأخير بشأن التنمية الافريقية، المعقود في يومي ٥ و ٦ تشرين الأول/اكتوبر من هذا العام. وهذا الحدث الهام الذي شارك فيه بلدي، أتاح للمشتركين من افريقيا الفرصة ليعيدوا التأكيد رسميا على المسؤولية الأولى التي تتحملها حكومات قارتنا وشعوبها عن تنمية كل من بلداننا.

وهكذا جدد إعلان طوكيو المعني بالتنمية الافريقية، المعنون "صوب القرن ٢١" التزام الدول الافريقية بمتابعة وتنفيذ سياسات التحويل الهيكلي لاقتصاداتها، وزيادة ترسيخ جذور الديمقراطية في مجتمعاتها، وتحسين إدارة مواردها المحلية.

عاد الرئيس الى مقعد الرئاسة.

وأتاح مؤتمر طوكيو أيضا الفرصة للشركاء من البلدان المتقدمة النمو لتأكيد التزامهم بدعم الجهود التي تبذلها افريقيا في عمليتها الانمائية. وحيث إن تنويع الاقتصادات الافريقية يعد إحدى الأولويات المؤكد عليها في البرنامج الجديد لمساعدة القارة على التخلص من اعتمادها على الصادرات من السلع الأساسية، يأمل وفد تونس أن يتخذ التأييد المعلن لشركائنا من البلدان المتقدمة النمو شكلا ملموسا من خلال إسهامهم في إنشاء صندوق التنويع لافريقيا.

وختاما، يود وفد تونس أن يتطرق الى موضوع التعاون فيما بين بلدان الجنوب، الذي يعد أحد النقاط التي أكدت افريقيا عليها في التزامها بالبرنامج الجديد. وفي هذا الشأن، يسعدني أن أذكر بأن تونس كان لها شرف وامتياز تنظيم أول معرض تجاري عربي - افريقي، في الشهر الماضي، بالتعاون مع منظمة الوحدة الافريقية وجامعة الدول العربية، هذا المعرض، الذي يعد خطوة ملموسة صوب التعاون بين المجتمعين العربي والافريقي اللذين ننتمي إليهما معا، أقيم في تونس خلال الفترة من ٢٢ الى ٢٩ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٩٣.

ومن محاسن الصدف أن هذا النموذج الهام للتعاون فيما بين بلدان الجنوب، تزامن مع اجتماع المؤتمر الثاني عشر لوزراء التجارة الافارقة، الذي عقد في تونس، العاصمة في ٢٣ و ٢٤ تشرين الأول/اكتوبر. وهذان الحدثان مكنا، بالتالي، المسؤولين الاقتصاديين وصانعي القرارات من المقارنة بين خبراتهم، ومن التأكيد على التوطيد اللازم لتبادل الخبرات فيما بين بلدان الجنوب على المستويين الاقليمي والأقاليمي. والوثائق والقرارات التي اعتمدها الوزراء الأفارقة في ختام اجتماعهم، أعادت التأكيد على هذا النهج الأساسي.

والنهج الذي اعتمده وزراء التجارة الأفارقة في هذا الشأن، يتفق والتوصيات الخاصة بالنظام الجديد المتعلق بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب. ونأمل أن يتسنى قريبا دخول المعاهدة الخاصة بإنشاء المجموعة الاقتصادية الافريقية، والتي تم التوقيع عليها في أبوجا في حزيران/يونيه ١٩٩١، حيز النفاذ من خلال اتخاذ إجراءات محددة.

وفيما يتعلق بمنطقتنا دون الاقليمية، المغرب العربي، لا يسع وفد بلدي إلا أن يعرب عن ارتياحه للإنجازات التي حققتها الدول الأعضاء الخمس في اتحاد المغرب العربي على طريق التكامل. والمعاهدات والاتفاقات العديدة السارية اليوم، تشهد على دينامية واعدة ستؤدي الى الاعتراف باتحاد المغرب العربي كشريك إقليمي في قارتنا، وفي السياق العربي وسياق البحر الأبيض المتوسط.

السيد أكرم (باكستان) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): في مؤتمر طوكيو الدولي بشأن التنمية الافريقية، المعقود مؤخرا، أشار المدير الإداري لصندوق النقد الدولي، في وصفه لأفقر الفقراء الى:

"وجه الأم الشابة التي تهرب مع طفلها من الحرب والجوع والحرمان في مكان ما في افريقيا".

وهذا الوجه يظهر على غلاف كل مجلة وعلى كل شاشة تليفزيون، ويثير التعاطف الشديد. وللأسف، مازال علينا أن نترجم هذا التعاطف الى عمل دولي متضافر لتجنب المعاناة الانسانية المتزايدة والاضطرابات الاجتماعية المتصاعدة في افريقيا.

ففي افريقيا، لم يحقق الناتج المحلي الاجمالي في العام الماضي إلا نموا قدره ١,٥ في المائة. وهو نصف معدل نمو السكان في القارة. وفيما يتعلق بأغلبية الشعوب الافريقية، انخفض الناتج المحلي الاجمالي بنسبة ١,١ في المائة.

وكل المؤشرات الاقتصادية الرئيسية الأخرى، على نفس هذه الدرجة من الكآبة. فمعدلات الادخار في البلدان الافريقية في تناقص مستمر، وأقل هذه البلدان نموا تعتمد اعتمادا شديدا على الموارد المالية الخارجية. وفي نفس الوقت، فإن تدفقات المساعدة الانمائية الرسمية لافريقيا جنوب الصحراء تدنت بنسبة ٢٢ في المائة في ١٩٩٢. والتدفقات الخاصة تتركز فقط على عدد قليل من البلدان الافريقية. وقد تم بالفعل تخطي افريقيا في التنافس على الاستثمارات المباشرة الأجنبية.

وعبء الدين مازال مرهقا في معظم البلدان الافريقية، رغم إلغاء بعض المانحين جزءا من الدين الرسمي. ومن الضرورة الأساسية بذل المزيد من الجهود من أجل التخفيف من حدة الدين الرسمي، على الصعيدين الثنائي والمتعدد الأطراف.

وركدت أيضا حصيلة صادرات افريقيا. وكان هناك انخفاض مستمر في معدلات التبادل التجاري للبلدان الافريقية الـ ٢٥ جنوب الصحراء الكبرى. ويقدر أنها عانت بين عامي ١٩٩٠ و ١٩٩٢ من خسارة تجارية بلغت ١٦,٥ بليون دولار نتيجة لهذا التدهور في معدلات التبادل التجاري. وتزيد الحمائية من حدة هذه الانتكاسة التي تسبب فيها ركود أسعار السلع الأساسية. ويذكر الأمين العام في تقريره ما يلي:

"وقد قدر أن البلدان الافريقية تخسر نحو ١٠٠ بليون دولار سنويا من حصائل الصادرات نتيجة للحواجز السوقية في البلدان المتقدمة النمو، أو ما يبلغ تقريبا ضعف المساعدة الإنمائية الرسمية التي تقدمها البلدان المتقدمة النمو. ونتيجة لذلك فإن دافعي الضرائب في البلدان المتقدمة النمو لا يتحملون فقط المساعدة الاقتصادية وإنما أيضا الزيادة في أسعار الواردات الراجعة الى الحواجز التجارية، في حين تخسر البلدان النامية في التجارة أكثر مما تكسبه من المساعدة. وإذا ما قورن صافي الزيادات في المساعدة الإنمائية الرسمية المقدمة الى البلدان الافريقية جنوب الصحراء الكبرى بالخسائر الفادحة في معدلات التبادل التجاري التي تتكبدها، فلن يتجاوز متوسط هذه الزيادات الصافية ٢,٥ بليون دولار ... بين عامي ١٩٨٠ و ١٩٩٠. وهذا وجه من أوجه عدم الاتساق في السياسات المتبعة إزاء العالم النامي". (A/48/336، الفقرة ١٦)

وقد هبط نصيب افريقيا من التجارة الى أقل من ٢ في المائة من التجارة العالمية منذ عام ١٩٨٥. والترتيبات الخاصة التي وضعت بموجب اتفاقية لومي لكثير من البلدان الافريقية وغيرها من البلدان ذات الدخل المنخفض ثبت حتى الآن عدم كفايتها للوفاء بأهداف تلك البلدان في التنوع الاقتصادي والتصنيع وتوسيع نطاق الصادرات.

ومن الواضح أن افريقيا يجري تهميشها بطريقة متزايدة في الاقتصاد العالمي. وقد اعترف البرنامج الجديد للتنمية في افريقيا بأن التغيير الايجابي والانتعاش في الأزمة الاقتصادية الافريقية يتطلبان الدعم الوطني والدولي على السواء. ولئن كنا نؤكد على أن مسؤولية التنمية في افريقيا تقع، في المقام الأول، على عاتق الافارقة، فإن المجتمع العالمي التزم بتقديم الدعم الكامل والملموس للجهود الافريقية. ومن الواضح أن الدول الافريقية لا يمكن أن تنجح في التصدي للتحديات التي تواجهها إلا إذا حصلت على المساعدات المالية الأجنبية، وبذلت الجهود الدولية المعززة لتهيئة مناخ اقتصادي عالمي مؤات للجهود الإنمائية الافريقية. وقد نص البرنامج الجديد على الأهداف ذات الأولوية للبلدان الافريقية، وهي التحول المعجل، والتكامل، وتنويع ونمو اقتصاداتها بهدف إدماجها في الاقتصاد العالمي، وخفض سرعة تأثرها بالصدمات الخارجية، وزيادة ديناميتها وتعزيز اعتمادها على النفس.

ويتضح التزام افريقيا بالبرنامج الجديد في تدابير الاصلاح التي اتخذت في مجالات الادارة

الاقتصادية، وأسعار الصرف، والمشاريع التجارية العامة، والتخطيط السكاني، والقطاع الزراعي، على الرغم من التكلفة السياسية والاجتماعية والاقتصادية الباهظة التي تنطوي عليها هذه التدابير في كثير من الأحيان. وقد تحمل سكان افريقيا تلك التضحيات ببسالة وكرامة. وهم يتوقعون، وعن حق، أن يزول الآن إفقارهم الشخصي، وأن يؤدي التعاون الاقتصادي الدولي الحقيقي الى بعث الحيوية والانتعاش الوطنيين.

وقد أظهرت افريقيا جدية تامة في الوفاء بحصتها بموجب البرنامج الجديد. ولا تزال معظم البلدان الافريقية تنفذ سياسات إصلاحية وتكيفات هيكلية تهدف الى تحسين أدائها الاقتصادي وتمهيد الطريق الى النمو والتنمية المستداميين. وعلى الرغم من الجهود الصادقة التي تبذلها معظم البلدان الافريقية لتنفيذ التكيفات الهيكلية في سياساتها الاقتصادية الوطنية، فإنها لم تسلم من الأثر المناوئ للبيئة الاقتصادية الخارجية والظروف المناخية القاسية والحرب الأهلية والصراع.

إن قيود الموارد المحلية والخارجية تترتب عليها آثارا سلبية بالنسبة للانتاجية الافريقية، تفوق الأثر الايجابي لإصلاحات السياسة العامة. ومن جانب آخر، لم يكن المجتمع الدولي مستعدا - كما كان متوقعا منه - للوفاء بنصيبه من الاتفاق. إن المبادرة التي اتخذت في عام ١٩٩١ لمعالجة الأزمة الافريقية تضيع منا بسرعة. ومن المقلق للغاية أنه يقدر أن يضاف ٨٥ مليون نسمة الى عدد من يعيشون في فقر مدقع في افريقيا.

هل يمكن للمجتمع الدولي أن يقف متفرجا في صمت بينما يستمر الجوع والحرمان والألم والبؤس في ملازمة شعوب أبية تتعرض لكل هذه الاهانات لأخطاء لم ترتكبها؟ وكم دولة نحن مستعدون لمشاهدتها وهي تفشل، قبل أن نعبئ الإرادة السياسية الجماعية للتغلب على مشاكل الكساد الاقتصادي والتمزق الاجتماعي التي تكمن في لب الأزمات المتعددة التي نواجهها في قارة افريقيا العظيمة؟

وكما قال المدير الاداري لصندوق النقد الدولي في مؤتمر طوكيو الدولي:

"يجب على المجتمع الدولي أن يفي بالتزاماته بطرق ثلاثة: إتاحة وصول الصادرات الافريقية الى الأسواق؛ وتقديم المساعدات التقنية؛ وتوفير المساعدات المالية".

إن الوصفات واضحة، وما نحتاج إليه هو قيام المجتمع العالمي بالعمل.

إن باكستان بلد نام. ونحن أنفسنا نواجه تحديات عديدة. وقد نجحنا في كفالة معدل نمو اقتصادي مشجع الى حد ما، على الرغم من هذه التحديات. وأحد مبادئ علاقاتنا الخارجية هو تعزيز التعاون والتضامن مع البلدان النامية الأخرى. ومن هذا المنطلق، أنشأت باكستان برنامج افريقيا لتعزيز التعاون مع دول تلك القارة العظيمة. ويجري السعي لتحقيق هذا التعاون بطرق متنوعة. فهناك مئات من الشباب الأفارقة يتدربون كل عام في مختلف المجالات في باكستان. ويشارك مئات من الأطباء والمهندسين وغيرهم من المهنيين الباكستانيين في عملية التنمية في افريقيا. وإمكانيات التعاون التقني في إطار هذا البرنامج مفتوحة أمام كل أخوتنا الافارقة. ونحن نتطلع الى التوسع في هذا البرنامج ليستجيب، ولو بشكل متواضع، للتحديات والاحتياجات في افريقيا، وهي قارة نثق بأنها ستنجح في معركة التنمية الاقتصادية والاجتماعية بسبب شجاعة وتضحيات شعوبها، بالاضافة الى تضامن المجتمع العالمي - على ما نأمل.

السيد موثورا (**كينيا**) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): اعتمدت الجمعية العامة في دورتها السادسة والأربعين، في قرارها ١٥١/٤٦، البرنامج الجديد للتنمية في افريقيا في التسعينات، ليكون بمثابة حافز يوفر زخما سياسيا وقوة للأنشطة الأخرى داخل افريقيا وخارجها، لتعبئة الدعم الدولي لصالح القارة. ويعترف البرنامج الجديد بالطاقات الهائلة لافريقيا في كل من الموارد المادية والبشرية اللازمة للنمو والتنمية المستدامة. ويعترف أيضا بأن المسؤولية الرئيسية عن تنفيذه تقع على عاتق الحكومات الافريقية ذاتها. إلا أن هذه الجهود يجب أن يستكملها المجتمع الدولي، عن طريق المساعدات المتعددة الأطراف والثنائية.

إن مسؤولية افريقيا عن تنفيذ برامج البرنامج الجديد، والتزامها بهذا التنفيذ يشملان طائفة عريضة من المجالات، تتضمن التعاون والتكامل الاقتصاديين الاقليميين؛ وتكثيف عملية التحول الى الديمقراطية؛ وتهيئة مناخ يشجع على جذب الاستثمارات الأجنبية؛ واعتماد التنمية المرتكزة على الشعوب؛ وحماية البيئة؛

وانتهاج استراتيجيات تهدف الى تحقيق الأمن الغذائي؛ واستئصال الفقر والمرض والأمية من القارة.

ومن ناحية أخرى، التزم المجتمع الدولي بمساعدة افريقيا على حل مشكلة الدين؛ وتوفير التدفقات الكافية من الموارد من أجل التنمية والاستثمارات؛ وتنويع السلع الأساسية؛ وإزالة الحواجز التجارية لصالح صادرات افريقيا؛ ودعم التكامل الاقتصادي الاقليمي. وللأمم المتحدة دور مركزي عليها أن تضطلع به في تنسيق تنفيذ برامج البرنامج الجديد، ولا سيما تلك البرامج التي تتصل بعقد الأمم المتحدة الثاني للنقل والاتصالات في افريقيا، وعقد التنمية الصناعية الثاني لافريقيا.

إن الأزمة التي بدأت في افريقيا في الثمانينات استمرت خلال التسعينات، ولا تزال احتمالات الانتعاش الاقتصادي بعيدة، على الرغم من المؤشرات السائدة على حدوث نمو متواضع في الاقتصاد العالمي. والبلدان الافريقية تعاني من عبء الديون المتزايد، وسرعة النمو السكاني، وتكرار الجفاف، وزحف التصحر، وتدهور البيئة، والإفراط في الاعتماد على عدد قليل من السلع الأساسية من أجل حصائل التصدير، وتدهور معدلات التبادل التجاري، والآثار السلبية لبرامج التكيف الهيكلي.

إن انخفاض أداء اقتصادات البلدان الافريقية موثقا جيدا في مختلف سجلات الأمم المتحدة. وعلى سبيل المثال، نمت الزراعة، وهي عماد الاقتصادات الافريقية، بنسبة لا تزيد في المتوسط على ٢,٣ في المائة سنويا، في العقود الثلاثة الأخيرة، وهو معدل يقل عن معدل نمو السكان. وفي الوقت ذاته، ظلت أسعار صادرات السلع الأساسية تتأرجح منذ عام ١٩٨٠. وبحلول العام الماضي هبطت أسعار التصدير الحقيقية: للبن والكاكاو بنسبة ٦٩ في المائة، وزيت النخيل بنسبة ٤٩ في المائة، والسيزال والقطن بنسبة ٤٧ في المائة، عن مستواها في بداية الثمانينات.

وفي نفس الوقت، كانت الزيادة في تدفقات الموارد الى افريقيا هامشية، إذ تشير أرقام البنك الدولي، بالنسبة لـ ٤٩ بلدا افريقيا مدينا، أنها ازدادت من ١٥,٨ بليون دولار في عام ١٩٨٥ الى ١٨,٤ دولار في عام ١٩٩٢. ووفقا لنفس المصدر، انخفض إجمالي صافي التحويلات المالية الطويلة الأجل الى افريقيا من ٧,٢ بليون دولار في عام ١٩٨٥ الى ٥,٣ بليون دولار في عام ١٩٩٢.

وتواصل البلدان الافريقية بذل كل ما في وسعها للوفاء بالتزاماتها كما وردت في برنامج الأمم المتحدة الجديد للتنمية في افريقيا في التسعينات. وقد بذلت في السنوات الأخيرة جهودا جبارة للحفاظ على زخم التنمية، على الرغم من انخفاض تدفقات الموارد الخارجية. كما أنها هيأت المناخ السياسي والاقتصادي اللازم لاجتذاب الاستثمارات الأجنبية ولتنويع اقتصاداتها، بغية توسيع قاعدة صادراتها. ومع ذلك، فإن الاتجاه الأخير الذي يجري فيه تحويل موارد الاستثمار الى مناطق أخرى من العالم، يثير القلق لدى البلدان الافريقية، لأن ذلك على الأرجح، سيؤدي الى تهميش القارة واستنفاد رؤوس أموال الاستثمار المباشر.

وفيما يتعلق بالاستثمارات، تؤيد كينيا إنشاء الصندوق المقترح لتنويع السلع الأساسية الافريقية. ويبين هذا الاقتراح، كما هو وارد في الوثيقة A/46/335، أنه ينبغي إيلاء الصندوق المقترح أولوية عالية. وترى كينيا أنه ينبغي، لدى معالجة قضية تنويع السلع الأساسية، مراعاة الحاجة الى النهوض بالتنويع الأفقي والرأسي، لضمان إعطاء المنتجات قيمة مضافة أكبر، من خلال تجهيزها وتسويقها وتوزيعها ونقلها. ويتطلب هذا النهج استثمارات كبيرة ونقل التكنولوجيا اللازمة للبلدان الأفريقية لتحقيق هذا الهدف.

وتقوم البلدان الافريقية بتنفيذ برامج بعيدة المدى للتكيف الهيكلي، من أجل تحقيق تنمية مستدامة. وعلى المدى القريب، يمكن أن يكون لهذه البرامج آثار اجتماعية واقتصادية سلبية عميقة فيما يتعلق بالانتاج والعمالة والصحة والتعليم والإسكان، من بين أشياء أخرى كثيرة. فالبلدان الافريقية القائمة على تنفيذ الاصلاحات الاقتصادية تجد نفسها بازدياد غير قادرة على توفير الرعاية الصحية الكافية، أو تجهيز مدارسها بالمعدات، أو توفير شبكة الأمان الاجتماعي للفقراء. ويزيد من تفاقم هذا الوضع عبء الديون، وهبوط أسعار السلع الأساسية، وتضاؤل المساعدة الخارجية، وتدهور معدلات التبادل التجاري، ومشاكل ميزان المدفوعات، والجفاف المتكرر الذي يؤدي الى نقص الأغذية، وتدفق اللاجئين بسبب بعض الصراعات في القارة الافريقية.

وأقامت البلدان الافريقية ترتيبات للتعاون على المستويين دون الاقليمي والاقليمي، ترمي الى تحقيق الاعتماد على الذات والتكامل في القارة، واستكمال التعاون بين الشمال والجنوب. وتشمل هذه الترتيبات منطقة التجارة التفضيلية لدول شرق افريقيا والجنوب الافريقي، والجماعة الاقتصادية لدول غربي افريقيا،

واتحاد المغرب العربي، والجماعة الإنمائية للجنوب الافريقي. وقد بدأت هذه الترتيبات تعود فعلا بفوائد اقتصادية ملموسة على بلدانها الأعضاء، وستؤدي في النهاية الى إقامة الجماعة الاقتصادية الافريقية. وتتطلب هذه الترتيبات الدعم المستمر من جانب المجتمع الدولي، كيما تسهم في تحقيق التكامل والتنمية الاقليمية على أساس مستدام.

وقد حدثت تطورات جديدة في إطار الأمم المتحدة منذ اعتماد برنامج الأمم المتحدة الجديد للتنمية في افريقيا في التسعينات. ففي العام الماضي، اعتمد المجتمع الدولي جدول أعمال القرن ٢١ في ريو دي جانيرو، الذي ينص، في جملة أمور، على إدماج البيئة في عملية التنمية. وافريقيا معرضة للمشاكل البيئية، مثل التصحر والجفاف وتآكل التربة وإزالة الغابات. وتحقيقا لهذه الغاية، ينبغي للبلدان الافريقية أن تستفيد من الموارد الاضافية ونقل التكنولوجيا السليمة بيئيا من أجل تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١. وتتطلع البلدان الافريقية أيضا الى النجاح في وضع اتفاقية دولية لمكافحة التصحر في البلدان التي تعاني من الجفاف الشديد أو التصحر أو من كليهما معا، وبخاصة في افريقيا، بحلول حزيران/يونيه من العام القادم.

وفي الختام، تعتقد كينيا أن الإرادة السياسية التي أدت الى اعتماد البرنامج الجديد للتنمية في افريقيا في التسعينات يجب تدعيمها بالوسائل اللازمة. والأمم المتحدة أنسب من يقوم بتنسيق تنفيذ المشاريع المختلفة للبرنامج. وفي هذا الصدد، ينبغي أن تكون الوكالات المتخصصة التابعة للأمم المتحدة وبرامجها مجهزة تجهيزا كافيا بالموارد المالية والموظفين، لدعم البرامج والمشاريع في المجالات والقطاعات التي تعمل فيها.

السيد جيرفيه (كوت ديفوار) (ترجمة شفوية عن الفرنسية):

إن برنامج الأمم المتحدة الجديد للتنمية في افريقيا في التسعينات ينص، في آلية متابعته، على أن تجري الجمعية العامة هذه السنة استعراضا أوليا للتقدم المحرز في تنفيذ هذا البرنامج، الذي جاء في أعقاب برنامج عمل الأمم المتحدة من أجل الانتعاش الاقتصادي والتنمية في افريقيا، ويود وفد بلادي أن ينتهز الفرصة التي تتيحها مناقشة هذا البند من جدول الأعمال، ليدلي ببعض الملاحظات حول الوضع الاقتصادي الصعب في افريقيا.

إن وكيل الأمين العام لادارة التنمية الاقتصادية والاجتماعية، السيد جي تشاوزو، في استعراضه الموجز لسجل برنامج عمل الأمم المتحدة من أجل الانتعاش الاقتصادي والتنمية في افريقيا، قال لدى تقديمه هذا الاتفاق الجديد:

> "منذ عام ١٩٨٦، تعالج الجمعية العامة، في كل عام، مختلف جوانب تنفيذ برنامج عمل الأمم المتحدة من أجل الانتعاش الاقتصادي والتنمية في افريقيا، وقد أعربت مرارا عن قلقها إزاء معدل التقدم البطيء. وللأسف، أصبح من الواضح في نهاية عام ١٩٩٠ أن الأزمة الاقتصادية في افريقيا قد تفاقمت، وأن على المجتمع الدولي أن يبذل المزيد من الجهود. وينبغي أن نلاحظ في هذا الصدد أن البلدان الافريقية اضطلعت خلال الفترة ١٩٨٦-١٩٩٠ بإصلاحات سياسية واقتصادية بعيدة المدى ستساعد المجتمع الدولي في تقديم دعمه للقارة والوفاء بالتزاماته تجاهها".

وبناء على ذلك بوسعنا أن نقول إن الحالة الاقتصادية في افريقيا تدهورت بإطراد على مدى العقد الأخير. والحقيقة المثيرة للأسى اليوم هي أن ٣٢ بلدا من مجموع البلدان الـ ٤٧ التي تعتبر أقل البلدان نموا موجودة في افريقيا. ومن بين البلدان الـ ١٧٣ المصنفة في آخر تقرير لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي بشأن التنمية البشرية، فإن ٤١ بلدا من البلدان الافريقية الـ ٥٣ المسجلة على القائمة، واردة ضمن البلدان الـ ٥٠ الأخيرة في التصنيف.

إن الدين الخارجي للبلدان الافريقية يعد اليوم، تناسبيا، أعلى دين في العالم؛ وتمثل خدمة الديون ما يبلغ متوسطه ٣٢ في المائة من حصائل التصدير؛ واقتصاداتها هي أقل الاقتصادات تنوعا؛ وتدهور معدلات التبادل التجاري، المرتبطة أساسا بأسعار السلع الأساسية المنخفضة انخفاضا غير طبيعي، لا يزال يقوض محاولات التكيف الهيكلي لكل البلدان الافريقية تقريبا، وهي محاولات تترتب عليها عواقب اجتماعية وسياسية شديدة الوطأة على بلدان تعاقب بالفعل من جراء ظروف لم يسبق لها مثيل في تاريخها.

وفي المجال الاجتماعي بصفة خاصة، تعد زيادة البطالة، بل أجرؤ أن أقول ، انتشارها العام، أعظم خطر على السلم والتماسك الاجتماعي. وقد أدت مطالب الادارة التي لا تعير التفاتا في أغلب الأحيان للبعد

الانساني، والتباطؤ في خلق فرص العمل، الى تدهور ملحوظ في الظروف المعيشية العامة للشعوب المعنية، والى زيادة افقارها. وهذه الحالة تؤثر تأثيرا سلبيا على التعليم والصحة والحماية الاجتماعية للمرأة والطفل، وتهدد فرص العودة الى النمو الاقتصادي الذي هو، في نفس الوقت، هدف التكيف الهيكلي.

وعلى الصعيد السياسي يبدو أن هدف التحول الى الديمقراطية بعيد المنال، لأن الظروف الاقتصادية والاجتماعية لا تتحسن، ناهيك عن المساعي الرامية الى حماية بيئة العالم والجهد الرامي الى تشجيع احترام حقوق الانسان، في سياق يهيمن عليه الفقر والتقلبات المناخية وأوجه عدم اليقين السياسي التي يولدها هذا الفقر.

واذا كنا نأخذ اليوم بالرأي القائل بأن حقوق الانسان تتضمن الحق في التنمية، فلماذا لا نفكر في الحق في الغذاء، والحق في ظروف معيشية أفضل، باعتبارهما من حقوق الانسان الأساسية؟ من المستصوب، بعد المؤتمر العالمي لحقوق الانسان الذي عقد في فيينا في حزيران/يونيه من هذا العام، أن يحول المجتمع الدولي انتباهه الى هذه الجوانب من التنمية، وأن يدمجها ضمن مبادئ برنامج الأمم المتحدة الجديد للتنمية في افريقيا في التسعينات.

وبالاضافة الى البرامج الوطنية، فمن الصحيح أن البرنامج الجديد للتنمية في افريقيا يوفر إطارا ملائما أنشىء بالاتفاق مع المجتمع الدولي، يستهدف استدامة تنمية افريقيا. ومما يبعث على القلق أنه بعد انقضاء عاميـــن على اعتماد البرنامج، لم يحرز تقدم يذكر في مجال تنفيذه. ونرى أننا نحتاج الى البحث عن الأسباب الكامنة وراء هذا، واتخاذ التدابير الكفيلة بجعل البرنامج الجديد فعالا، بينما لا يزال هناك متسع من الوقت، لأنه لا ينبغي أن يبقى حبرا على ورق كما حصل لسلفه.

إن بلداننا تدرك إدراكا تاما أهمية التنمية الاقتصادية والاجتماعية. وهي تدرك أيضا ضرورة بذل جهودها الذاتية لاستعادة النمو. وإذ تضع هذا في اعتبارها، وببذل تضحيات جسيمة، فقد قبلت بمبادئ سياسة التكيف الهيكلي. ولكنها، بغية تحقيق أهدافها، تدرك الحاجة الى المساعدة من جانب شركاء افريقيا الذين يستحيل بدونهم تفادي التهميش.

وفي هذا السياق، قد يكون من الملائم، لكي نتمكن من القيام باستعراض موضوعي في منتصف الفترة أو في نهاية البرنامج، أن نفكر في عقد اجتماع لتقييم التزامات البلدان المتقدمة النمو، وما اذا كانت في هذه المرة تعبر عن استعدادها لمساعدة افريقيا بطريقة ملموسة وبالتزامات سياسية محددة. إن تقديم المساعدة من أجل تنمية افريقيا لا يمكن بعد الآن أن يقتصر على مجرد إعداد نصوص لمشاريع، مهما بلغت جودة صياغتها. ويبدو لنا من الضروري بالمثل أن تجسد الميزانية البرنامجية للأمم المتحدة، بأسلوب مناسب، مقترحات الاتفاق الجديد. كما ينبغي لكل هيئة من هيئات الأمم المتحدة المنخرطة في التعاون من أجل تنمية افريقيا أن تحضر بدورها جدولا واضحا لالتزاماتها تجاه البرنامج، لكي ينظر فيه المجلس الاقتصادي والاجتماعي، وبذلك تلقي الضوء على الموارد الاضافية التي تعبر عن واقع الاحتياجات والأولويات المحددة في البرنامج.

ويود وفدي في هذا المقام أن يشكر الأمانة ومختلف المؤسسات التي شاركت في إعداد التقارير المعروضة علينا لننظر فيها.

إن الوثيقة A/48/334، ترسم صورة واضحة للسياق الاقتصادي الدولي، وتوضح مرة أخرى الأولويات المعنية، بينما تقيم الامكانيات من أجل المساعدة الدولية.

وفي هذا الصدد، يجدر التذكير بمدى ضرورة توفير المساعدة الانمائية الرسمية والامدادات المالية بشروط مؤاتية، للبلدان الافريقية التي أصابتها الأزمة الاقتصادية في الصميم. وبالرغم من الصعوبات التي تواجهها البلدان المتقدمة النمو، فمن المستصوب أن تزيد من الموارد المقدمة الى البلدان الافريقية من أجل تنميتها. إن افريقيا تعرف أن حالة الفقر الراهنة التي تجد نفسها فيها ليست مقدرة عليها. وسوف تسترد عافيتها في يوم من الأيام، وستكافئ على النحو اللائق الذين تمكنوا من مساعدتها ومازالوا ثابتين على اهتمامهم بها.

وفي هذا الصدد، نرحب بالمبادرات المتخذة لتشجيع البرنامج الجديد للتنمية في افريقيا. ونحن ممتنون للأمين العام لتشكيله فريقا من الشخصيات الرفيعة المستوى بشأن التنمية الافريقية، وتعيينه منسقا خاصا لافريقيا ولأقل البلدان نموا. ونأمل أن يكون عملهما الشاق والتزامهما بجعل الاتفاق الجديد واقعا، بمثابة فرصة للقيام بعمل ملموس يفيد افريقيا.

وفي نفس السياق، نشعر بالامتنان للحكومة اليابانية على مبادرتها، قبل بضعة أسابيع، بعقد مؤتمر طوكيو بشأن التنمية الافريقية. وإعلان طوكيو هو التزام آخر يشهد على الرعاية والاهتمام اللذين تحتاجهما افريقيا اليوم أمس الحاجة.

وفيما يتعلق بالوثيقة A/48/335 بشأن الحاجة الى إنشاء صندوق لتنويع السلع الأساسية الافريقية وجدوى إنشائه، أود أن أبرز هيبة وأهمية الوكالات التي شاركت في إعداده مع منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة (الفاو)، ألا وهي: مصرف التنمية الافريقي، والمرفق الافريقي لوضع المشاريع الانمائية ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، وبرنامج الأمم المتحدة الانمائي، واللجنة الاقتصادية لافريقيا، والبنك الدولي، والصندوق الدولي للتنمية الزراعية، ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية، والعديد من الوكالات الأخرى. وبالرغم من المستوى المتواضع لصندوق التنويع هذا - وهو ٧٠ مليون دولار فقط لافريقيا كلها - فإننا نود، مع ذلك، أن نشكرها، ونأمل أن يكون هذا مجرد خطوة أولى.

وختاما، يود وفدي أن يؤكد من جديد أنه يجب على المجتمع الدولي أن يرفض فكرة تهميش أي جزء من عالمنا. ولم يسبق أن حظينا بمثل هذه الفرصة الطيبة للتدليل على التضامن، ويجب علينا أن نغتنمها الآن بتقديم التزامات محددة. إن العقود الثلاثة الأخيرة علمتنا بوضوح الكثير عن محنة افريقيا، ومن ثم نأمل أن يكون الوقت قد حان للقيام بعمل مثمر.

السيد إيزاكوف (الاتحاد الروسي) (ترجمة شفوية عن الروسية):

يتعاطف الاتحاد الروسي مع البلدان الافريقية التي تواجه الآن مشاكل معقدة، وهو مستعد للمساعدة في حلها، سواء على أساس ثنائي أو في سياق الجهود الدولية العريضة. وتنفيذ برنامج الأمم المتحدة الجديد للتنمية في افريقيا في التسعينات يكتسي أهمية خاصة في هذا المقام.

وأجد لزاما علي أن أقول بصراحة أن قدرة روسيا، في الوقت الراهن، على تقديم المساعدة محدودة، بسبب المشاكل التي يواجهها البلد خلال فترة الانتقال. ومع ذلك، لا نشك في أن الحل الناجح لهذه المشاكل، سيفتح إمكانيات جديدة أساسا لتعاون مفيد على نحو متبادل مع جميع البلدان - بما فيها، بالطبع، البلدان الافريقية، بالإضافة إلى عودة روسيا في القريب العاجل إلى صفوف البلدان المانحة.

لقد بينت التجربة العالمية على نحو مقنع أنه حيث توجد الظروف الطبيعية للتجارة، والاستثمار، والتعاون، ويجري تنفيذ سائر أشكال الروابط الاقتصادية المفيدة للجميع، فإن التنمية الاقتصادية تتقدم باطراد، وفي التحليل النهائي تتهيأ الظروف لرفع مستوى معيشة الشعب. ورغم أهمية المساعدة الخارجية - وفي بعض الحالات عدم إمكانية الاستغناء عنها - فإن أكثر الطرق فعالية لحل المشاكل الاقتصادية والاجتماعية لبلد ما هو تعبئة موارده الداخلية، واستخدام كافة وسائله الفعالة من أجل ضمان التعاون الاقتصادي الدولي الذي يعود بالفائدة على الجميع.

ونلاحظ بارتياح أن هذا هو النهج المقترح في عدة استنتاجات واردة في تقريري الأمين العام (A/48/334 و A/48/336) المعروضين علينا. وبصفة خاصة، تذكر الفقرة ٥٠ من الوثيقة A/48/336 أنه مع البيئة المواتية التي هيأها في السنوات الأخيرة عدد كبير من البلدان الافريقية، للاستثمار الأجنبي، فإن هناك توقعات أفضل الآن بجذب تدفقات معززة إلى القارة. وكما يشار في الفقرة ٣، يعتبر التمويل الخارجي مصدرا هاما للنمو الاقتصادي. وقد وردت نفس الفكرة في الفقرة ٧٠ من الوثيقة A/48/334.

وروسيا، من جانبها، مستعدة لتعزيز علاقاتها الاقتصادية مع البلدان الافريقية، ولبنائها على قواعد جديدة. وبالطبع، نتوقع أن تقابلنا تلك البلدان في منتصف الطريق. ونتوقع من الجانب الآخر رغبة مماثلة في حل هذه المشاكل، التي تراكمت طوال السنوات.

ومن بين تلك المشاكل مشكلة المديونية الضخمة لعدد من البلدان الافريقية للاتحاد الروسي. وإدراكا منا لتعقد تلك المشاكل، نرى أنه لا بد من السعي المشترك لإيجاد نُهج مبتكرة لحلها، بما في ذلك الاستفادة من الخبرة المتراكمة لدى المجتمع العالمي.

وقد يبدو أنه من المهم الآن، بصفة خاصة، أن تنظم العلاقات التجارية والاقتصادية بين روسيا والبلدان الافريقية بطريقة لا تسمح لمشكلة الدين بأن تعوق تنمية التعاون المفيد على نحو متبادل. وروسيا مستعدة، بصفة خاصة، للنظر في مختلف أنواع عمليات مقايضة الديون برأس المال مع البلدان الافريقية - التحويلات إلى الأصول الرأسمالية للمشروعات الوطنية للبلدان الدائنة - وما إلى ذلك. وقد تكون هذه وسيلة لحل مشكلة ذات حدين - خفض ديون البلدان الافريقية لروسيا، وفي نفس الوقت، ضمان المشاركة المباشرة من

جانب الدائنين في الجهود المبذولة لإعادة تنشيط اقتصاداتها. وقد أشير إلى استصواب هذه النهج في الفقرة ٧٢ من الوثيقة A/48/336، التي تنص على أنه من النافع أيضا في هذا الصدد عمليات مقايضة الديون برأس المال. كما أشير إلى فعالية مثل هذه التدابير بالإضافة إلى برامج التحويل إلى القطاع الخاص.

ونرى أن هذه العوامل ينبغي أن تتجسد على النحو الكافي في استراتيجية جديدة وشاملة لتسوية الدين الافريقي - الثنائي، والمتعدد الأطراف والتجاري. وقد ذكرت الحاجة لهذه الاستراتيجية، وعن صواب، في الفقرة ٥٦ من ذلك التقرير.

وفي رأينا، أن الفقرة ٧٣ صائبة في قولها بضرورة أن يبادر المجتمع الدولي إلى اتخاذ التدابير لدعم الجهود التي تبذلها البلدان الافريقية ذاتها لجذب الاستثمار الأجنبي. وقد أعطت حكومة روسيا الضوء الأخضر للأنشطة الاستثمارية للمستثمرين الروس في البلدان الافريقية. ونعتقد أن هذه التدابير وغيرها يمكن أن ترفع علاقاتنا الاقتصادية مع تلك البلدان، وكذلك مع البلدان النامية الأخرى، إلى مستوى جديد نوعيا.

وفي معرض الحديث عن الإمكانيات الهامة للانتعاش الاقتصادي لافريقيا، لا يسع المرء إلا أن يذكر، ضرورة خفض النفقات العسكرية للبلدان الافريقية ذاتها. وللأسف، لم تكن هناك حركة حقيقية في هذا المجال في السنوات الأخيرة، كما ذكر في الوثيقة A/48/336. ونرى أن هناك حاجة إلى مزيد من العمل الجاد بشأن الفكرة المعرب عنها في الفقرة ٧٣ من الوثيقة A/48/334 بأن مهمة التحول إلى الديمقراطية في افريقيا، وبعبارة أشمل، ضمان التنمية الاقتصادية والاجتماعية العامة للقارة ترتبط ارتباطا لا انفصام له بحل مشكلة تخفيض النفقات العسكرية في عدة بلدان افريقية.

وبصفة عامة، نعتقد أنه، من وجهة النظر الخاصة بضرورة إيجاد نهج جديدة لحل المشاكل الاقتصادية الافريقية، تعتبر الاستنتاجات والتوصيات الواردة في الوثيقة A/48/335 بشأن ضرورة وجدوى إنشاء صندوق لتنويع السلع الأساسية الافريقية مفيدة.

السيد سوغردا (اندونيسيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية):

أود، في البداية، أن أعرب عن تقدير وفدي للأمين العام على تقريره الشامل والمفيد A/48/334، بشأن البند ٢٤ من جدول الأعمال، المتصل ببرنامج الأمم المتحدة الجديد للتنمية في افريقيا في التسعينات. وبينما نتفق مع وجهات النظر التي أعرب عنها هذا الصباح رئيس مجموعة الـ ٧٧، يود وفدي أيضا أن يسهم في هذه المناقشة الحيوية والهامة بإلقاء الضوء على بعض المسائل التي نعتقد أنها تكتسي أهمية خاصة في تنفيذ البرنامج.

لقد كان هناك ترحيب ببرنامج العمل الجديد للتنمية في افريقيا باعتباره نقطة انطلاق فريدة في التعاون الانمائي الدولي. وكما أشير بحق في الوثيقة A/48/334، فإن الاختلاف الرئيسي بين البرنامج الجديد والبرامج السابقة هو أنه يحدد أهدافا معينة ينبغي تحقيقها في العقد الحالي، وأنه أيضا يقوم على مبدأ تقاسم المسؤولية والمشاركة الكاملة بين افريقيا، والمجتمع الدولي ومنظومة الأمم المتحدة.

وفي رأينا أن البلدان الافريقية بذلت جهودا ضخمة للوفاء بالتزاماتها بموجب البرنامج الجديد، ولا سيما فيما يتعلق بإجراء الإصلاحات الاقتصادية والاجتماعية - مثل تنويع اقتصاداتها، من أجل التغلب على مختلف المعوقات الهيكلية، لمواجهة احتياجاتها الإنمائية. ومع ذلك، وبصرف النظر عن مدى التوسع في هذه الاصلاحات، فإنها تعتمد كثيرا، في عالمنا المترابط على نحو متزايد، على البيئة الخارجية. وما لم تكن هذه البيئة مواتية، فإن جميع هذه الجهود ستذهب هباء. ولهذا، ينبغي أن يضمن المجتمع الدولي، ولا سيما المحركون الاقتصاديون الرئيسيون الذين يتمتعون بأكبر نفوذ في الاقتصاد العالمي، إن التزاماتهم بموجب برنامج العمل الجديد، يتم الوفاء بها بأسلوب مناسب وفي الوقت المناسب.

ومن الواضح، أن أول سنتين للفترة التي يغطيها البرنامج الجديد شهدت اقتصادا عالميا يعاني من علل شديدة، تفاقمت فيها الأزمة الاقتصادية والاجتماعية التي تواجه افريقيا بالكوارث الطبيعية والاضطرابات الاجتماعية. وفي ظل هذه الظروف، ليس من الغريب أن تبدو الحالة في افريقيا قاتمة على نحو مستمر. وإذا لم يعالج تنفيذ البرنامج الجديد على نحو شامل، فلن يتحسن سجل الجزء المتبقي من العقد.

ومن الأمور العاجلة إذن القيام الآن بعمل على الصعيد الدولي. واندونيسيا تعتبر مسألة الديون أشد المسائل إلحاحا، والمسألة الرئيسية بالنسبة للعديد من مشاكل التنمية في افريقيا. والواضح أن المستوى الحالي للديون المتراكمة وعبء الديون لا يمكن استدامته على

الإطلاق، وأنه، بالتالي، يشكل عائقا كبيرا أمام تدفق الاستثمارات إلى القارة. ونعتقد أن كلا من أصل الدين وعبء خدمة الدين لتلك البلدان ينبغي تخفيفهما إلى حد ملموس. وفي هذا الصدد، نحث على اعتماد شروط ترينيداد، لأن من شأنها، في جملة أمور، تخفيض أصل الدين بمقدار الثلثين. وينبغي معالجة المشكلة بطريقة تسمح بترسيخ جذور النمو والتنمية، وبالتالي تزويد هذه البلدان بوسائل قابلة للتطبيق لإخراجها من ورطتها. وفي هذا الصدد، فإن أندونيسيا، بوصفها رئيسة بلدان حركة عدم الانحياز، تنخرط الآن في الإعداد لعقد اجتماع عن مشكلة الديون، بغرض استكشاف السبل والوسائل التي تكفل اسهام الحركة على أفضل وجه في حل مشكلة المديونية المزمنة في البلدان النامية المثقلة بالديون، ولا سيما في افريقيا.

وتقترن مشكلة الديون بمشكلة تدفق الموارد. والالتزامات بدعم الاصلاحات وإعادة الهيكلة بموجب البرنامج الجديد للتنمية في افريقيا، ينبغي أن تصبح ملموسة على نحو كامل من خلال ترجمتها إلى مساعدة مالية كافية. وفي هذا الصدد، نعتقد أن الالتزامات التي قطعها شركاء التنمية على أنفسهم بوفائهم بهدف المعونة المتمثل في ٠,٧ في المائة من ناتجهم القومي الإجمالي، ينبغي أن تنفذ دون ربط هذه المعونة بمشروطية مجحفة. وينبغي للمجتمع الدولي أيضا أن يستكشف سبلا جديدة لكفالة أن تتركز المساعدة الانمائية على أقل البلدان الافريقية نموا.

أما بالنسبة إلى السلع الأساسية، فإننا نعتقد اعتقادا راسخا أنه ينبغي توجيه الجهود الدولية نحو دعم سياسات التنويع، وأن انتشار صندوق للتنويع يستحق نظرنا الجاد. وفي الأجلين القصير والمتوسط، ينبغي أن نركز على آليات التمويل التعويضية، وعلى الجهود الرامية إلى زيادة أسعار السلع الأساسية وتثبيتها في مستويات تكون عادلة بالنسبة إلى المستهلكين ومربحة بالنسبة إلى المنتجين على حد سواء. وهذا يتصف بأهمية زائدة فيما يتعلق بالبلدان الافريقية، ما دامت جميعها تقريبا تعتمد على السلع الأساسية.

ووفد بلدي بوسعه أن يوافق تماما على النقطة التي أثارها التقرير (A/48/334) ومفادها أن المساعدة التقليدية على شكل توفير الأغذية والسلع والخدمات الأساسية الضرورية الأخرى ساعدت إلى حد كبير على إنقاذ الأرواح وتخفيف حدة المعاناة الجماعية. ولكن المجتمع الدولي ينبغي أن يتخطى الاعتبارات الإنسانية المحصنة ليشمل إعادة التأهيل والتنمية بغية تحقيق نتائج بعيدة المدى. وينبغي أن تبذل جهود دولية شاملة من أجل كفالة الدعم الكامل للسياسات والاستراتيجيات الافريقية في الزراعة والتنمية الريفية والأمن الغذائي، وأن يزود منتجو الأغذية، بمن في ذلك النساء، بكميات كافية من الموارد الضرورية.

وثمة مجال آخر ينبغي للمجتمع الدولي أن يدعمه هو التعاون والتكامل الاقتصاديين في افريقيا. ومن الواضح أن الأسواق المحلية ليست قوية بما يكفي للاضطلاع بمشاريع ذات نطاق واسع، سواء فيما يتعلق بالانتاج أو البنية الأساسية. وهكذا يكون من الضروري التأكيد على المجال الاقتصادي الاقليمي الأوسع، باعتباره إطارا صالحا لهذه المقاصد الأساسية، ومن أجل التخطيط وفقا لذلك. وينبغي إذن أن يكون بناء المؤسسات، والموارد البشرية، وبناء القدرات جزءا لا يتجزأ من هذه العملية. لذلك يسرنا أن نلاحظ أن المعاهدة الخاصة بإنشاء المجموعة الاقتصادية الافريقية التي وقعت فعلا، يجري تنفيذها الآن. ونحن ندرك قيمة تركيز البرنامج الجديد على مثل هذا التكامل، ونعتقد أن أي مبادرة في هذا الصدد ينبغي أن تلقى دعما كاملا من المجتمع الدولي.

قبل أن أختتم كلامي، أود أن أشير باختصار إلى دور الأمم المتحدة. وبوسعنا أن نؤيد تماما الفكرة الواردة في التقرير حيال أهمية دور الأمم المتحدة في تنفيذ البرنامج الجديد. وبصورة أكثر تحديدا، ينبغي للأمم المتحدة أن تكفل تنسيقا أكبر بين مختلف البرامج المتعلقة بافريقيا، حتى تقلل من التداخل وتزيد من الكفاءة. علاوة على ذلك، ينبغي لها أيضا أن تواصل تعزيز التعاون بين مؤسسات بريتون وودز والهيئات الأخرى في منظومة الأمم المتحدة فيما يتعلق بافريقيا.

وينبغي لافريقيا والمجتمع الدولي والأمم المتحدة أن تكفل مجتمعة عدم تبديد الإمكانية الهائلة الكامنة في الموارد البشرية في افريقيا. والعمل معا في شراكة حقيقية من أجل تنفيذ برنامج الأمم المتحدة الجديد للتنمية في افريقيا في التسعينات، بوسعه أن يوقف، دون شك، الانحراف الاقتصادي، ويرسي التنمية الافريقية على أساس سليم، ويدعم انتعاشها في هذا العقد.

السيد غيلبر (الولايات المتحدة الأمريكية) (ترجمة شفوية عن الانكليزية):

يسر الولايات المتحدة أن تتناول مسألة برنامج الأمم المتحدة الجديد للتنمية في افريقيا في التسعينات. إننا نؤيد البرنامج ونعتبره حيويا من أجل التعجيل بنمو افريقيا المستقر والقادر على البقاء، واندماجها في مجتمع الدول المتقدمة النمو. والولايات المتحدة تشاطر الأمم المتحدة رأيها القائل بأن المشاركة الافريقية وتنمية الموارد البشرية يجب أن تكونا أساس البرامج الناجحة للتنمية الافريقية. فالمشاركة والقيادة الافريقيتان ضروريتان لتعزيز التنمية المستدامة الطويلة الأجل. ويجب تعزيز القدرة الافريقية عن طريق الاستثمار في الشعوب والمؤسسات.

وبالمثل، نؤيد الجهود التي يبذلها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي من أجل تعزيز تنسيق برامج التنمية في افريقيا. ففي عصر تندر فيه الموارد، من الأهمية بمكان وزع موارد المانحين للتنمية الافريقية بأكبر قدر ممكن من الكفاءة. وهذا يتطلب تنسيقا وثيقا فيما بين المانحين، وتوجيه الموارد على نحو أفضل إلى البلدان الافريقية التي يكون لها فيها أكبر تأثير انمائي. وقد لاحظنا أن البلدان الملتزمة بالديمقراطية الاقتصادية والسياسية أفضل كثيرا، بمقياس التنمية، من البلدان التي تقاوم الإصلاح السياسي الديمقراطي والمشاركة الكاملة في السوق الحرة.

إن الدول الديمقراطية في افريقيا، التي تعبر عن رغبات شعوبها، هي أفضل الدول قدرة على إجراء التغييرات الاقتصادية التي تحسن حياة مواطنيها. إن تحدي التنمية الذي يواجه معظم الدول الافريقية ما زال ماثلا، ولكن ديمقراطيات السوق الحرة تملك القدرات للتغلب عليه.

إن الأزمات الاقتصادية ما زالت ترهق العديد من الدول في القارة الافريقية. فبالنسبة إلى بلدان عديدة، لا يزال دخل الفرد في حالة ركود أو تراجع؛ وما زالت تدفقات التجارة والاستثمار على ضعفهما، وأعباء الديون تعوق احتمالات النمو الجديد. أما الجفاف والمجاعة والحرب الأهلية فقد حولت الأزمات إلى كوارث؛ وما من منطقة في القارة سلمت من تخريب الإنسان أو الطبيعة.

ويجب تعزيز الاتجاه نحو الديمقراطية في افريقيا، من خلال التنمية الاقتصادية المستدامة. فالسلم والاستقرار اللذان تأتي بهما الديمقراطية يمكن أن يجذبا الاستثمارات الخاصة التي تمس الحاجة إليهما، ومعها رأس المال الإنمائي ونقل التكنولوجيا والخبرة التكنولوجية. وليس من الممكن عكس اتجاه عدم الاستثمار في افريقيا إلا إذا جعلت افريقيا نفسها مكانا أكثر جاذبية لرؤوس الأموال الجديدة.

إن تطبيق حكم القانون، وكفالة تحويلات الأرباح، وبناء قوى عاملة أكثر مهارة، كلها أمور من شأنها أن تساعد على إعطاء افريقيا دورا أكبر في الاقتصاد العالمي.

وتقع مسؤولية بناء تلك القدرة على عاتق البلدان الأفريقية نفسها في المقام الأول؛ لكن الدول المتقدمة النمو في العالم - بما فيها الولايات المتحدة تشارك في مسؤولية تقديم المساعدة. ونحن في الولايات المتحدة، نوفر تقديم التمويل للتنمية في أفريقيا على نحو ثنائي. وبالاضافة إلى ذلك، نقدم المساعدة الانسانية وغيرها من المساعدات لأفريقيا.

وستكون الولايات المتحدة أكثر استعدادا لدعم اقتصادات الدول الأفريقية التي شرعت في إجراء اصلاحات جادة. ونحن نعمل إلى جانب الدول الدائنة الأخرى من أجل إجراء خفض إضافي في ديون البلدان التي تتعاون مع برامج التكيف الخاصة بصندوق النقد الدولي.

وستساعد السياسات التجارية الجديدة الدول الأفريقية على التنافس في الأسواق العالمية. ومازالت الحواجز الحمائية تعوق القدرة التنافسية لأفريقيا وتعوق امكانياتها على النمو. وستحقق أفريقيا الكثير من المكاسب من اختتام جولة أوروغواي للمفاوضات بنجاح والتي تعمل الولايات المتحدة على الاسراع باختتامها بنهاية هذا العام.

لا يمكن فصل مستقبل أفريقيا الاقتصادي عن مستقبلها البيئي. فأفريقيا التي تستسلم أمام رمال الصحراء والأعياص، وأفريقيا التي تتآكل تربتها، هي أفريقيا التي تقلص بنفسها قدرتها على تغذية نفسها. وأفريقيا التي تفقد أحراجها ومصادر مياهها المتجددة هي أفريقيا التي تتنازل عن قدرتها على تلبية الاحتياجات الأساسية للمستقبل.

قال أحد الزعماء الأفريقيين أن مشكلة تحات التربة أصبحت من الخطورة إلى حد أن بلاده، إذا شوهدت من الفضاء، تبدو وكأنها تنزف في المحيط. وتعمل الولايات المتحدة على المساعدة في تضميد هذه الجروح البيئية.

لا يمكن انجاز التنمية المستدامة دون تجدد الشعور بالحاح مشكلة معدلات النمو السكاني التي ستضاعف حجم كثير من الدول الأفريقية فيما بين ١٥ إلى ٢٠ سنة. وتهدد سرعة النمو السكاني الجهود المبذولة لمكافحة الفقر وحماية البيئة. والولايات المتحدة لن تدعي من الآن فصاعدا بأن المشكلة غير قائمة. بل سنعمل بدلا من ذلك، بالاشتراك مع الدول في أفريقيا وغيرها من الأماكن من أجل توفير مجموعة كاملة من خدمات تنظيم الأسرة والخدمات الصحية المتعلقة بالانجاب، كما سنعمل على تحسين وضع المرأة.

اليوم، يدخل العالم عصر الأمل الكبير والفرص الكبيرة. والذين خاطبوا الجمعية اليوم أوضحوا رغبة أفريقيا في مواجهة التحدي والمشاركة في الجهود المطلوبة لبناء مستقبل أفضل يقوم على المؤسسات الديمقراطية وحقوق الانسان وحرية الأسواق. ونشعر بالتشجيع إزاء التزام أفريقيا بتحقيق هذه الأهداف.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية):
أعطي الكلمة الآن للمراقب عن منظمة الوحدة الأفريقية بموجب قرار الجمعية العامة ٢٠١١ (د - ٢٠) المؤرخ في ١١ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٦٥.

السيد ساي (منظمة الوحدة الأفريقية) (ترجمة شفوية عن الفرنسية):
أود أولا أن أؤيد كل ما ذكره ممثل مصر بصفته ممثلا لرئيس منظمة الوحدة الأفريقية، وكذلك ملاحظات ممثل الجزائر بصفته رئيسا لمجموعة الدول الأفريقية لشهر تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٣.

سرعان ما سيمر عامان منذ اعتماد الجمعية العامة لبرنامج الأمم المتحدة الجديد للتنمية في أفريقيا في التسعينات. وقد أثار البرنامج، شأنه شأن سلفه الذائع الصيت، وهو برنامج عمل الأمم المتحدة من أجل الانتعاش الاقتصادي والتنمية في أفريقيا للفترة ١٩٨٦-١٩٩٠ الكثير من الآمال والتوقعات في أفريقيا. والواقع أن الحالة الاقتصادية في معظم البلدان الأفريقية مازالت صعبة، ومازلنا نشعر بالأزمة الاقتصادية التي بدأت مع بداية الثمانينات في أفريقيا.

ولم يحقق برنامج عمل الأمم المتحدة للانتعاش الاقتصادي والتنمية في أفريقيا التوقعات المرجوة لعدة أسباب يمكن ايراد أهمها وهي: نقص الموارد المالية الخارجية، على الرغم من الجهود التي تبذلها البلدان الأفريقية للاصلاح؛ والتركيز على مفهوم ضيق كثيرا ما لا يتناسب مع التكيف الهيكلي، والافتقار إلى الحلول المناسبة للديون الخارجية لأفريقيا التي ما برحت تقوض الانعاش الاقتصادي للبلدان الأفريقية. أخيرا، لم يحدث تنسيق حقيقي في التشغيل بين الآليات العديدة للمتابعة، وتلك الآليات لم تسمح بقيام تعاون متعدد الأطراف بين أفريقيا والمجتمع الدولي، كما لم تتح حتى اعتماد تدابير تصحيحية في الوقت المناسب.

ويهدف برنامج الأمم المتحدة الجديد للتنمية في أفريقيا في التسعينات إلى تصحيح بعض هذه الاختلالات بالتركيز على نحو أكبر على برامج الاصلاح التي يتصورها الأفريقيون أنفسهم مع تطويل فترة التطبيق. ومن هنا فإن:

"الأهداف ذات الأولوية للبرنامج الجديد هي تحول الاقتصادات الافريقية، وتكاملها وتنوعها ونموها بشكل متسارع، بغية تعزيزها في إطار الاقتصاد العالمي، والتقليل من هشاشتها في مواجهة الصدمات الخارجية، وزيادة ديناميتها، وصبغ عملية التنمية بطابع داخلي، وتعزيز الاعتماد على الذات". (القرار ١٥١/٤٦، المرفق، ثانيا، الفقرة ٦ من الديباجة)

ولتحقيق هذه الأهداف ذات الأولوية، تم الاتفاق على أن يدخل المجتمع الدولي في عقد جديد وأقوى مع أفريقيا من شأنه أن يحدد بوضوح التزام المجتمع الدولي الراسخ بدعم افريقيا في جهودها الرامية إلى تنفيذ برنامج التنمية بنجاح وإلى تقليل العوائق والعقبات الخارجية - إن لم يكن القضاء عليها نهائيا، وذلك بغية الاسراع بالتحول الاجتماعي والاقتصادي لأفريقيا.

وبهذا يصبح البرنامج الجديد أولا وقبل كل شيء عقدا تعاقديا، كل طرف فيه مسؤول عن الالتزامات التي قطعها على نفسه.

ومنظمة الوحدة الأفريقية، التي تضم جميع الدول الأفريقية تقريبا، منحت الأولوية، في إطار جهودها من

أجل تنفيذ البرنامج، لتهيئة مناخ موات للسلم والديمقراطية والتنمية. وبهذا تكون المنظمة قد عبأت جهودها لتسوية الصراعات في أفريقيا، وكما أوضح رؤساء دول أو حكومات منظمة الوحدة الأفريقية في الاحتفال بالذكرى الثلاثين لإنشاء المنظمة:

"إن تحقيق أهداف التنمية والتكامل والتحول الديمقراطي وتقوية المؤسسات لديمقراطية يقتضي أن يسود السلم والاستقرار لا على المستوى المحلي فحسب، وإنما أيضا بين الدول الأفريقية ذاتها وفي علاقاتها مع العالم الخارجي".

ولهذا فإن المنظمة التزمت بانشاء آلية من أجل منع الصراعات وادارتها وتسويتها في أفريقيا. وهي، فضلا عن ذلك، تسهم اسهاما نشطا في استعادة أو صيانة السلم في عديد من بؤر التوتر، مثل ليبريا والصومال ورواندا وموزامبيق وبوروندي.

وتهدف هذه الأنشطة التي تكمل وتعزز أنشطة الأمم المتحدة في مجال صيانة السلم والأمن العالميين، إلى درء واحتواء النتائج السلبية الاجتماعية والاقتصادية المترتبة على الصراعات. ولهذا تشعر أن التأكيد على أهمية تقديم الدعم من جانب الأمم المتحدة لمبادرات منظمة الوحدة الأفريقية أمر حيوي للغاية.

أما الجانب الثاني لأنشطة منظمة الوحدة الأفريقية الرامية إلى تهيئة مناخ موات للتنمية الاقتصادية فيتمثل في دعم عملية الانتقال إلى الديمقراطية. ومن ثم فقد أرسلت منظمة الوحدة الأفريقية، منذ اعتماد برنامج الأمم المتحدة الجديد، بعثات مراقبين إلى ١٥ بلدا أفريقيا، واتخذت بالمثل مبادرات ترمي إلى المساعدة على تصحيح الحالة لدى إعاقة عملية الانتقال إلى الديمقراطية.

وفيما يتعلق بمسألة التعاون الاقتصادي والتكامل وهما جانبان مهمان للبرنامج، حققت منظمة الوحدة الأفريقية ودولها الأعضاء تقدما ملحوظا منذ التوقيع في أبوجا عام ١٩٩١ على المعاهدة المنشئة للمجموعة الاقتصادية الأفريقية. وقد تجاوز عدد التصديقات على المعاهدة الآن ٥٠ في المائة من الأعضاء، ونأمل أن نحصل قريبا على أغلبية الثلثين اللازمة لسريان المعاهدة. ويجري حاليا العمل في العملية الموازية وهي إعداد الدراسات والبروتوكولات المقرر إرفاقها بالمعاهدة. وقد تحقق توافق في الآراء بشأن مشروع البروتوكول المعني بالعلاقة بين المجموعة الاقتصادية الأفريقية والمجموعة الاقتصادية الاقليمية، كما تحقق توافق في الآراء بشأن مشاريع البروتوكولات المعنية بالنقل والاتصالات ومشروع البروتوكول المعني بحرية التنقل وحق الاقامة والاستيطان داخل المجموعة.

وهناك عدد كبير من المقترحات المتعلقة بالاجراءات العاجلة لاعادة هيكلة وتنشيط عملية التكامل تم تقديمها وإقرارها من جانب الدول الأعضاء. وهي تشمل ضرورة إدماج القرارات والالتزامات المتعلقة بالتكامل في الخطط والسياسات والبرامج الوطنية؛ وتشجيع كل قطاعات السكان على المشاركة في عملية التكامل؟ وزيادة قدرة المجتمعات المحلية على بدء المشاريع المتعددة الجنسيات في القطاعات ذات الأولوية للبنية الأساسية والطاقة والصناعات الأساسية والزراعة.

وتعمل منظمة الوحدة الأفريقية بنشاط مع لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأفريقيا، ومصرف التنمية الافريقي لتشجيع البلدان الافريقية على مواصلة تحسين إدارة برامجها وسياساتها الاقتصادية، فضلا عن النهوض بمبادرات القطاع الخاص والأسواق التنافسية. وبالمثل ارتئى فيما يتعلق بعملية التكيف أن من المهم تجاوز النهج الوطنية التقليدية من أجل إعداد وتنفيذ برامج تكيف دون إقليمية. فمن شأن هذه البرامج أن تعزز المساعدة المتبادلة بين البلدان في جهودها الرامية إلى تحرير التجارة عن طريق التوسع في التجارة الاقليمية، وتحقيق تكامل أكبر.

وفي مجال الموارد البشرية، نظمت منظمة الوحدة الافريقية، بالتعاون مع اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، وصندوق الأمم المتحدة للأنشطة السكانية المؤتمر الأفريقي الثالث للسكان في دكار بالسنغال، الذي اعتمد اعلانا بشأن السكان والأسرة والتنمية المستدامة. ويمثل ذلك الاعلان إسهام أفريقيا في المؤتمر الدولي المعني بالسكان والتنمية الذي سيعقد في القاهرة بمصر في أيلول/سبتمبر ١٩٩٤.

وفي تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٢، نظمت منظمة الوحدة الافريقية بالاشتراك مع منظمة الأمم المتحدة للطفولة أيضا المؤتمر الدولي لمساعدة الأطفال الأفارقة للنهوض بتنفيذ خطة العمل التي أصدرتها القمة العالمية من أجل الطفل لعام ١٩٩٠.

وفيما يتعلق بتعزيز دور المرأة في التنمية، دعمت منظمة الوحدة الأفريقية المسؤولة عن قضايا المرأة في أمانة المنظمة، كما وضعت إستراتيجيات وسياسات تتعلق بالمجالات التي يمكن أن تشارك فيها المرأة في عملية التنمية.

أخيرا، وبغية تنسيق الأنشطة وتحسين الحالة الصحية للسكان، اعتمد روساء دول وحكومات البلدان الأعضاء في منظمة الوحدة الأفريقية إعلانين هامين، أحدهما يتعلق بالأزمة في قطاع الصحة، والآخر يتعلق بوباء الإيدز.

وفي مجال البيئة بدأت منظمة الوحدة الأفريقية العمل الذي تبلور في مؤتمر ريو بصدور القرار الخاص بوضع اتفاقية بشأن مكافحة مشكلة التصحر.

تلك هي بعض الاجراءات التي اتخذتها البلدان الافريقية في إطار منظمة الوحدة الافريقية من أجل تشجيع إدخال مجالات ذات أولوية واضحة تماما في برنامج الأمم المتحدة الجديد للتنمية في أفريقيا. وقد اتخذت تلك المبادرات في إطار صعب من الناحية الاقتصادية. لذلك، أكد أمين عام منظمة الوحدة الافريقية في تقريره إلى الدورة الأخيرة لمجلس وزراء المنظمة أن الحالة الاقتصادية في أفريقيا تواصل التدهور على الرغم من الجهود الكبيرة التي بذلتها البلدان الافريقية من أجل تحقيق الانتعاش والتنمية الاقتصادية، ورغم برامج التكيف الهيكلي والاصلاحات السياسية التي يجري القيام بها في معظم بلداننا.

ومن الأسباب الأساسية لهذه الحالة عوامل داخلية مثل السياسات غير الملائمة، والادارة الاقتصادية السيئة، ومعدل النمو المنخفض. وبالمثل، كان للبيئة الاقتصادية الدولية تأثير سلبي على الأداء الاقتصادي لأفريقيا. كما كان للكساد المستمر في البلدان المتقدمة صناعيا تأثير سلبي على طلب المواد الخام الافريقية، مما سبب زيادة انخفاض أسعارها. وواصلت ديون أفريقيا الارتفاع حتى وصلت إلى ٢٨٨ بليون دولار في عام ١٩٩٢. وقد نشأت هذه الحالة ليس نتيجة للحصول على قروض جديدة، بل بالأحرى نتيجة لرسملة الفوائد التي لم يكن بوسع البلدان الأفريقية سدادها.

ويبين تقرير الأمين العام لمنظمة الوحدة الأفريقية أن مدفوعات خدمة الديون في عام ١٩٩٢ تجاوزت ٢٦ بليون دولار، أو قرابة ثلث إجمالي حصائل الصادرات الأفريقية. ومن الواضح أن البلدان الأفريقية لا يمكنها تحقيق تقدم هام في تنميتها الاقتصادية والاجتماعية ما لم يتم التوصل إلى حل دائم لمشكلة الديون، التي تشكل أكبر عائق للتنمية في القارة.

وفي مواجهة تلك الحالة، نتساءل بماذا ساهم برنامج الأمم المتحدة الجديد؟ لو نظرنا إلى الجهود التي بذلها المجتمع الدولي للنهوض بتنفيذ البرنامج الجديد، نجد أن الأمم المتحدة اتخذت عددا من الخطوات، مثل خطة العمل على نطاق المنظومة من أجل الانتعاش الاقتصادي والتنمية في أفريقيا؛ كما أن فرقة العمل فيما بين وكالات الأمم المتحدة المعنية بالانتعاش الاقتصادي والتنمية في أفريقيا - التي تضم كل هيئات منظومة الأمم المتحدة، ومنظمة الوحدة الافريقية، ومصرف التنمية الأفريقي، والائتلاف العالمي من أجل أفريقيا، والمنظمات غير الحكومية - باشرت أعمالها. وكان مؤتمر طوكيو بشأن التنمية الأفريقية مبادرة هامة أيضا. وأخيرا، يعتبر فريق الشخصيات الرفيعة المستوى المعني بالتنمية الأفريقية خطوة مبتكرة جديرة بالترحيب. وقد لاحظت منظمة الوحدة الأفريقية بسرور مشاركة السيد بطرس بطرس غالي شخصيا في ذلك الفريق، وما أضفاه على عمل الفريق من نشاط وروح قيادية. ونود أن نعرب عن الأمل في أن تتواصل الجهود الرامية إلى إذكاء الوعي وزيادة حدته، بغية إبقاء أفريقيا مسألة ذات أولوية بين شواغل المجتمع الدولي.

على الرغم من أن فترة السنتين قصيرة جدا بحيث لا يمكن إجراء تقدير دقيق عن تنفيذ برنامج الأمم المتحدة الجديد للتنمية في أفريقيا، فقد ظهرت بعض المؤشرات التي تثير القلق. أولا، يذكر تقرير الأمين العام حقيقة مفادها أن المجتمع الدولي لم يقدم دعما ماليا بالقدر الذي يتناسب مع حجم الاصلاحات الاقتصادية الجارية في افريقيا. فانخفض حجم المساعدة الثنائية على سبيل المثال من ١٢ بليون دولار عام ١٩٩٠ إلى ١٠,٧ من بلايين الدولارات في عام ١٩٩١.

لقد كانت عدم كفاية الدعم المقدم أحد أسباب انخفاض معدل النمو في أفريقيا منذ بداية العقد الحالي. وانخفض نصيب الفرد من الدخل بنسبة ١٥ في المائة في الفترة من ١٩٨٠ إلى ١٩٩٢. والأخطر من ذلك أن نسبة تحقيق القارة للاكتفاء الذاتي في المواد الغذائية الرئيسية أصبحت راكدة، أو انخفضت من

الناحية الفعلية. وأخيرا، انخفضت صادرات أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى بنسبة تقرب من ١٥ في المائة في الفترة من ١٩٩٠ إلى ١٩٩٢. كل هذه العوامل تبين أن الحالة في أفريقيا تثير قلقا عالميا.

لذلك، ينبغي أن تتيح هذه الدورة للجمعية العامة فرصة لدراسة السبل والوسائل الضرورية لتنفيذ البرنامج الجديد. وعلى الصعيد الوطني سيكون من المهم أن تواصل البلدان الأفريقية جهودها لتحقيق الاصلاح الاقتصادي والسياسي. أما على صعيد المجتمع الدولي، فسيكون من الضروري بذلك أكبر الجهود الممكنة. أولا، هناك حاجة عاجلة إلى اتخاذ تدابير يمكن أن تؤدي إلى تخفيض فعال في أصل الدين بما يتجاوز شروط تورنتو. ومن المهم أيضا أن تقدم الجهات المانحة دعما إضافيا للجهود التي تستهدف تحقيق التكامل الاقتصادي في أفريقيا. ولابد كذلك من اتخاذ قرار بإنشاء آلية في إطار مصرف التنمية الأفريقي لتنويع السلع الأساسية الأفريقية، لأنه بدون هذا التنويع لن تصبح الاقتصادات الأفريقية أبدا قادرة على التنافس، كما أن اعتمادها على سلعة أساسية واحدة أو سلعتين سيؤدي حتما إلى زيادة تفاقم وضعها الهامشي. إن هذا إقتراح هام من أجل أفريقيا ندعو شركاءنا إلى دراسته بروح التضامن والشراكة التي يسعى البرنامج الجديد الى تعزيزها.

ثمة مسألة أخرى تقتضي اتخاذ تدابير عاجلة بشأنها، ألا وهي تقوية آليات متابعة البرنامج، فمكتب المنسق يعاني من نقص في الموارد، ولاسيما الموارد البشرية.

وبالمثل، ينبغي إقرار إجراءات للتشاور والعمل المتضافر بين الأمم المتحدة، ومنظمة الوحدة الأفريقية، والحكومات الأفريقية، خصوصا فيما يتعلق برصد تنفيذ البرنامج الجديد. وفي هذا الصدد، سيكون من المستصوب أن تنظم آليات إذكاء الوعي على مستويات عديدة وبمشاركة أكبر من المنظمات غير الحكومية.

لقد كان معدل التقدم في البرنامج الجديد بطيئا جدا منذ البداية. وكان توزيع الوثائق المتاحة في هذه الدورة متأخرا جدا، وإن كانت نوعيتها جيدة. لذلك سيكون تأثيرها على أرض الواقع متأخرا. ومن الواضح تماما أنه سيكون مطلوبا بذل جهود مستمرة. إذا ما أريد ألا يلقي البرنامج الجديد نفس المصير الذي لقيه برنامج عمل الأمم المتحدة من أجل الانتعاش الاقتصادي والتنمية في أفريقيا. ولابد من إنعاش روح الشراكة الكامنة وراء هذا البرنامج، وسيكون مطلوبا أيضا إتخاذ مبادرات جديدة، خصوصا فيما يتعلق بتخفيف عبء الدين.

إن افريقيا ملتزمة الآن بعملية نشر الديمقراطية، التي تتطلب دعما اقتصاديا مستمرا إذا ما أريد لها النجاح. لذلك، نأمل في أن تمتد التدابير التي اتخذت لدعم الديمقراطية في مناطق أخرى من العالم لتشمل أفريقيا. هذه، كما نرى، هي الرسالة التي ينبغي أن تنطلق من هذه المناقشة.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية):
أود الآن أن أدلي بملاحظات قليلة بالاصالة عن نفسي في اختتام هذه المناقشة الهامة للبرنامج الجديد للتنمية في أفريقيا.

إن ظروف الحياة في بلدان كثيرة من تلك القارة لا تزال صعبة جدا على النحو المبين في تقارير الأمين العام. إلا أن هذه التقارير تظهر أن الحكومات كانت راغبة في بذل محاولة جريئة، وإن كانت مؤلمة، لإجراء اصلاحات اقتصادية، والصمود حتى النهاية، في الوقت الذي تنفذ فيه تلك الاصلاحات. وقبلت الشعوب الأفريقية قدرا من التقشف ليست هناك شعوب كثيرة غيرها على استعداد لتحمله. لذلك أود أن أثني على حكومات وشعوب أفريقيا لمثابرتها في مواجهة هذه الشدة التي طال أمدها.

وعلى الرغم من بعض العقبات العارضة فإن الاتجاه صوب الديمقراطية والمشاركة الشعبية الأوسع لا يزال مستمرا. إن تفهم ما يحدث في افريقيا وتقديم الدعم لهذه القارة لا يأتيان فقط من البلدان الصناعية ولكن من الأمم النامية الأخرى التي تكافح في ظل العبء الثقيل للدين الخارجي، ومعدلات التبادل التجاري غير المؤاتية لسلعها الأساسية والتهديدات التي تتعرض لها بيئتها والحاجة الملحة الى تطوير مواردها البشرية واستخدام إمكانياتها الاقتصادية على الرغم من الركود الذي يعاني منه الاقتصاد العالمي. ومن المؤكد أن جهود افريقيا تستحق منا الفهم والدعم.

ثانيا أود أن أركز على أن البرنامج الجديد مقياس حقيقي يقيس التضامن والالتزام الدوليين. فلعدة سنوات تعمل الجمعية العامة على تعزيز التنمية الاجتماعية والاقتصادية لدولها الأعضاء الذي يتزايد عددهم. وفي عام ١٩٨٦ عقدت الدورة الاستثنائية الأولى والوحيدة الموجهة لإحدى القارات ووضعت برنامج

عمل الأمم المتحدة من أجل الانتعاش الاقتصادي والتنمية في افريقيا. وعند استعراض هذا البرنامج في أيلول/سبتمبر ١٩٩١ أكد المجتمع الدولي من جديد مشاركته مع افريقيا وعرض تقديم الدعم الكامل والملموس للتنمية الاقتصادية لافريقيا.

إن التقدم المحرز في برنامج الأمم المتحدة الجديد للتنمية في افريقيا في التسعينات مرآة تعكس قدرة الدول الأعضاء على بناء شراكة فعالة. وفي هذا السياق أود أن أشارك في التعبير العام عن تقديرنا لليابان التي قامت بالاشتراك مع الأمم المتحدة والتحالف العالمي من أجل افريقيا، بتنظيم المؤتمر الهام الذي انعقد في الشهر الماضي.

ثالثا، أن هذا البرنامج الذي توليه الأمم المتحدة أولوية خاصة يعتبر تحديا يواجه نظامنا في ميدان التنمية يوازي التحدي الذي يواجهنا في مجال تحقيق السلم. إنه يتوقع بذل جهود إنمائية مشتركة من جانب الأمم المتحدة والوكالات المتخصصة ومؤسسات بريتون وودز لمساعدة أشد القارات حاجة.

نحن الآن بصدد عملية إعداد واعتماد برنامج جديد للتنمية، وإن افريقيا توفر بالفعل حقل تجارب لاختبار إرادة وكالات الأمم المتحدة وقدرتها على العمل معا لتحقيق نتائج ملموسة تحسن حياة الملايين من البشر. ومن ثم فإننا نتطلع الى أن ننظر قبل نهاية هذه الدورة في مشروع قرار يشير الى التقدم المحرز في المشاريع المتعهد بالاضطلاع بها في الجمعية قبل سنتين، ويحيط علما بالتقارير الهامة التي قدمها الأمين العام ويعبر عن مغزى ومضمون المناقشة التي اختتمناها للتو.

اسمحوا لي أخيرا أن أشكر مكتب خدمات المؤتمرات الذي وفر لنا، استثناء من قواعده، بعض الوقت الاضافي ليسمح لنا باختتام هذه المناقشة الهامة اليوم.

أود أن أبلغ الأعضاء بأن الجمعية ستنظر في مشروع قرار يقدم تحت البند ٢٤ من جدول الأعمال في وقت لاحق سيعلن عنه في اليومية.

البند ٨ من جدول الأعمال (تابع)

إقرار جدول الأعمال وتنظيم الأعمال: تقرير المكتب (A/48/250/Add.6)

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية):
أود أن استرعي انتباه الممثلين الى التقرير السابع للمكتب الوارد في الوثيقة A/48/250/Add.6 بشأن طلب تقدمت به رواندا لإدراج بند إضافي في جدول الأعمال، وطلب تقدمت به كوبا لإدراج بند إضافي في جدول الأعمال.

في الفقرة ١ (أ) من التقرير يوصي المكتب بإدراج بند إضافي في جدول أعمال الدورة الحالية عنوانه "تقديم مساعدة عاجلة من أجل الانعاش الاجتماعي - الاقتصادي في رواندا".

هل لي أن أعتبر أن الجمعية تقرر إدراج هذا البند الإضافي في جدول أعمالها؟

تقرر ذلك.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية):
في الفقرة ١ (أ) من التقرير يوصي المكتب أيضا الجمعية بإحالة هذا البند الى اللجنة الثانية.

هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة تعتمد تلك التوصية؟

تقرر ذلك.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية):
أود بعد ذلك أن أسترعي انتباه الممثلين الى الفقرة ٢ (أ) من تقرير المكتب.

يوصي المكتب بأن يدرج في جدول أعمال الدورة الحالية بند إضافي عنوانه "ضرورة اتخاذ تدابير فعالة لتعزيز وحماية حقوق الأطفال في جميع أنحاء العالم، من ضحايا الظروف القاسية، بما فيها المنازعات المسلحة".

هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة تقرر إدراج هذا البند الاضافي في جدول أعمالها؟

تقرر ذلك.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية):

في الفقرة ٢ (ب) من التقرير يوصي المكتب أيضا الجمعية بإحالة هذا البند الى اللجنة الثالثة.

هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة تعتمد تلك التوصية؟

تقرر ذلك.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية):

سيبلغ رئيسا اللجنتين الثانية والثالثة بالمقررين اللذين اتخذتهما الجمعية العامة للتو.

رفعت الجلسة الساعة ١٩/٢٠.